



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

Ref: 3300/68/2019

الرقم: 2019/68/3300

Date: 24/04/2019

التاريخ: 2019/04/24

للمرسل
بورصة عمان
السيد عمر
السيد عبد الله

Jordan Securities Commission
Amman Stock Exchange

السادة هيئة الأوراق المالية
السادة بورصة عمان

**Subject: Annual Report for the fiscal
year ended 31/12/2018**

**الموضوع : التقرير السنوي للسنة المنتهية في
2018/12/31**

Attached the Annual Report of Bank
Al Etihad for the fiscal year ended at
31/12/2018.

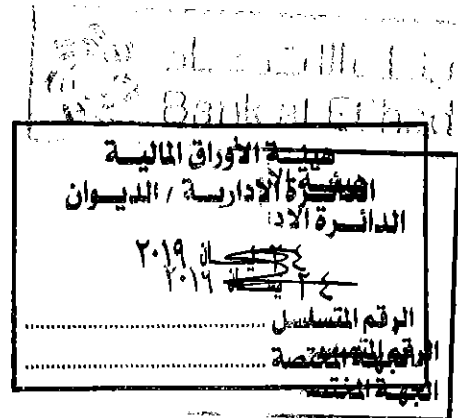
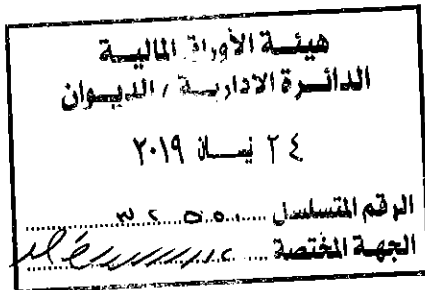
مرفق طيه نسخة من التقرير السنوي لبنك الاتحاد عن
السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

Best Regards,,,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,,

Nadia Al Saeed
Chief Executive Officer

ناديا السعيد
الرئيس التنفيذي



Handwritten signature and initials.

التقرير السنوي 2018



حضرة صاحب الجلالة الملك
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي الأمير
الحسين بن عبد الله الثاني بن الحسين ولي العهد المعظم

المحتويات

9.....	مجلس الإدارة.....
12.....	كلمة رئيس مجلس الإدارة.....
16.....	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2018.....
26.....	إنجازات عام 2018 والخطط الاستراتيجية المستقبلية.....
32.....	المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد.....
36.....	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.....
48.....	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية.....
76.....	دليل التحكم المؤسسي.....
108.....	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT).....
118.....	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018.....
240.....	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.....
246.....	شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية.....





مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

السيد/ عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ "محمد نبيل" عبدالهادي حموده
نائب رئيس مجلس الإدارة

السادة/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)
ويمثلها: الدكتور ادريس محمد الورفلي

السادة/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ويمثلها: السيد مؤنس عمر عبدالعال

السادة/ شركة اثمار للتزويد
ويمثلها: السيد عماد محمد عبد الخالق

السيد/ باسم عصام سلفيتي

السيد/ مغيث غياث سختيان

السيدة/ رنا جميل عبادي

السيد/ رياض عبد المحسن الدجاني

السيد/ سامي محمد المبروك

السيد/ جبرا "رجا يعقوب" غندور

مدققو الحسابات

السادة/ ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

المستشار القانوني

السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون





كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي "بنك الاتحاد" الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي "الأربعون" لبنك الاتحاد والذي يعكس مسيرة أربعة عقود تحمل في طياتها الفرص والنمو والتحديات والإنجازات.

من خلال هذا التقرير، سنعرض لكم لمحة عن أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال الأعوام السابقة ومنها عام 2018 والتي أثمرت عن نتائج وأعمال مالية مميزة تبعث على الفخر، ساهم فيها كل من فريق عملنا المتميز ومساهمينا وعملائنا الذين هم أساس من نكون.

لقد أدت التحديات والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي ما زالت تواجه المنطقة العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص، إلى محدودية نمو الاقتصاد المحلي، حيث تمثل ذلك في عجز موازنته وارتفاع الدين العام. وأمام هذا كله، واصل الأردن تنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير ضمن برنامج إصلاح مالي وهيكل من شأنه أن يحقق نمواً شاملاً، واستقراراً اقتصادياً كلياً، ويخفض معدل البطالة والذي بلغ مع نهاية عام 2018 ما نسبته (18.7%).

وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته (2.0%) خلال الربع الثالث من عام 2018 مقابل نمو نسبته (2.1%) خلال الفترة نفسها من عام 2017. كما سجل معدل التضخم ما نسبته (4.5%)، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات العامة خلال عام 2018 بنسبة (5.6%) والتي شملت الإيرادات المحلية والمنح الخارجية. وتشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو إلى ما يقارب (2.5%) خلال العام 2019.

وبدوره، استمر البنك المركزي بالمساهمة بدعم عجلة النمو وبذل الجهود للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال الحفاظ على الاستقرار النقدي واتخاذ العديد من الإجراءات أهمها؛ الحفاظ على رصيد من الاحتياطيات الأجنبية يغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة ستة أشهر تقريباً، ورفع السيولة المحلية عن مستوياتها المسجلة في العام الماضي، كما قام برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2018. وقد شهد القطاع المصرفي الأردني نمواً في إجمالي ودائع العملاء بنسبة تقارب (2%) لتصل إلى (33.800) مليار دينار أردني، في حين نمت التسهيلات الائتمانية بنسبة (5.5%) لتبلغ مع نهاية عام 2018 (26.100) مليار دينار أردني.

خلال العام الماضي، تمكّننا من تعزيز قدرتنا التنافسية وزيادة حصتنا السوقية، وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، وذلك من خلال التركيز على تقديم كل ما هو جديد والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي نقدّمها لعملائنا، أفراداً وروّاد أعمال، وشركات، وسيدات مؤثرات، والعمل معهم جنباً إلى جنب لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

اتخذ بنك الاتحاد قراراً استراتيجياً للاستثمار في التكنولوجيا نظراً لدورها الكبير في تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرور الوقت، إضافة إلى تقديم تجربة عملاء سلسة ومتعددة القنوات. أهم ما تميّز به عامنا السابق إطلاق تطبيقنا البنكي الجديد، الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في تجربة عملائنا بتمكينهم من إجراء معاملاتهم البنكية في أي وقت، ومن أي مكان، وبالطريقة التي يفضلونها. ونتيجة لذلك، أطلقنا وعدنا الجديد تحت عنوان "شكّل مستقبلك"، والذي ينطوي على كوننا الشريك الداعم لعملائنا طوال مسيرتهم، نساعدهم في تشكيل المستقبل الذي يتطلعون إليه، ونزودهم بكل ما لدينا من معرفة وموارد وطلول وخدمات ليتخطوا التحديات التي تواجههم.

وعلى مدار العام الماضي، وجّهنا جهودنا نحو دعم التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال لتحقيق أفضل مستويات الخدمة، كما واصلنا العمل على تعزيز أدائنا المالي من خلال التركيز على الكفاءة لتحسين الربحية والنمو بمرور الوقت. فقد قمنا بتوسيع شبكة فروعنا في مختلف مناطق المملكة ليصبح عددها (47) فرعاً، وحافظنا على شراكاتنا المميزة مع قطاع الشركات الكبرى وتعزيز ميزتنا التنافسية في هذا الإطار، إلى جانب دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحلول المصرفية وغير المصرفية لمساعدتهم في تطوير أعمالهم وتنميتها.

وللعام الخامس على التوالي، واصلنا تكريم رواد ورائدات أعمال والاحتفاء بإنجازاتهم، عبر جائزتنا السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة، منطلقين من التزامنا بدعم الحركة الريادية والشباب المبدع وبناء أردن مشرق للأجيال الحالية والمقبلة. وإلى جانب ذلك، واصلنا تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية والخدمات المالية وغير المالية التي تستهدف المرأة عبر منصة "شروق"، لتمكينها ومساعدتها في تحقيق طموحاتها. وكجزء من ذلك، استضيفنا قمة التحالف المصرفي العالمي للمرأة "Global Banking Alliance Summit"، والتي أقيمت للمرة الأولى في الشرق الأوسط وفي الأردن، وقد منحنا التحالف لقب "المساهم المميز" ضمن جوائزه لـ "مقدمي الحلول المصرفية الداعمة للمرأة" لعام 2018.

وفي مطلع عام 2017 انضم بنك صفوة الإسلامي إلى عائلة بنك الاتحاد ترجمة لخططنا الاستراتيجية في تنويع استثمارات البنك وإدارة مخاطرها لتنعكس ايجاباً على البنك ومساهميته وعملائه وموظفيه، وأصبح بنك صفوة ذراعنا الاستثماري في قطاع المصارف الإسلامية حيث ارتفعت موجوداته خلال الفترة الماضية بنسبة (31.7%) لتصل إلى (1.1) مليار دينار أردني ورافق ذلك زيادة أرباحه الصافية قبل الضريبة بنسبة (47.9%) لتصل إلى (13) مليون دينار أردني.

وعليه أثمرت نتائج تلك الأعمال السابقة والمستمرة عن تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة والمخصصات بلغ في نهاية عام 2018 (41.1) مليون دينار أردني بارتفاع نسبته (18.1%) مقارنة مع نهاية عام 2017، في حين ارتفعت أرباح البنك قبل الضريبة لتصل إلى (62.5) مليون دينار أردني مقارنة مع (52.1) مليون دينار أردني بنهاية عام 2017، مع الاستمرار بممارسة الحصافة والتحوط لتعزيز متانة مركزنا المالي.

وبالنظر إلى حجم المركز المالي، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك بمقدار (296) مليون دينار أردني عن مستواه في عام 2017، ليصل إلى (3.868) مليار دينار أردني وبنسبة نمو بلغت (8.3%). وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع كل من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (9.3%) والموجودات المالية بنسبة (23.1%). وكذلك ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء ليسجل نسبة نمو بلغت (11.1%). وفي ظل البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، تمكنا من زيادة حصتنا السوقية، عبر تحقيق نسب نمو في التسهيلات والودائع بلغت (9.3%) و(8.8%) على التوالي.

وفيما يتعلق بمؤشرات الملاءة المالية للبنك في نهاية عام 2018، فتشير معدلاتها الإيجابية إلى متانة مركزنا المالي، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال (14.12%)، كما بلغ العائد على معدل إجمالي موجودات البنك (1.1%)، وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية (11.0%)، بالإضافة إلى تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة بنسبة (86.5%)، دون احتساب الضمانات القائمة مقابل هذه التسهيلات.

ولأننا نؤمن بأن بالمبادئ الإنسانية والترابط بين الأفراد هو ما يمنح أي إنجاز نحققه قيمة ملموسة، وهو ما يمكننا من صنع فرق حقيقي، ليس فقط للقطاع المصرفي، بل لكل من هم حولنا، واصلنا جهودنا لدعم مجتمعنا المحلي، ونفدنا مجموعة من البرامج والمبادرات ضمن استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية للعام 2018، والتي استهدفت مختلف فئات مجتمعنا. وبتعزيزنا على المحاور الثلاثة التي نعدها جوهر المسؤولية الاجتماعية: التعليم والشباب، والتمكين والريادة، والثقافة والفن، ساهمنا بتمهيد الطريق أمام مجموعة من الأفراد ليشكلوا مستقبلهم ويتخطوا التحديات التي تواجههم في مسيرتهم. ولن أغفل هنا عن شكر من ساهموا في تنفيذ هذه المبادرات، أفراد فريق عملنا، الذين تطوعوا لترك بصمة إيجابية في حياة الآخرين، مجسدين بذلك القيم التي تشكّل أساس هويتنا في بنك الاتحاد، قيم العطاء والتأخي والترابط.

ولن أغفل ذكر إطلاق مشروع عزيز على قلبي، وهو "أوركسترا بنك الاتحاد". هذا المشروع الذي يهدف للاحتضان المواهب العربية في قلب عاصمتنا الحبيبة عمان، وإحياء الموسيقى الكلاسيكية التي تثري المجتمعات وتنمي العقول وتحفز الخيال. ولتاريخ اليوم، قدمت الأوركسترا عدة حفلات موسيقية في مقر الأوركسترا في "بنك الاتحاد"، بالإضافة إلى تقديم دروس ومحاضرات مجانية في الموسيقى، كما ستؤدي خلال العام الحالي عروضاً موسيقية وورش عمل مجانية في مدارس مختلفة في الأردن، نشارك من خلالها الطلبة شغفنا بالثقافة والفن. ولدعم الموهوبين من الموسيقيين الشباب، فسوف نقوم بتخصيص ريع حفلاتنا الموسيقية لمنحهم بعثات موسيقية تمكنهم من استكشاف أقصى إمكانياتهم وإطلاق العنان لمواهبهم..

وختاماً، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بخالص الشكر لمساهمي البنك الكرام على دعمهم لنا دوماً، وإلى عملائنا الأعزاء لإيمانهم برسالتنا وثقتهم بنا، وخالص شكرنا واعتزازنا بجميع أفراد فريق عملنا على ما يبذلونه من جهود متواصلة من أجل تحقيق رسالة واحدة لمؤسسة أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من عائلتها، كما أود أن أشكر البنك المركزي على جهوده المخلصة ومهنيته العالية ودعمه الدائم لمسيرتنا ومسيرة البنوك كافة في المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة





تحليل المركز المالي وننتائج الأعمال لعام 2018

أولاً: المركز المالي لعام 2018

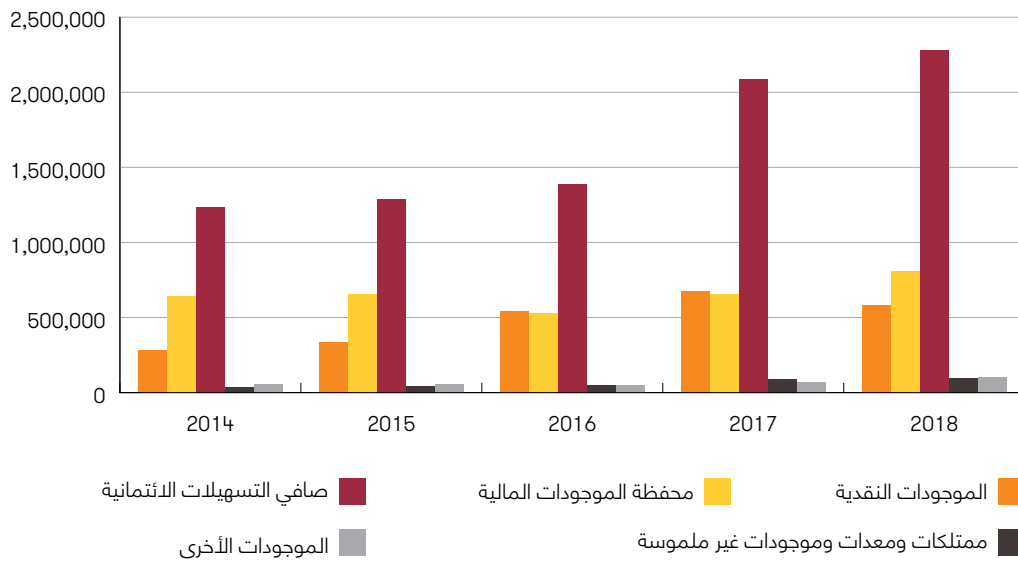
إجمالي الموجودات:

استمر البنك بتحقيق معدلات نمو إيجابية في معظم بنود موجوداته، مما ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2018 بنسبة (8.3%) مقارنة مع نهاية عام 2017، حيث بلغت الزيادة (296) مليون دينار لتصل إلى (3,868) مليار دينار. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (11.4%)، كما سجل معدل العائد عليها ما نسبته (1.1%).

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2014 – 2018):

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير 2017-2018
الموجودات النقدية	281,680	338,506	540,734	672,713	585,729	(%12.9)
محفظة الموجودات المالية	644,966	657,800	531,438	656,083	807,702	%23.1
صافي التسهيلات الائتمانية	1,238,478	1,288,549	1,385,666	2,084,328	2,277,918	%9.3
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	37,194	45,009	50,162	91,913	96,672	%5.2
الموجودات الأخرى	54,102	59,266	51,740	67,238	100,048	%48.8
مجموع الموجودات	2,256,420	2,389,130	2,559,740	3,572,275	3,868,069	%8.3

(لأقرب ألف دينار)

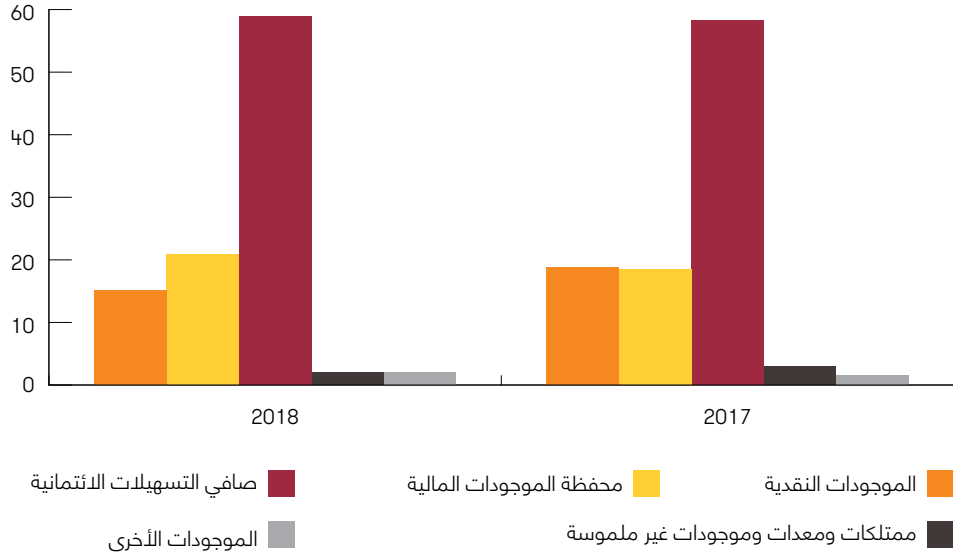


(لأقرب ألف دينار)

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام 2018، فلا زال بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (58.9%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (58.3%) في عام 2017، يليه محفظة الموجودات المالية والتي شكلت ما نسبته (20.9%) مقارنة مع (18.4%)، كما شكلت الموجودات النقدية ما نسبته (15.1%) مقارنة مع (18.8%) في نهاية العام المنصرم.

وبتحليل دور تلك البنود في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر كل بند من تلك البنود، فإن نسبة (86.4%) من إجمالي الموجودات تعتبر موجودات منتجة للدخل مستثنى منها (النقد في الخزينة ومتطلبات الاحتياطي النقدي، والأرصدة التي لا تتقاضى فوائد لدى البنوك والمؤسسات المصرفية). وتعكس هذه النسبة المرتفعة مقدرة البنك على إدارة أصوله بالشكل الأمثل واستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل.

الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

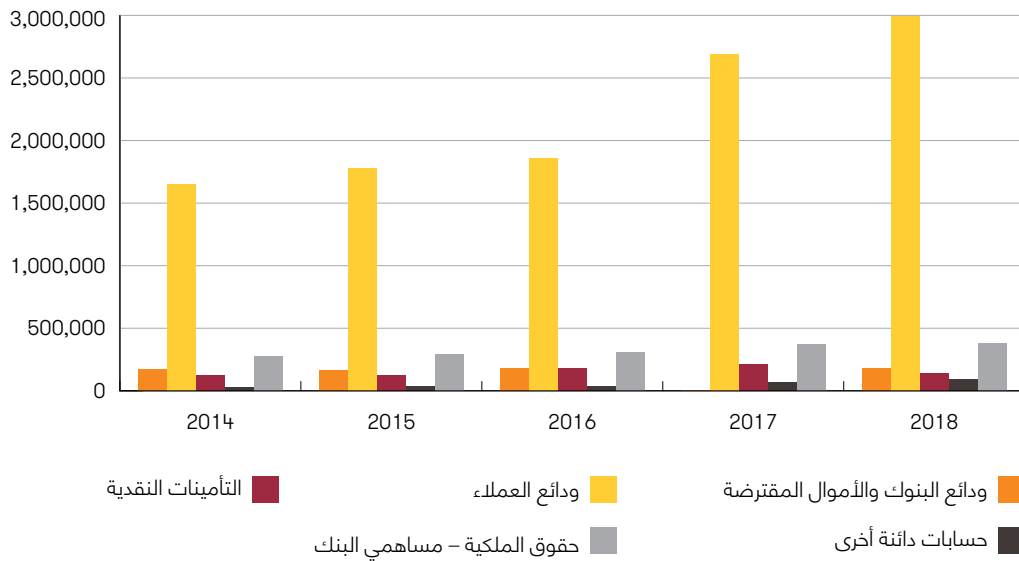


المطلوبات وحقوق الملكية:

يوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2014 – 2018):

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير 2017-2018
ودائع البنوك والأموال المقترضة	171,762	166,152	179,977	147,086	181,924	23.7%
ودائع العملاء	1,653,818	1,774,049	1,856,774	2,691,336	2,988,950	11.1%
التأمينات النقدية	127,836	119,968	176,163	210,089	141,815	(32.5)%
حسابات دائنة أخرى	30,846	35,650	36,622	65,253	88,134	35.1%
حقوق الملكية – مساهمي البنك	272,158	293,311	310,078	370,623	376,742	1.7%

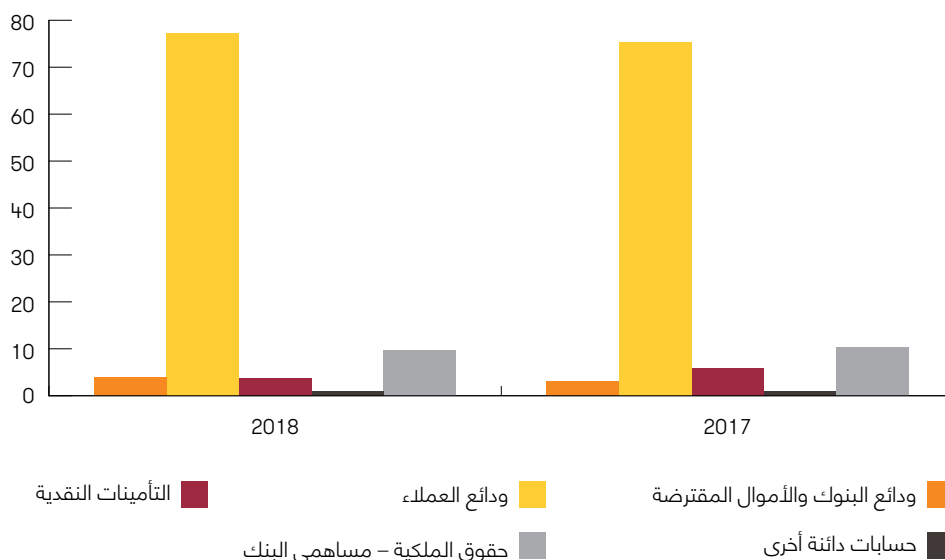
(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (77.3%) منها مقارنة مع ما نسبته (75.3%) كما في نهاية عام 2017، كما شكل بند حقوق الملكية نسبة تعادل (9.7%) مقارنة بنسبة بلغت (10.4%)، يليه بند التأمينات النقدية والذي شكل نسبة تعادل (3.7%) مقارنة مع (5.9%) في نهاية العام الماضي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية:

- **السندات:** ارتفع رصيد السندات في نهاية عام 2018 بمبلغ (149) مليون دينار أي ما نسبته (24.1%) مقارنة مع نهاية عام 2017 ليصل إلى (766) مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجةً لارتفاع السندات بالدينار الأردني بمبلغ (96) مليون دينار أي ما نسبته (21.1%)، بالإضافة إلى ارتفاع في السندات بالعملات الأجنبية بمبلغ (53) مليون دينار والتي شكلت نسبة نمو بلغت (32.4%).
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** حقق البنك في عام 2018 نسبة نمو بلغت (7.5%) بالاستثمار في أسهم الشركات المحلية والخارجية وبمقدار (3) مليون دينار، ليصل رصيد إجمالي المحفظة إلى (41) مليون دينار. وتمتاز محفظة الأسهم بمتانة المركز المالي للشركات المستثمر بها، وبنسب مخاطر مقبولة.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

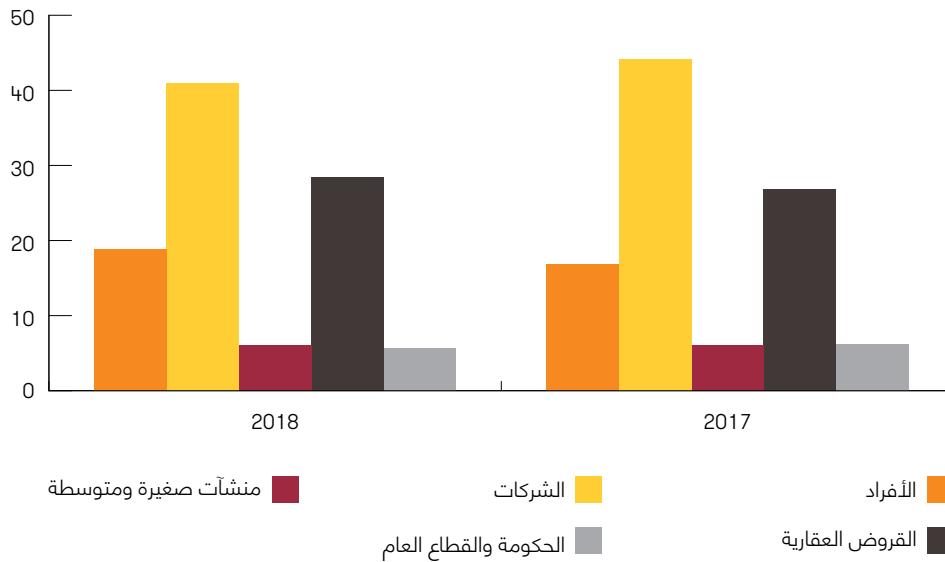
أظهرت القوائم المالية للبنك لعام 2018 نمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (9.6%) عن عام 2017 لتصل إلى (2,382) مليار دينار. الأمر الذي يدل على سياسة البنك الهادفة إلى تعظيم العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع رصيد التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة نمو بلغت (10.9%)، وانخفاض رصيد التسهيلات بالعملة الأجنبية بشكل طفيف وبنسبة تعادل (1%).

وبالنظر إلى معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2014 - 2018)، فقد سجل النمو ما نسبته (12.7%).

وبتحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقرضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الاستراتيجية في استقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (18.9%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (16.9%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%). بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى (28.4%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (26.8%).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقطاع الشركات، فقد انخفضت لتبلغ مع نهاية عام 2018 (41.0%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (44.1%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (5.7%) مقارنة (6.2%) في نهاية عام 2017.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات:

واصل البنك اتباع سياسة التحوط بأعلى درجاته بأخذ مخصص تدني مقابل أي تسهيلات قد تكون دون المستوى، بهدف تعزيز المركز المالي للبنك، وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى تطبيق معيار (IFRS9). وقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (87.6) مليون دينار مقابل (72.3) مليون دينار في نهاية عام 2017. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد ارتفعت لتصل إلى (86.5%) مقارنة مع (79.1%) في عام 2017. كما بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (4.28%) مقارنة مع ما نسبته (4.24%) في عام 2017.

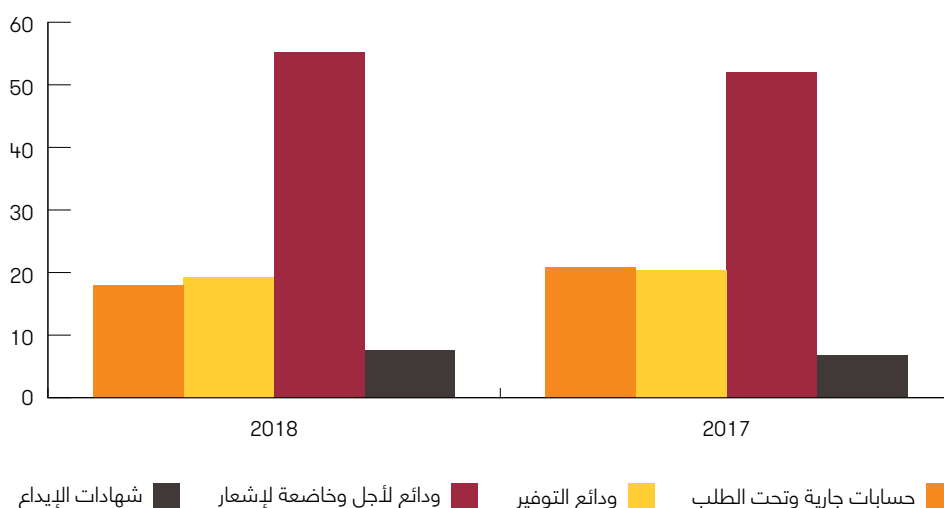
ودائع العملاء:

بالرغم من البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، إلا أن البنك وعلى مدار سنة تلو أخرى قد حقق نمواً إيجابياً في استقطاب الودائع ومن مختلف الشرائح المستهدفة، حيث بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع العملاء خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته (12.6%). كما ارتفع حجم الودائع بمقدار (298) مليون دينار ونسبة نمو بلغت (11.1%) مقارنة مع عام 2017، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (2,989) مليار دينار في نهاية العام الحالي، وبلغت الحصة البنك السوقية من إجمالي ودائع العملاء داخل المملكة ما نسبته (8.84%) في نهاية عام 2018.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (11.2%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (10.9%). ولودائع قطاع الشركات الكبرى بلغت نسبة الارتفاع حوالي (16.7%). أما بالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة إنخفاض بلغت (4.9%).

وفيما يتعلق بهيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع للأجل وخاضعة للإشعار" ما نسبته (55.2%) من إجمالي الودائع مقابل (52.0%) في نهاية عام 2017، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (18.0%) مقارنة مع (20.9%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (19.3%) مقارنة ما نسبته (20.3%) في عام 2017. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (7.6%) مقابل (6.8%) في عام 2017 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك:

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (6.1) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (2.0%) ليصل في نهاية عام 2018 إلى (377) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (6.7%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن حقق معدل العائد على حقوق الملكية نسبةً تعادل (11.0%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2018.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال (14.12%) مقابل (14.70%) في نهاية عام 2018، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (13.14%) مقابل (13.74%) في عام 2018. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

المركز التنافسي للبنك

يبين جدول المقارنة أدناه بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني وما يقابلها من نسب نمو تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد.

وبمقارنة أرصدة القطاع داخل المملكة مع أرصدة بنود الميزانية لدى البنك، يتبين أن نسبة النمو للتسهيلات الائتمانية المباشرة المتحققة لدى القطاع المصرفي بنهاية عام 2018 قد بلغت (5.54%)، أما بالنسبة لبنك الاتحاد فإن نسبة نمو تسهيلات قد بلغت (10.01%). وفيما يتعلق بودائع العملاء فقد حقق القطاع المصرفي نسبة نمو بلغت (1.96%)، في حين حقق بنك الاتحاد نسبة نمو تعادل (10.97%):

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2017	2018	2017	2018	
%52.06	%10.01	%7.99	%5.54	التسهيلات الائتمانية المباشرة
%44.67	%10.97	%0.90	%1.96	ودائع العملاء:
%37.38	(%4.13)	(%4.65)	(%4.77)	الجارية وتحت الطلب
%55.65	%5.50	%9.99	(%1.18)	توفير
%39.84	%17.56	%0.27	%6.44	للأجل
%19.26	(%29.67)	%2.25	%0.82	التأمينات النقدية

وفيما يتعلق بالحصة السوقية للبنك، فقد بلغت للتسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2018 ما نسبته (9.33%) مقابل (8.95%) في نهاية عام 2017، كما بلغت الحصة السوقية لإجمالي ودائع العملاء ما نسبته (8.84%) في حين بلغت في عام 2017 ما نسبته (8.12%).

مؤشرات المتانة المالية:

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
%1.1	%1.1	%1.2	%1.2	%1.3	العائد على معدل إجمالي الموجودات
%11.0	%10.2	%9.7	%10.2	%10.1	العائد على معدل حقوق الملكية
%14.12	%14.70	%14.05	%14.80	%14.70	كفاية رأس المال
%4.93	%4.95	%6.81	%7.17	%6.74	التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات
%86.5	%79.1	%69.5	%64.9	%78.1	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%118.58	%128.56	%110.36	%112.14	%106.85	إجمالي السيولة القانونية

ثانياً: نتائج أعمال البنك

1. الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة:

حقق البنك نمواً في الفوائد والعمولات المقبوضة بلغت نسبتها (15.6%) لتسجل كما في نهاية عام 2018 (242) مليون دينار، وبالنظر إلى نمو هذا البند خلال الخمسة أعوام الماضية فقد بلغ معدل النمو السنوي ما نسبته (12.1%)، مما يدل على كفاءة البنك في إدارة مصادر الأموال بشكل أمثل وفعّال.

شكلت الفوائد المقبوضة المتأتية من التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (83.6%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2018، وحققت نمواً نسبته (15.0%) مقارنةً بنهاية عام 2017، ليبلغ رصيدها (181) مليون دينار.

وقد جاء نمو تلك الفوائد نتيجةً لنمو الفوائد المقبوضة على تسهيلات الأفراد بنسبة تعادل (23.7%) مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، ونمو نسبته (15.1%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى نمو تسهيلات الشركات والقروض العقارية و"الحكومة والقطاع العام" حيث بلغت (3.1%) و(26.8%) و(19.3%) على التوالي مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2017

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة للتسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد ارتفعت بنسبة (12.0%) مقارنةً بالعام الماضي، لتبلغ مع نهاية عام 2018 (24.8) مليون دينار.

2. الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة:

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (23.1%) مقارنةً بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (8.4%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (59.8) مليون دينار في عام 2014 لتصل إلى (89.8) مليون دينار في نهاية عام 2018.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (86.6%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأتت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقرضة ورسوم ضمان الودائع.

3. المصاريف التشغيلية:

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (18.0%) بين (2014 – 2018) من (36.3) مليون دينار لتصل إلى (82.8) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (19.1) مليون دينار إلى (43.1) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (28.7) مليون دينار مقابل (12.1) مليون دينار في نهاية عام 2014. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (5.0) مليون دينار إلى (11.0) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بأن ارتفاع المصاريف التشغيلية ناتج عن توحيد البيانات المالية مع شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار المسيطرة على بنك صفوة الإسلامي. بالإضافة إلى لقيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم أنحاء المملكة حيث وصل عدد الفروع في عام 2018 إلى (47) من (38) فرع عام 2014. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفؤة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في تعزيز الهوية المؤسسية للبنك وفي إطلاق حملات إعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم البنك بإطلاقها.

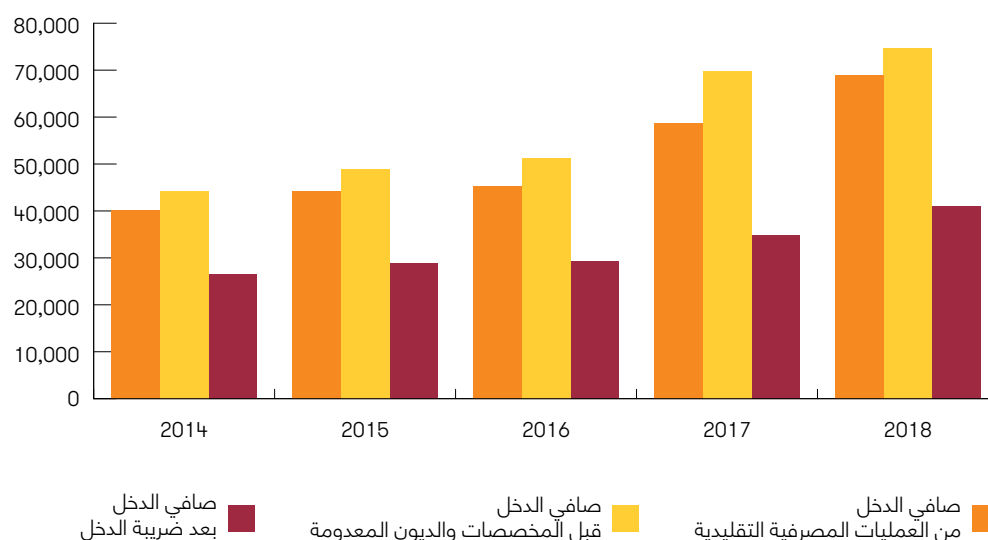
4. صافي الدخل:

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (17.4%) ليبلغ مع نهاية عام 2018 (68.9) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (11.5%). كما ارتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (74.7) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (7.1%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (41.1) مليون دينار كما في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو بلغت (18.1%).

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2014-2018).

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الفوائد والعمولات المقبوضة	136,197	137,936	140,679	208,999	241,562
الفوائد والعمولات المدفوعة	59,863	52,385	45,765	72,910	89,760
صافي الفوائد والعمولات	76,334	85,551	94,914	136,089	151,802
المصاريف والاستهلاكات والإطفاءات	36,252	41,442	49,571	77,348	82,854
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	40,082	44,109	45,343	58,741	68,948
الدخل من التعامل بالعملات الأجنبية والذهب	2,889	3,329	3,243	5,525	5,854
الدخل من الاستثمارات	(4)	427	1,632	4,297	(1,433)
إيرادات أخرى	1,254	1,013	978	1,219	1,346
صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل	44,221	48,878	51,196	69,782	74,715
مخصصات الديون	9,119	4,627	9,468	17,638	12,185
ضريبة الدخل	8,628	15,417	12,492	17,345	21,444
صافي الدخل بعد الضريبة	26,473	28,833	29,236	34,799	41,086

(للقرب ألف دينار)



(للقرب ألف دينار)





إنجازات عام 2018 والخطط الاستراتيجية المستقبلية

كان لعام 2018 بصمته في التكنولوجيا والتحول الرقمي، وقد كانت الجهود التي وجهها بنك الاتحاد منذ عام 2017 نحو التميز والابتكار أساساً للاستثمار بالتكنولوجيا نظراً لدورها الكبير في تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة، إضافة إلى تقديم تجربة عملاء مميزة ومتعددة القنوات تناسب تواجدهم المتزايد بالعالم الرقمي.

ولذلك قام البنك بإطلاق تطبيق بنكي جديد يعد ضمن الأكثر تطوراً ومواكباً للتقدم في مجال التكنولوجيا البنكية الرقمية، وقد تم من خلاله تقديم خدمات إلكترونية جديدة تمكّن العملاء من إجراء معاملاتهم البنكية في أي وقت، ومن أي مكان، وبالطريقة التي يختارونها. بالإضافة إلى إطلاق قنوات إلكترونية منها موقع البنك الإلكتروني بطلته الجديدة؛ بهدف تقديم تجربة فريدة لزوار الموقع والعملاء. ولتناسب هويته المؤسسية مع هذا التغيير، وتؤكد على مكانته كشريك أساسي لعملائه، كان لابد من إطلاق وعده الجديد: "شكّل مستقبلك"، الذي انتقل من خلاله البنك من كونه "الخيار المشرق" لهم، إلى مرحلة الشراكة معهم لمساعدتهم على تشكيل مستقبلهم خطوة بخطوة.

فيما يلي أبرز إنجازات البنك للعام 2018:

التكنولوجيا والتحول الرقمي

- إطلاق الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المحمول الجديد للأفراد.
- تطبيق الاستراتيجية الخاصة بالتكنولوجيا وخطة التحول الرقمي والأولويات المتعلقة بها.
- زيادة نسبة التحول الإلكتروني "E-channel Migration" بشكل كبير، بفضل سهولة استخدام التطبيق البنكي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية عليه، حيث تم منح العملاء تجربة فريدة ومميزة من خلاله.

الخطط المستقبلية:

- إضافة خدمات جديدة متطورة على التطبيق البنكي.
- إطلاق الخدمات البنكية المؤسسية عبر الإنترنت "Corporate Online Banking"؛ بهدف رفع مستوى الخدمات المقدمة.
- الاستمرار بإطلاق تطبيقات وخدمات إلكترونية جديدة تحدث نقلة نوعية في خبرة العملاء الرقمية، وبما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

هندسة العمليات والنظام التشغيلي بالفروع

- إتاحة خدمة (SWIFT gpi) للعملاء من الأفراد والشركات ليتمكنوا من إرسال واستقبال الحوالات الخارجية بأمان وسرعة عالية، مع فرصة التمتع بمجموعة واسعة من المزايا القيّمة التي تسهل عملية إدارة الأموال وتتبعها. وعبر اعتماد هذا المعيار العالمي الجديد للحوالات، يمكن للعملاء الاستفادة من الشفافية التامة في أسعار الصرف والعمولات والبيانات المرتبطة بالحوالة، بالإضافة إلى التمتع بكفاءة تشغيلية من خلال تنفيذ المدفوعات الدولية، كذلك يمكنهم تتبع حالة الحوالات المرسلة بكافة مراحلها منذ لحظة إرسالها وحتى وصولها لوجهتها النهائية في أي مكان في العالم.
- زيادة كفاءة الخدمات والعمليات البنكية المقدمة للعملاء من خلال تحديث وتطوير الأنظمة والبنية التحتية، وزيادة قابليتها للتوسع لمواكبة مستجدات العمل والمشاريع المستقبلية.

الخطط المستقبلية:

- الاستمرار في تحسين النظام التشغيلي في الفروع للتأكد من تحقيق أفضل مستويات للخدمة وتحقيق تجربة عملاء مميزة وسلسة ومدة قياسية للخدمة.

إدارة العلاقات مع العملاء

- حصول البنك على أعلى نسبة لمؤشر الترويج الصافي Net Promoter Score بمقدار 54.5 والذي يدل على رضى الزبائن وولائهم لبنك الاتحاد و احتمالية توصية البنك لعائلاتهم وأصدقائهم بناءً على دراسة Bank Pulse Study من قبل شركة IPSOS لعام 2018

- تعزيز موقع البنك التنافسي كأحد البنوك الرئيسية في قطاع الخدمات المصرفية للشركات سواء من خلال الحصة السوقية أو نوعية المنتجات المقدمة للعملاء.
- تقديم خدمات متطورة لإدارة النقد للعملاء، والتي يتمكن عبرها العميل من إدارة عمله بكفاءة.
- إطلاق منتج خصم الذمم التجارية "Factoring" لعملاء الشركات، والذي يسهّل عملية التدفق النقدي لأعمالهم وتحصيل فواتيرهم المدينة من خلال تمويل البنك لهم قبل تاريخ استحقاقها.
- إنشاء وإطلاق "مركز التواصل للشركات الصغيرة والمتوسطة" ليكون مركزاً متكاملًا وشاملاً لمعظم الخدمات البنكية التابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفاعلية، مع إمكانية إدارة حساباتهم عبر الهاتف فقط.
- الاستثمار والنمو في برنامج تمويل الموردين (Supply Chain Finance)، الذي يتيح للموردين إمكانية تحصيل فواتيرهم الناتجة عن توريد منتجاتهم وخدماتهم قبل تاريخ استحقاقها، ودون الحاجة إلى الانتظار. وتتم هذه العملية من خلال منصة إلكترونية متطورة وسهلة الاستخدام، والتي تقوم بدورها بأتمتة عملية تحصيل الفواتير.
- خدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال خمسة مراكز أعمال متخصصة تقدم كافة الحلول والخدمات المصرفية لهم موزعة في مختلف أنحاء المملكة.
- تخصيص مدراء علاقات من ذوي الكفاءة وممن لديهم الخبرة الكافية في فهم احتياجات هذه الشريحة، وتقديم الحلول المالية وغير المالية لهم، كخدمات الاستشارات في مختلف الجوانب، بما يساهم في تنمية المشاريع وتطويرها.

الخطط المستقبلية:

- الاستثمار في تطوير العلاقة مع العملاء وتقديم خدمات وحلول مبتكرة تناسب احتياجات كل شركة وطرح كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية لمواكبة الاحتياجات المتنامية للشركات.

الشمول المالي

- استضافة قمة التحالف المصرفي العالمي للمرأة "Global Banking Alliance Summit"، والتي أقيمت للمرة الأولى في الشرق الأوسط وفي الأردن، وقد مُنح البنك لقب "المساهم المميز" ضمن جوائز التحالف الممنوحة لـ "مقدمي الحلول المصرفية الداعمة للمرأة" لعام 2018، ليضاف ذلك إلى إنجازات منصة "شروق".
- الاحتفال للعام الخامس على التوالي بجائزة البنك السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة عن فئاتها الثلاث، حيث فازت كل من شركة "العلبة الذهبية للخدمات الإلكترونية" (POSRocket) عن فئة أفضل شركة واعدة، وشركة "الفنادق البيئية" (EcoHotels) عن أفضل شركة صغيرة ومتوسطة، وشركة "مايندست للأبحاث التسويقية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (Mindset) عن فئة أفضل سيدة أعمال. ويجدر بالذكر أن أربعاً من الشركات الأردنية الخمس التي تصدرت لائحة فوربس "لأقوى 100 شركة ناشئة بالشرق الأوسط" للعالم 2018، كانت إما من الشركات الفائزة بجائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة أو مرشحة للفوز بها.
- الاستثمار بدعم الريادة في الأردن والمساهمة في تحسين البيئة الداعمة لهذا القطاع من خلال العمل على ضمان قروض المشاريع الناشئة بالتعاون مع "الشركة الأردنية لضمان القروض"، بحيث تمت زيادة مبلغ التمويل، ورفع عمر الشركة الناشئة إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث.
- الاستثمار بتوسيع التعاون مع "الشركة الأردنية لضمان القروض" لخدمة قاعدة أوسع من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- منح قروض وتسهيلات لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج البنك المركزي للسلف متوسطة الأجل، والذي يتيح للشركات إمكانية الحصول على قروض بأسعار فوائده مخفضة، ويشمل القطاعات التالية: الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والصحة، والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني)، والنقل.
- توقيع مذكرة تفاهم مع "الصندوق الأردني للريادة" للاستثمار المشترك بالشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي لديها القابلية للنمو والتطور.
- توقيع مذكرة تفاهم مع مشروع السياحة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية في الأردن والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID BEST (Building Economic Sustainability through Tourism) للتعاون في مجال الإقراض للشركات السياحية في الأردن.
- توقيع مذكرة تفاهم مع منصة "تمويلي" بحيث يتم استقبال طلبات القروض والتسهيلات من خلال منصة إلكترونية لتقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- عقد ورشات تدريب للعملاء القائمين والجدد لتقديم نصائح مالية وغير مالية للشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات المملوكة من سيدات، بالتعاون مع عدة جهات مثل جمعية "نادي صاحبات الأعمال والمهن BPWA ومنصة زين للإبداع "ZINC"، وغيرها.
- إطلاق برنامج "تسهيل العودة لسوق العمل للسيدات" للعام الثاني على التوالي، وهو برنامج تأهيلي شامل يهدف إلى إعداد السيدات للعودة إلى سوق العمل بعد فترة من الانقطاع، وقد تم توظيف ثلاث مرشحات من المشاركات في البرنامج في أقسام مختلفة في بنك الاتحاد، كما تسلمت جميع الخريجات شهادات تؤهلن لإيجاد فرص عمل ملائمة.
- تنظيم يوم وظيفي تحت عنوان "يوم وظيفي لبرنامج شروق" للسيدات المشاركات في البرنامج بالتعاون مع العديد من الشركات المحلية والعالمية.
- عقد شراكة مع البرنامج الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (EconoWin) لإطلاق مشروع إدارة التنوع بين الجنسين المنفذ من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة والموهوبات من النساء في سوق العمل، وتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وفي إطار هذه الشراكة، أصبح البنك عضواً في شبكة "EconoWin" التي تضم مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال، وتقود إدارة التنوع بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- المشاركة في معرض وظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توقيع اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD لمشاركة مخاطر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها للعملاء.

الخطط المستقبلية:

- تفعيل اتفاقية التعاون بين بنك الاتحاد و"الصندوق الأردني للريادة" للبحث عن فرص استثمار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساهم في تطوير البيئة الداعمة للشركات.
- مواصلة العمل على توقيع اتفاقيات جديدة مع جهات دولية لضمان قروض الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بناءً على تجربة البنك الناجحة مع مشروع ضمان القروض "OPIC"، وكونه سينتهي بشهر أيار من عام 2019.
- إيلاء تركيز إضافي على وحدة مبيعات الخزينة، حيث تم تأسيس وحدة المبيعات لدى دائرة الخزينة وقامت بطرح مجموعة متكاملة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء، فيما يتعلق بإدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي وسعر الفائدة وإجراءات التحوط الخاصة بهم بالإضافة إلى منتجات الاستثمار المتنوعة بهدف زيادة حصة المحفظة من أنشطة الأفراد والشركات.

المخاطر والائتمان

- الاستمرار في تطوير أعلى مستويات الأمن المادي وأمن المعلومات والأمن السيبراني بالتوافق مع معايير البنك المركزي لتطبيق المعيارين الدوليين "PCIDSS" و"COBIT5".
- إضافة ميزة الرقم السري لمرة واحدة "OTP" على حركات المشتريات عبر الإنترنت بالبطاقة الائتمانية، مما يرفع من مستويات الأمان وسهولة الاستخدام، كما يساهم في زيادة حركات التسوق عبر الإنترنت.
- تطوير وتحديث نظام المراقبة بالكاميرات "CCTV" في مباني ومنشآت البنك كافة، تماشياً مع متطلبات البنك المركزي.
- الانتهاء من وضع خطة الإحلال التعاقبي "Succession Planning"، وإنشاء حاضنة المواهب "Talent Pool" ومصفوفة الكفاءات "Competencies Matrix" لعدد من إدارات البنك، وذلك كجزء من تطبيق متطلبات إطار "COBIT5" لحاكمية تكنولوجيا المعلومات وإدارتها.
- تنفيذ عملية تقييم مبدئي لأهم المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني تأخذ بعين الاعتبار تعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات في التدقيق مثل "NIST"، وتم عكس نتائج ذلك على نظام تقييم المخاطر التشغيلية "Careweb".
- التطوير المستمر لخطة الاستجابة للأحداث أو الأزمات التي تؤثر على سير العمل. وتهدف إلى بناء خطط استجابة فعالة لتقليل الوقت المستغرق في التعافي من الأزمات، وتقليل التكاليف المترتبة على حدوث مثل هذه الأحداث. وتم تطوير هذه السياسة بما يتماشى مع المقاييس/المتطلبات التنظيمية.
- تطبيق أحد الأنظمة الآلية الأكثر تطوراً لتطبيق معيار (IFRS9).

الامتثال

- الانتهاء من تطبيق جميع متطلبات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT) رقم 2016/65 الصادرة بتاريخ 2016/10/25 والوصول إلى مستوى نضوج 3.2.
- تنفيذ متطلبات وتعليمات البنك المركزي المختلفة لمراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة "Stress Testing"، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك "ICAAP"، ومراجعة الكشوفات المرفقة بالبيانات المالية السنوية 2017 والنصف سنوية لعام 2018، بما فيها كشوفات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، قبل إرسالها للبنك المركزي، ومتابعة وإعداد تقرير حول سير نتائج التقييم الذاتي والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من المخاطر المرتفعة التي ظهرت نتيجة التقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها البنك (RBA AML).

بيئة العمل في البنك

- تعزيز مكانة بنك الاتحاد باعتباره المكان الأفضل للعمل والحصول على نتيجة 37.7 لمعيار قياس ولاء الموظفين، وهي نتيجة أعلى من المعدل في القطاع البنكي.
- التوسع في تطبيق نظام ساعات العمل المرنة، حيث تم تطبيقه كمرحلة أولية على موظفي إدارة التكنولوجيا وبما يتناسب مع طبيعة عملهم. ويعد بنك الاتحاد من أوائل البنوك في تطبيق هذا النظام في الأردن تماشياً مع التوجه الحكومي الحالي.
- تصميم مكتبة مرجعية لمؤشرات الأداء الوظيفية "KPIs Library" لكل إدارة من إدارات البنك، مما يسهل عملية التقييم ويساعد الموظفين على تنظيم أدائهم الوظيفي وزيادة إنتاجيتهم.
- توفير حوالي 4,000 فرصة تدريبية، وتدريب حوالي 1000 موظف، حيث حصل حوالي 100 موظف على شهادات متخصصة في مختلف المجالات، مما ساهم في بناء قدراتهم ومهاراتهم، ومنحهم معرفة أكبر وتخصصاً أعمق في مجالات عملهم.
- توفير 99 فرصة تدريبية لطلبة المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلبة الجامعات من خارج الأردن، أي ما يعادل تقريباً 30% زيادة عن فرص التدريب التي قدمها البنك العام الماضي.

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

- تحقيق زيادة في عدد عملاء الشركة من أفراد وشركات ومؤسسات في قطاعات السوق الأردني كافة نتج عنه تحقيق نمو في محفظة استثمارات عقود التأجير التمويلي بنسبة (38%) عن عام 2017، وتحقيق نمو في كل من إيرادات وصافي أرباح الشركة لأكثر من (30%) عن عام 2017. كما ارتفع رأس مال الشركة من (5) مليون إلى (7,5) مليون دينار أردني.
- إطلاق منتجات جديدة وتوقيع اتفاقيات مشتركة مع عدد من الموردين في السوق الأردني، مما ساهم في توسيع نطاق محفظة الشركة وتنوعها.

التوسع وزيادة انتشار الفروع

- تنفيذاً لاستراتيجية البنك في التوسع بشبكة فروعه المنتشرة في المملكة، تم خلال عام 2018 افتتاح كل من؛ فرع أبو علندة، وفرع المدينة الرياضية، وفرع مجمع الملك الحسين للأعمال، وذلك ضمن سياسة الانتشار المتوازن في شبكة الفروع. وعليه، فقد بلغ مجموع فروع البنك (47) فرعاً، ووصل مجموع شبكة الصرافات الآلية، بما فيها الصرافات الخارجية (Stand Alone)، إلى (105) أجهزة صراف آلي.
- إطلاق خدمة إيداع الشيكات الفوري على ثمانية أجهزة صراف آلي مختارة.
- تعزيز علاقات البنك مع المؤسسات المالية من خلال جهود إدارة الخزينة والاستثمار، والتي أفضت خلال السنوات إلى توسيع شبكة البنوك المراسلة، وتعظيم حجم التعاملات الصادرة لهم والواردة منهم.

الخطط المستقبلية:

- افتتاح (5) فروع جديدة ليصل مجموع الفروع إلى (52) فرعاً، كما سيتم زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي بـ (20) صرافاً آلياً ليبلغ مجموعها خلال العام المقبل (125) صرافاً آلياً.

الأحداث الهامة التي مرت خلال عام 2018

لا يوجد أية أحداث هامة أو جوهريّة مر بها البنك خلال عام 2018.

نتائج الأعمال المتوقعة

إن إدارة البنك مستمرة في سعيها نحو تحقيق أهدافها الطموحة في تحسين مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها وتطوير تجربة العملاء وتبسيط الإجراءات وتطوير سير العمليات وأتمتتها. كما سيستمر البنك بجهوده نحو التطور التكنولوجي والأتمتة، وتحسين وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وذلك بهدف تسهيل المعاملات المصرفية اليومية للعميل بحيث يصبح البنك هو البنك الأساسي للعميل مما سيسهم في زيادة الحصة السوقية للبنك، بالإضافة إلى التركيز على قطاع الأفراد وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.

كما سيواصل البنك التركيز على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بشكل أكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر، آمليّن أن يتمكن البنك من رفع مستوى الأرباح الذي تم تحقيقه خلال عام 2018.



المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد

تمكين مجتمعنا... يُشكّل مستقبله

في كل عام، يتجدد شغفنا بمسؤوليتنا نحو مجتمعنا كوننا بنك مبني على القيم العائلية. مجتمعنا هو جزء لا يتجزأ من عائلتنا، نعمل جاهدين معاً لتمكينه ومساعدته على الإزدهار. نؤمن أيضاً بأن المبادئ الإيجابية سريعة الانتشار، ولذلك اخترنا أن نعزز المبادئ الإنسانية والتواضع والتواصل بين موظفينا، لينقلوها بشغف لمجتمعنا.

في العام الماضي أكملنا مشوارنا، ومع كل مبادرة قمنا بدعمها كان هدفنا **تمكين الأفراد من تشكيل مستقبل أفضل لهم**، دعمنا القادة من رواد ورياديات الأعمال، واستثمرنا في الطلبة - قادة المستقبل - لمساعدتهم على أن يصبحوا ما يطمحون إليه، وأتحنأ المساحة للفنون والثقافة لتؤدي دورها الحقيقي في إثراء حياة الناس وتوسيع مداركهم، ومنح الأردن خصوصيتها الثقافية التي نفتخر بها.

وكعائلة تجتمع على تحقيق رسالة واحدة، كان لكل فرد من أفراد عملنا دور في ترك بصمة في حياة أشخاص مميزين من مجتمعنا من خلال مبادراتنا الإنسانية والتطوعية التي رسمت البسمة على شفاه الأطفال، وأدخلت البهجة والسرور في نفوس كبار السن. فالعطاء دون مقابل هي قيمة إنسانية نسعى لترسيخها فيما بيننا ونقلها بشغف لمجتمعنا ككل.

تعليم الشباب منارةً لتشكيل مستقبلهم

روحهم التواقة لتعلم كل ما هو جديد، وشغفهم نحو التغيير الإيجابي، هما ما يجعلان فئة الشباب أقرب لنا ومصدر إلهامنا. لذا، فإننا نسعى في كل عام لتمكينهم ولنمهد أمامهم الطريق لمساعدتهم في اتخاذ أفضل القرارات لتشكيل مستقبلهم الذي يتوقون إليه.

16 شاباً وشابة استكملوا رحلتهم في التعليم عبر منح دراسية قدمناها لهم؛ من بينهم ست طالبات وأربعة طلاب، تحت مظلة **صندوق الأمان لمستقبل الأيتام**، ضمن شراكتنا مع **مؤسسة الملكة رانيا للتعليم** للعام السادس على التوالي، بالإضافة إلى أربعة طلبة مسجلين ضمن **صندوق "منحتي"**، والذي بدأ مشوارنا معهم منذ عام 2018، واثنين من ذوي الاحتياجات الخاصة التابعين ل**جمعية الحسين/ مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل**، ضمن شراكتنا التي ستستمر معهم لثلاثة أعوام كما وقمنا بتقديم منحتين دراسيتين لطلاب متفوقين ضمن برنامج دعم الطالب الأقل حظاً في **جامعة بيرزيت**.

شاركنا كذلك في دعم عدد كبير من المدارس في عدد من فعالياتها وأنشطتها الهادفة إلى صقل شخصيات الطلبة. حيث قمنا بدعم طالبتين من **مدرسة عين جالوت** ضمن مسابقة **"مبادرة علماء المستقبل"** لتمكينهما من التنافس مع المدارس الأخرى، وقدمنا منحة دراسية لطالب من **مدرسة اليوبيل**، وساهمنا بتمكين طالب آخر مبدع من المدرسة نفسها ضمن مشاركته في معرض **"إنتل الدولي للعلوم والهندسة" (Intel ISEF)**، كما ودعمنا طالبات **المدرسة الأهلية للبنات** ضمن مشاركتهن في فعالية **"أولومبياد اللغة الإنجليزية"**، إلى جانب دعمنا لفعالية **"جائزة التميز الأكاديمي"** و**"مؤتمر المساواة في التعليم"** و**مؤتمر نموذج الأمم المتحدة "JOMUN"** بتنظيم من **مدرسة البكالوريا**، وفعالية **"Little League"** في **المدرسة الوطنية الأرثوذكسية**، وفعالية **"يلا شباب"** في **مدرسة المطران للبنين**، و**"البطولة الوطنية للروبوت"** بتنظيم من **مركز اليوبيل للتميز التربوي** في **معهد اليوبيل** وغيرها الكثير من المدارس المميزة. وكان لعدد كبير من الجهات الداعمة للتعليم نصيب من إيماننا برسالتهم وأنشطتهم المخصصة لصقل المواهب وإرسال رسالة تعليمية هادفة لطلبة المدارس أو الجامعات، فقد قمنا بدعم **جامعة الشرق الأوسط**، و**جامعة جدارا**، و**جامعة العلوم التطبيقية**، و**مدرسة الجالية الدولية**، و**مدرسة الشويفات الدولية**، و**مدرسة الراهبات الوردية**، و**مدرسة راهبات الناصرة**، و**مدرسة المشرق الدولية**، و**مدارس السامية**، و**مدرسة عمان الوطنية**، و**المدرسة الإنجليزية الحديثة**، و**مدرسة المطران للبنين**، و**أكاديمية التحالف الأردنية**، بالإضافة إلى دعم مبادرة مدرستي كأحد مشاريع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية.

إلى جانب ذلك، واصلنا دعمنا لمشروع البنك المركزي وإنجاز **"نشر الثقافة المالية المجتمعية"** بين طلبة المدارس لإيماننا بأهمية أن يصبحوا شباباً وشابات مثقفين مالياً وقادرين على إدارة أموالهم بأفضل الوسائل، وبرنامج **"تطوع مع إنجاز"**، الذي شارك به عدد من موظفينا وموظفاتنا لنقل معرفتهم وتجاربهم الإيجابية لطلبة المدارس في المملكة سواء حكومية أو خاصة أو حتى الجامعات، بالإضافة إلى مشاركتنا في مجموعة من أنشطة **"متحف الأطفال - الأردن"** اللامنهجية الهادفة لمنح الأطفال مساحة لإطلاق العنان لإبداعاتهم ومواهبهم، كونه من الأماكن المميزة الذي يرتادها الأطفال للتعليم من خلال اللعب.

الريادة ترسم المستقبل

المواهب والعقول المبتكرة قادرة على تشكيل العالم من حولنا، فهي تواجه التحديات وتحولها إلى فرص حقيقية. تلك الابتكارات تعمل دوماً على تقديم الأفضل، ومن هنا، واصلنا تطبيق استراتيجيتنا نحو تمكين الأفراد الملهمين والنساء المؤثرات ورواد ورياديات الأعمال، ومنحهم كل ما لدينا من معرفة ومصادر بما يساعدهم على وضع المستقبل بين أيديهم.

دعنا المشاركين في **تحدي قطاع السياحة** ضمن برنامج **"مش مستحيل"** الاجتماعي، الذي هدف إلى تشجيع الأفراد على إيجاد حلول إبداعية ومبتكرة قابلة للتطبيق لمجموعة من التحديات التي تواجه الأردن. وقدمنا رعايتنا لمؤتمر **"TEDxYU"** الذي نظمه شباب من جامعة اليرموك الذي نقل الإلهام لـ 100 شاب وشابة، عبر قصص وتجارب مؤثرة من مختلف نواحي الحياة قدمتها مجموعة من الشخصيات المؤثرة في المجتمع. وعبر رعايتنا لـ **"مختبر يا خيال المسرحي"** التابع **لمؤسسة رواد التنمية** ساهمنا بدعم مجموعة من الشباب والشابات على التفكير الإبداعي والتمكين من خلال تعليمهم فنون المسرح والدراما وصنع الدمى لإيجاد حل للمشاكل.

وقد قمنا بالمساهمة بتمكين **ثلاث سيدات** من خلال دعمننا لمشروع **مؤسسة نهر الأردن "خط إنتاج الحرف اليدوية"** الذي يقوم على مبدأ تدريبهن لتعزيز مهاراتهن في الحياكة والتطريز ليصبحن جاهزات للدخول لسوق العمل. ولإيماننا بأهمية تمكين الفتيات اليتيمات ما بعد سن السادسة عشر لمساعدتهن على تشكيل مستقبلهن، فقد قدمنا دعماً **لمؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب** ضمن مشروع **"Pure Felt"** الذي يحتضن من خلاله عدداً كبيراً من الفتيات الطموحات. بالإضافة إلى ذلك دخلنا كذلك في شراكة تمتد لثلاثة أعوام مع **الجمعية العربية لحماية الطبيعة**، تمثلت أولى نتائجها بزراعتنا لـ **500 شجرة** في منطقة الأغوار الوسطى لتكون مصدر دخل ثابت لمزرعة إحدى السيدات المكافحات وأسرتها.

وعلى صعيد الأفراد، سعينا لتمكين مجموعة من الشباب والشابات المحليين الذين أثبتوا قوتهم وقدرتهم على تحدي مختلف الظروف، ومن بينهم بطل الماراثون **نبيل مقابلة** الذي حقق العديد من النجاحات رغم معاناته من مشاكل بصرية، والمخترع الأردني **شادي الزعبي** ضمن مشاركته في "قمة ريادة الأعمال" 2018 في ألمانيا، والريادي الأردني **ماهر ميمون** صاحب لقب "أفضل مهندس طاقة شاب" لعام 2018 على المستوى الدولي. وقدمنا كذلك دعماً لمجموعة من الفعاليات الهادفة إلى تحفيز بيئة الريادة والإبداع في الأردن، أبرزها جلسة حوارية حول رأس المال الاجتماعي **لمنتدى الاستراتيجيات الأردني**، وفعالية **"ميكس أند منتور عمّان Mix N' Mentor Amman"** التي أقامتها شركة "ومضة" التي جمعت عدد كبير من الرياديات والرياديين تحت سقف واحد بهدف تشبيكهم ونقل الخبرات والمعرفة بينهم، بالإضافة إلى دعم **"سيد ستارز SeedStars"** للشركات الناشئة، ومساهمتنا في فعاليتي **اليوم التكنولوجي واليوم الوظيفي** لـ **"أخطبوط"**.

الفنون والثقافة بوابة تُشكّل من خلالها تجارب مجتمعاتنا

تثري ثقافة الشعوب والفنون المختلفة مدارك الأفراد، وتفتح الأبواب لتبادل الثقافات والحضارات، لذلك نعمل على دعم المواهب الفنية الشابة، ونمنحها فرصة للتألق نحو تشكيل المستقبل الذي تحلم به، كما ونقدّم لمختلف فئات المجتمع تجارب تخلّد بذاكرتهم من خلال دعم المبادرات التي تنشر الثقافة في المجتمع.

ولنكون جزءاً من هذا المشهد، واصلنا إحياء أمسياتنا الموسيقية في مسرح **"حليم سلفيتي"**، حيث أحييت فرقة **"رباعي بنك الاتحاد الوتري"** أربع حفلات خلال العام الماضي، قدم فيها الرباعي الشاب الموهوب مجموعة من المقطوعات الموسيقية المتميزة التي أعادت الحضور إلى عصر الموسيقى الكلاسيكية الساحرة. ومن ذات المسرح أطلقنا مشروعنا الخاص العزيز علينا تحت اسم **"أوركسترا بنك الاتحاد الوتري"**، الذي نسعى من خلاله للوصول إلى قاعدة أوسع من الأفراد في مجتمعنا، لنلبي ذائقتهم الفنية وننشر لغة الموسيقى الكلاسيكية فيما بينهم.

حافظنا كذلك على شراكتنا المتميزة مع **جمعية أصدقاء مهرجانات الأردن** للعام الثامن على التوالي، فدعماً مجموعة من أبرز فعاليات التي أضاءت سماء عمّان بإحيائها للموسيقى الكلاسيكية على يد مواهب أردنية وعربية وعالمية. ومن بين ذلك رعايتنا لفعالتين موسيقيتين أحيتهما فرقتنا الموسيقية **"أوركسترا بنك الاتحاد الوتري"**، مع كل من عازفة البيانو الأردنية غدير عبيدو، والسوبرانو الأردنية دينا بواب، برفقة عازف البيانو الفلسطيني الإيطالي مراد ليوس. وقدمنا رعايتنا لنخبة من الموهوبين الواعدين الذين نؤمن بأنهم سيساهمون ببناء مستقبل الفنون المحلي، من بينهم **زينة عصفور**، مؤسسة شركة **عتيق للموسيقى المعاصرة** خلال أمسية **"حكاية"** التي نظمتها لثلاث آلات موسيقية، والفنانة **شيرين تلهوني** ضمن إقامتها لحفل جسد قضايا مجتمعية من واقع عمّان.

وعبر مواصلة دعمنا للمعهد الوطني للموسيقى، قدمنا منحنا الدراسية لطلاب لمتابعة دراستهم وتحقيق حلمهم في دراسة الموسيقى. كما جددنا مساهمتنا بدعم مهرجان "أيام سينمائية" في فلسطين لعام 2018، ومبادرة "Art at the Park"، إلى جانب المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، والهيئة الملكية الأردنية للأفلام، كما ورعينا ندوة موسيقية في الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى دعمنا لمنتدى شباب الوطن الثقافي، وجمعية يوم القدس.

عطاء مستدام نحو تشكيل المستقبل

نتطلع دوماً لايجاد مبادرات مجتمعية ذات أثر حقيقي على المجتمع، مبادرات ترسم البسمة على شفاه الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

قمنا بإطلاق مبادرة "الفرحة بلحظة" خلال شهر رمضان المبارك والتي جمعت تحتها عدد كبير من المبادرات والمؤسسات التي لها رسالة حقيقية في إحداث فرق في المجتمع، من ضمنها مبادرة تكية أم علي التي تهدف إلى مكافحة الجوع عبر توزيع طرود غذائية لـ 100 عائلة عفيفة، ومبادرة "بنك الطعام" لتوزيع طرود غذائية لـ 80 أسرة عفيفة، وقدمنا رعايتنا لـ ثلاثة إفطارات رمضان شاركتنا خلالها 275 طفلة وطفلاً يتيماً لحظات ثمينة ملؤها البهجة والفرح؛ أحدها بتنظيم من مبادرة "فوانيس" التابعة لجمعية "خطوات" الخيرية، والآخر تابع لمتحف الأطفال - الأردن، أما الثالث فهو جزء من مبادرة مركز هيا الثقافي "الخير بسلتنا والعيد بلمتنا".

ولنوسع نطاق العطاء لنحافظ على استدامته ومضاعفة أثره، دخلنا في شراكة مع منصة "نوى"، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد الهادفة إلى تشبيك القطاع الخاص والأفراد مع المؤسسات غير الربحية والجمعيات لتشجيع العمل الخيري والتطوعي. وكانت مبادرة "خلي الشتا أدفي" بالتعاون مع شركة "كريم" واحدة من ثمار هذه الشراكة، حيث سعينا معاً لندخل الدفء إلى قلوب مجموعة من الأطفال في مخيم البقعة عبر توزيع جاكيتات عليهم بطريقة فعالة ومبتكرة. وبنفس التوجه، ساهمنا بتوفير كسوة الشتاء لعدد من منتفعي مؤسسة "قلبي" الخيرية.

ولنكون سبباً في زرع الأمل في نفوس كبار السن، رعينا مجدداً برنامج "بركتنا" التابع لـ "بنك الملابس"، حيث قام أفراد من فريق عملنا بزيارات لـ "دار الضيافة" و"جمعية الأسرة البيضاء" للمسنين. كما شاركوا في برنامج "أيام الفرح الأردني" التابع لـ مركز هيا الثقافي، متوجهين إلى الكرك ليعيشوا مع الأطفال لحظات استكشاف تراثنا وتقاليدنا الأصيلة. ومن منطلق إيماننا بالأثر الإيجابي للفنون، رعينا حفلاً خيرياً للموسيقى والشعر في مركز الحسين للسرطان. وعلى الصعيد نفسه، ساهمنا بحملة ترميم قسم الأورام في مستشفى البشير بالتعاون مع جمعية أصدقاء مرضى السرطان الخيرية.

نسعى دوماً لإحداث الفرق وتمكين كافة من نقوم بدعمهم على تشكيل مستقبلهم.

وبمجمله بلغت التبرعات والرعايات خلال عام 2018 (617,211) دينار تم دفعها للجهات التالية:

دعم المؤسسات التعليمية	207,095 دينار
دعم المؤسسات الثقافية والفنية	117,987 دينار
دعم التمكين والإبداع	134,229 دينار
دعم مؤسسات أخرى	157,900 دينار
المجموع	617,211 دينار



تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدأي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحاكمية المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم إعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب إعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والإفصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق أحكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

أ. النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. عصام حليم جريس سلفيتي: رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ولجنة التحكم المؤسسي

1944

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

الخبرات العملية:

- حاصل على درجة بكالوريوس اقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت
- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من 2008/07-1989/07.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 - ولتاريخه.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1989/6-1986/10.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة شركة فنادق الشرق الأوسط والكومودور - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.

2. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة:

نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

1949

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة.

3. ادريس محمد الإحيمر الورفلي

ممثل عن الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

1963

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة "في مجال تقييم المخاطر المصرفية"

الخبرات العملية:

- مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه.
- مدير عام جناح الرقابة المصرفية "مصرف ليبيا المركزي" حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة المحفظة الاستثمارية طويلة المدى حتى تاريخه.
- أستاذ إدارة الائتمان وإدارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ حالياً.
- عضو مجلس إدارة مصرف الوحدة 2014.
- رئيس مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار إلى 2012.
- رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة "مصرف ليبيا المركزي" لغاية 2012/5.
- مدير إدارة المخاطر لمصرف الوحدة من 2007-2011.
- مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد "في مصرف ليبيا المركزي" لغاية 2011/11.
- عضو مجلس إدارة مصرف الادخار والاستثمار العقاري.
- عضو لجنة إدارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي.

4. مؤنس عمر سليم عبد العال

ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق.

1982

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة "في مجال تقييم المخاطر المصرفية"

الخبرات العملية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة اليرموك في عام 2004.
- حاصل على شهادة Certified Management Accountant (CMA) في 2013.
- حاصل على شهادة Certified Public Accountant (CPA) في 2017.
- الخبرات العملية:
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الأردنية للصحافة والنشر / الدستور لتاريخ 2017/11.

5. عماد محمد عبد الخالق

ممثل عن شركة إثمار للتزويد (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الترشيح والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة التدقيق

1963

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

حاصل على بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين -2009-2010.
- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - ألمانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990-2005.
- عضو مجلس إدارة في شركة آسيا للتأمين كردستان - العراق.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
- نائب رئيس في اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية أخطار الحرب (AWRIS) / البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.

6. باسم عصام حليم سلفيتي

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات ولجنة المخاطر

1972

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.

- بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة.
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK 2013-2017.
- رئيس الوحدة البنكية للاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (2006 – 2013) (Perella Weinberg Partners, London UK).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية للاستثمارية التكنولوجية (2000 – 2006) (Morgan Stanley & Co. London UK).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (1994 - 1998) (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California).

7. مغيث غياث منير سختيان

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

1973

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية Rensselaer Polytechnic Institute - Troy, New York عام 1994.

- وماجستير إدارة أعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.

الخبرات العملية:

- عضو منتدب لشركة GMS Specialized services (2013 - وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA 2000 - 2003.

عضويات مجلس الإدارة

- عضو مجلس إدارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings
- عضو مجلس إدارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI
- عضو مجلس إدارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings
- عضو مجلس أمناء مركز كولومبيا للابحاث - الشرق الأوسط Columbia University Middle East Research Center
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الاتحاد للنقل UCT
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

8. رنا جميل سعيد عبادي

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي ولجنة الامتثال

1966

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

الخبرات العملية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية
- حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية
- الخبرات العملية:
- مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب.
- شغلت عدة مناصب في مجموعة أوراسكوم وأورانج:
- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة.
- نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.
- نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.
- المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
- مدير مالي للشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من 1995 ولغاية 1997.
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من 1988 ولغاية 1995.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتأجير التمويلي – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتمويل – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات – وزارة الصناعة والتجارة المصرية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

9. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الحاكمية المؤسسية

1940

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

الخبرات العملية:

- حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين – الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشترك للتأمين – رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية – أريحا.
- عضو مجلس الأمناء – مستشفى العيون – القدس/ سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة – القدس سابقاً.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

10. سامي محمد عبدالله المبروك

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات

1970

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
- بكالوريوس في الاقتصاد.

الخبرات العملية:

- رئيس للجنة إدارة المحفظة الاستثمارية طويلة المدى.
- مدير المكتب الإقليمي – عمان.

العضويات:

- عضو في عدة مجالس إدارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس إدارة الشركة الليبية للاستثمار سابقاً، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حالياً، عضو مجلس إدارة في شركة لافيكو الجزائر ورئيس هيئة المديرين لشركة الإسكان للاستثمارات السياحية الفندقية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

11. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور

(عضو غير تنفيذي – مستقل)

رئيس لجنة الامتثال وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

1962

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
- بكالوريوس في الاقتصاد.

الخبرات العملية:

- حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

العضويات:

- بكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 وحتى اليوم.
- عضو مجلس الإدارة في بنك لندن والشرق الأوسط منذ 2015 ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

ب. أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2018

لا يوجد أي أعضاء قاموا بتقديم استقالاتهم خلال العام المذكور.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الامتثال.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- لجنة الإدارة.
- لجنة التسهيلات

ج. عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

1. مجلس الإدارة: 8 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات								اسم العضو
12/8	11/22	9/15	7/28	6/2	4/29	2/18	2/18	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عصام حليم جريس سلفيتي
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	ادريس محمد الاحيمر الورفلي ممثل الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة اثمار للتزويد
حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	مغيث غياث منير سختيان
حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	سامي محمد عبد الله المبروك
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	مؤنس عمر سليم عبد العال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

2. لجنة التدقيق: 9 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات									اسم العضو
12/9	10/27	8/28	7/26	6/3	4/25	4/25	2/15	2/14	
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	مؤنس عمر سليم عبد العال/المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
حضور	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
غياب بعذر	حضور	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد

3. لجنة التحكم المؤسسي: اجتماع واحد

اسم العضو	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
	11/22
عصام حليم جريس سلفيتي	حضور
رياض عبد المحسن طاهر الدجاني	حضور
رنا جميل سعيد عبادي	حضور

4. لجنة إدارة المخاطر: 4 اجتماعات

اسم العضو	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات			
	11/21	6/1	5/17	2/26
عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد	حضور	حضور	حضور	حضور
باسم عصام حليم سلفيتي	حضور	حضور	حضور	حضور
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	منسحب	حضور	حضور	حضور
ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر

5. لجنة الامتثال: 3 اجتماعات

اسم العضو	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		
	11/22	8/30	4/16
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	حضور	حضور	غير عضو
سامي محمد عبد الله المبروك	منسحب	حضور	حضور
مغيث غياث منير سختيان	منسحب	منسحب	حضور
رنا جميل سعيد عبادي	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر
مؤنس عمر سليم عبد العال / المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	منسحب	منسحب	حضور
ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	حضور	غير عضو	غير عضو

6. لجنة الترشيحات والمكافآت: 3 اجتماعات

اسم العضو	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		
	10/13	6/2	2/15
عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد	حضور	حضور	حضور
محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	حضور	حضور	حضور
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	حضور	حضور	غياب بعذر

7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: 2 اجتماع

اسم العضو	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات	
	9/15	1/17
باسم عصام حليم سلفيتي	حضور	حضور
مغيث غياث منير سختيان	حضور	حضور
جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	حضور	حضور

8. لجنة الإدارة: 34 اجتماع

اسم العضو						
عصام سليم جريس سلفيتي	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	مغيث غياث منير سختيان	باسم عصام سليم سلفيتي	سامي محمد عبد الله المبروك	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور	
حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	1/4
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	1/18
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	1/25
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	2/8
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	2/22
حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	3/8
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	3/15
غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	3/22
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	3/29
حضور	حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	حضور	حضور	4/5
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	حضور	4/19
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	4/26
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	5/17
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	5/31
حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	6/10
غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	6/28
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	7/5
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	7/19
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	7/26
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	8/9
حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	8/18
حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	8/30
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	9/13
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	9/20
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	10/4
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	10/11
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	10/25
حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	غياب بعدر	11/1
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	11/8
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	11/15
غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	11/22
حضور	غياب بعدر	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	12/6
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	غياب بعدر	12/13
حضور	حضور	حضور	غياب بعدر	حضور	غياب بعدر	12/20

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات

9. لجنة التسويقات: لم يتم عقد أي اجتماع خلال عام 2018.

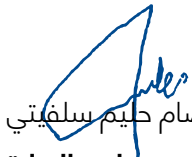


د. بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2018 خمسة اجتماعات.
هـ. يكون مدير تنفيذي دائرة الامتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.

ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها.

الاسم	المنصب التنفيذي
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي
ديما مفلح محمد عقل	نائب الرئيس التنفيذي
"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامله	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس الائتمان وإدارة الائتمان
محمد محمود احمد برجاق	رئيس إدارة العمليات المركزية
زيد اياد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية
دانيال فواز عوده الشرايحه	رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء
بشار "محمد خير" عوض عباينه	رئيس إدارة التدقيق
محمد راغب حسين عثمان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
مؤنس ممدوح حنا حدادين *	رئيس إدارة المخاطر والامتثال
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة
عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي	رئيس إدارة التكنولوجيا
نتالي مازن يوسف النبر	مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

* تمت استقالة السيد مؤنس حدادين من منصبه وذلك اعتباراً من تاريخ 2018/12/31.


عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة





**الإفصاحات المطلوبة
بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية
وتعليمات الحاكمية المؤسسية**

1. أ. أنشطة الشركة الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية، وعمليات التمويل لقطاعات الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء.

كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (الطلب، التوفير، لأجل وشهادات الإيداع).

ب. مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2018 (47) فرعاً بالإضافة إلى وحدة الصرافة المركزية، مستودعات البوندد، شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية وشركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار.

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	716	فرع الشميساني	17
فرع جبل عمان	8	فرع دابوق	9
فرع الجاردنز	10	فرع الصويفية	7
فرع شارع مكة	12	فرع الجبيهة	8
فرع سيتي مول	20	فرع ضاحية الياسمين	8
فرع مرج الحمام	7	فرع وسط البلد	8
فرع الوحدات	9	فرع ماركا الشمالية	9
فرع تاج مول	16	فرع عبدون	8
فرع عبدون الشمالي	9	فرع أم أذينة	8
فرع جو بارك	8	فرع جبل الحسين	8
فرع شارع الرينبو	4	فرع جامعة إربد	8
فرع البيادر	8	فرع الرابية	7
فرع الكرك	8	فرع خلدا	8
فرع سحاب	7	فرع طبربور	8
فرع الهاشمي الشمالي	7	فرع مادبا	9
فرع الزرقاء	8	فرع الزرقاء الجديدة	7
فرع الرمثا	7	فرع إربد	8
فرع الحصن	7	فرع العقبة	9
فرع ماحص	6	فرع العبدلي مول	10
فرع المفرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/إربد	8
فرع المقابلين	7	فرع هاي مول	5
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع صويلح	7
فرع أبو علنده	6	فرع المدينة الرياضية	7
فرع مركز الأعمال	4	فرع السلط	7
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	18	مستودعات البوندد	7
شركة الاتحاد للوساطة المالية	6	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	8
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	-	المجموع	1,146

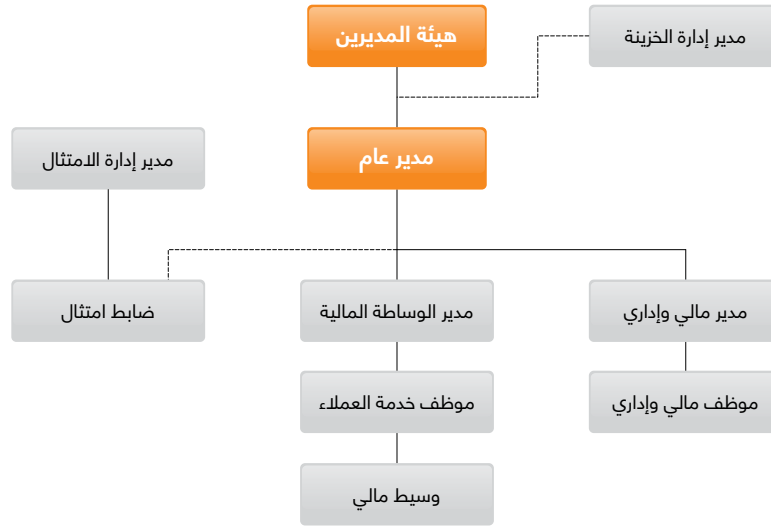
ج. حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي كما في 2018/12/31 (13.5) مليون دينار.

الشركات التابعة للبنك:

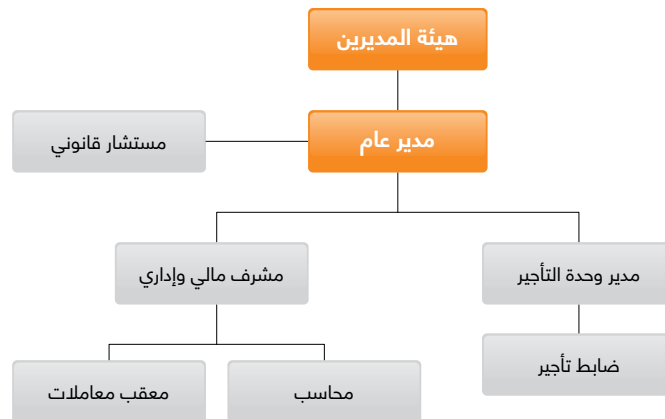
1. **شركة الاتحاد للوساطة المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2006، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الاستثمار والتمويل على الهامش.

شركة الاتحاد للوساطة



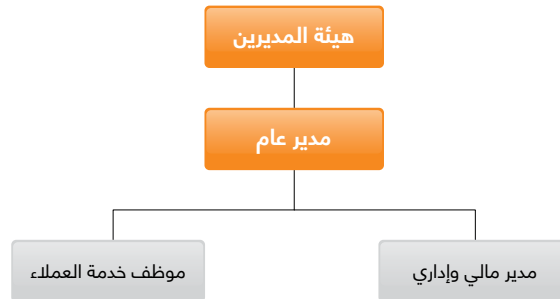
2. **شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2015، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للتأليات والسيارات بقصد التملك، استئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، اقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة واستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي



3. **شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار:** قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016، حيث يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمالها. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو؛ شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الأردن دبي الإسلامي (بنك صفوة الإسلامي) ونسبة بلغت 61.8%.

شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار



2. أ. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل.

ب. بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

نادية حلمي حافظ السعيد

الرئيس التنفيذي

تاريخ الميلاد:

1965

الشهادة العلمية:

• حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.

• حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.

• مدير عام بنك الاتحاد.

• مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.

• الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.

• وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.

• المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.

• مجموعة نجار - القاهرة.

الخبرات العملية:

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة أنظمة المدفوعات الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقّال.
- عضو مجلس إدارة شركة جوردان سولار ون للطاقة المتجددة.
- عضو مجلس إدارة المنتدى الأردني للإستراتيجيات (Jordan Strategy Forum).
- عضو مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة صندوق جامعة اليرموك للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة إنجاز لتهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني.
- عضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.
- عضو مجلس الأمناء لنادي خريجي الجامعة الأمريكية بالقاهرة -الأردن.

ديمة مفلح محمد عقل

نائب الرئيس التنفيذي

تاريخ الميلاد:

1968

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.

- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي.

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ الميلاد:

1971

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار.

بشار "محمد خير" عوض عباينه

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

1970

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الأردني (1994 – 2002).
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار ابتداءً من 2010/5 – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة تدقيق شركة الضمان للاستثمار ابتداءً من 2010/5 وأصبح رئيساً لها اعتباراً من 2017/5 – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة مكافآت وترشيحات شركة الضمان للاستثمار ابتداءً من 2010/10 – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة حوكمة شركة الضمان للاستثمار ابتداءً من 2018/4 – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين ابتداءً من 2016/3 وأصبح رئيساً لها اعتباراً من 2018/12 – ممثل لبنك الاتحاد.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي

رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

1966

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد وإحصاء عام 1987 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الأردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (1991-2004).

محمد محمود أحمد برجاق

رئيس إدارة العمليات المركزية

1972

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الأهلية - الأردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2004.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن ثلاثة وعشرون عاماً في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 - 2008).
- عمل أيضاً لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية - الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية - باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عمل محكماً في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فواز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

1977

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، أمريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business school لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة انسياد INSEAD سنغافورة عام 2017 .

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرّب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية ومنظمات غير حكومية (2010 – 2005) (NGO).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).

محمد راغب حسين عثمان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

1980

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية عام 2007 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2002 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام 2012.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير إدارة الأصول – مصرف الراجحي الأردن (2010 – 2013).
- مدير تطوير المنتجات – البنك الأهلي الأردني (2006 – 2010).
- مسؤول تطوير وربحية البطاقات في مجموعة التجزئة العالمية (Global Retail Banking) – البنك العربي (2003 – 2006).

الخبرات العملية:

فادي "احمد كمال" مرعي مرعي

رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

1978

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2015 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على ACI Dealing Certificate عام 2007.
- حاصل على رخصة مدير إصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013 .
- حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.

الخبرات العملية:

زيد اياك اكرم كمال

رئيس إدارة العمليات المالية

1980

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الأمريكية.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد - الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي - بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم - بنك القاهرة عمان (2001-2004).

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي

رئيس إدارة التكنولوجيا

1982

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة نظم وشبكات الأعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (2016 - 2010) (MarkaVIP).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الإبداعي (2007-2010).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (2006 - 2007).

محمود تيسير احمد بدوان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

1982

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي/ مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الأهلي الأردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء - بنك الإسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

نتالي مازن يوسف النبر

مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

1985

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.

الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولية الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010).

مؤنس ممدوح حنا حدادين

رئيس إدارة المخاطر والامتثال (تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2018/12/31)

1977

تاريخ الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية عام 2015 من Lancaster University في بريطانيا.

- حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص الإدارة المالية والمصرفية 1999 من الجامعة الهاشمية.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/02.
- مدير إدارة مخاطر التشغيل والعمليات – البنك الأهلي (2007-2008).
- محلل مالي رئيسي – هيئة التأمين (2005-2007).
- محلل مالي – البنك المركزي الأردني (2003-2005).
- رئيس قسم – البنك الأهلي الأردني (1999-2003).

3. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%:

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2018/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2017/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة
بنك لبنان والمهجر	35,550,094	22.2	-	-	35,550,094	22.2	-	-
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	32,413,763	20.3	-	-
RS FINANCE	24,149,840	15.1	10,000,000	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	24,123,840	15.1	10,000,000	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
عصام حليم جريس سلفيتي	12,707,886	7.9	1,392,564	بنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية	12,707,886	7.9	1,392,564	بنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية
	3,713,016			بنك سوسيته جنرال (الأردن)	3,713,016			بنك سوسيته جنرال (الأردن)
المجموع	5,105,580				5,105,580			
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	8,473,212	5.3	-	-	8,473,212	5.3	-	-

4. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2018.

5. لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.

6. أ. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها.

ب. لا توجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

7. أ. ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.

ب. لا يوجد لدى البنك أي شهادات معتمدة لتطبيق معايير الجودة الدولية.

8. أ. الهيكل التنظيمي للبنك:



ب. عدد الموظفين:

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2018 (1,146) موظفاً:

- (1132) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الأردن.
- (6) موظفين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- (8) موظف في شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.

ج. الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم:

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الاتحاد للوساطة المالية	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
دكتورة	1	-	-
ماجستير	66	1	2
دبلوم عالي	1	-	-
بكالوريوس	912	4	5
دبلوم	42	-	-
توجيهي	58	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	52	1	1
المجموع	1,132	6	8

د. التأهيل والتدريب:

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد بتحقيق الإنجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2018 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرتها البنك لعام 2018:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	2511	65%	119	11.7%	1402	76.1%
دورات خارجية	32	1%	3	0.3%	29	2%
مركز تدريب داخل البنك	1278	33%	903	88%	375	21%
التدريب الإلكتروني	17	1%	-	-	17	0.9%
المجموع	3,838	100%	1,025	100%	1,823	100%

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (100) موظف من مختلف الدوائر على الشهادات حسب الجدول التالي:

عدد الملتحقين	شهادات مهنية متخصصة
14	البرنامج التدريبي الشامل لموظفي التلر
13	البرنامج التدريبي الشامل للمصرفين
2	المدقق الشرعي
4	برنامج الائتمان المصرفي الشامل
1	الدبلوم المهني المتخصص في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
21	برنامج الدبلوم المهني المتخصص في إدارة الفروع المصرفية
1	Certified Anti-money Laundering Consultant
2	Certified Human Resources Manager
6	Certified Call Center Representative
1	التحليل المالي "محلل مالي"
1	Certified Compliance Officer
1	CAMS
1	ADLER Accredited Certified coach
3	Certified Risk Analyst
1	CIA
1	CICS
8	Certified Financial Crimes
3	شهادة مدقق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد
1	شهادة أخصائي مكافحة غسل الأموال المعتمد
3	برنامج الدبلوم المهني المتخصص في تمويل الشركات الصغيرة
1	CFA
1	CORM
1	CISM
1	CTP
2	CAMS
2	CTFP-Certified Trade Finance Professional
2	CMA
2	ICA Advanced Certificate in Managing Sanctions Risk
100	المجموع

تم توفير (99) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغل عدة في البنك إذا ارتأى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
64	Universities
10	The National Bank
2	Om Duramn National Bank
2	Loyac
5	مصرف الجمهورية الليبي
1	Columbia University
11	Schools
4	بنك الخرطوم
99	المجموع

9. المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقرض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين أو/ والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

لحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. فتستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة ضماناً للاسترداد في حالة التعثر.

وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/ أو التنازل عن اعتمادات مستندية واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الالتزامات.

ويتم استخدام استراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو التخفيف من آثارها.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الاتحاد.

هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي إلى التأثير الملموس على ربحيته.

مخاطر أسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الأول: يتعلق بإدارة الاحتياطات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.

2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك، تراعي تنويع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنويع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.

ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتنال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتياً بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث غير المرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى

البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية - وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

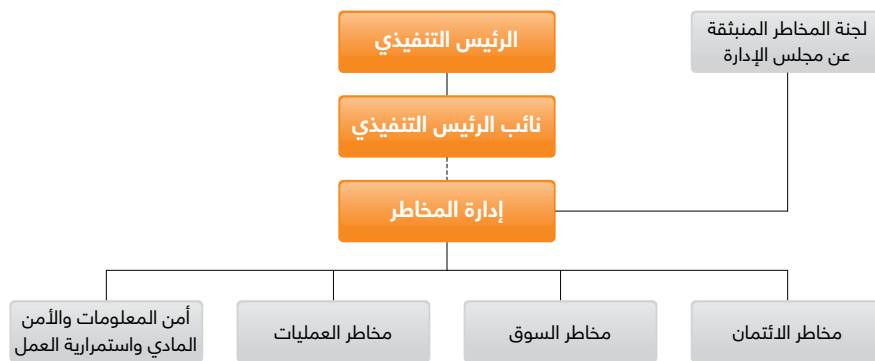
مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

لأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك إضافة إلى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات من الاختراقات الأمنية.

وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات حسب أفضل الممارسات العالمية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة لاستمرارية العمل لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



10. أنشطة وإنجازات البنك:

وردت إنجازات البنك والأحداث الهامة التي مرت بها ضمن فصل (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2018) وفصل (إنجازات عام 2018 والخطط الاستراتيجية المستقبلية) وبشكل مفصل.

11. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

12. أ. السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2014 – 2018):

السنة	2018	2017	2016	2015	2014
الأرباح المحققة	41,085,911	34,799,083	29,235,822	28,833,141	26,473,189
الأرباح النقدية الموزعة	-	16,000,000	12,500,000	12,500,000	8,800,000
الأرباح المقترحة توزيعها	22,400,000	-	-	-	-
حقوق الملكية – مساهمي البنك	376,741,532	370,623,048	310,077,653	293,310,660	272,158,352

ب. أسعار أسهم البنك خلال (2014 – 2018):

السنة	2018	2017	2016	2015	2014
السعر	1.600 دينار	1.620 دينار	2.010 دينار	1.530 دينار	1.800 دينار

13. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2018:

ورد ذلك البند في فصل (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2018) وبشكل مفصل.

14. التطورات المستقبلية الهامة للبنك:

التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن إنجازات عام 2018 والخطط الاستراتيجية والمستقبلية في فصل مستقل.

15. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2018 مبلغ (114,625) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

المبلغ	البيان
100,705	بنك الاتحاد
5,800	شركة الاتحاد للوساطة المالية
4,640	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
3,480	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
114,625	المجموع

16. أ. بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2018				كما في عام 2017		
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه
عصام حليم سلفيتي	2015/12/20	أردني	12,707,886			12,707,886			
سامية سليمان سكر (زوجته)	-	أردنية			3,004,125	15,712,011		2,930,940	15,638,826
”محمد نبيل“ عبد الهادي حمودة	2015/12/20	أردني	104,410			104,410	104,410		104,410
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (للافيكو)	2017/02/12	ليبية	32,413,763			32,413,763			
ويمثلها: د. ادريس محمد الورفلي	-	ليبي				32,413,763			32,413,763
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:	2015/12/20	أردنية	8,473,212			8,473,212		8,473,212	
-فادي عبدالوهاب أبو غوش لغاية 2017/8/15	-	أردني							
-داود سعيد الفقير لغاية 2017/11/15	-	أردني							
-مؤنس عمر عبد العال اعتباراً من 2017/11/15	-	أردني				8,473,212			8,473,212
شركة إثمار للتزويد ويمثلها:	2015/12/20	أردنية	8,327			8,327			
عماد محمد عبد الخالق	-	المانية		144		8,471		144	8,471
باسم عصام سلفيتي	2015/12/20	أردني	801,745			801,745	771,779		771,779
مغيث غياث سحتيان	2015/12/20	أردني	16,657			16,657	16,657		16,657
رنا جميل عبادي	2015/12/20	أردنية	5,120			5,120	5,120		5,120
رياض عبد المحسن الدجاني	2015/12/20	أردني	28,040			28,040	28,040		28,040
سامي محمد المبروك	2015/12/20	ليبي	6,400			6,400	6,400		6,400
جبرا ”رجا يعقوب“ غندور	2016/12/13	أردني	51,120			51,120	51,120		51,120

لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.

كما لا توجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كذلك ليست هناك سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.

ب. بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام 2018			عدد الأسهم كما في عام 2017		
		الموظف	أقاربه	المجموع	الموظف	أقاربه	المجموع
نادية حلمي السعيد	أردنية	616,200	-	616,200	606,200	-	606,200
دانيال فواز الشرايحة	أردني	35,000	-	35,000	30,000	-	30,000
عامر "محمد خير" ابو ليلي	أردني	31,560	-	31,560	31,560	-	31,560
ديمة مفلح عقل	أردنية	3,000	-	3,000	-	-	-
محمد غاصب حتاملة	أردني	-	-	-	-	-	-
بشار "محمد خير" عباينة	أردني	-	-	-	-	-	-
طارق "محمد سعيد" بدوي	أردني	-	-	-	-	-	-
محمد محمود برجاق	أردني	-	-	-	-	-	-
فادي "أحمد كمال" مرعي	أردني	30,000	-	30,000	-	-	-
زيد إياد كمال	أردني	-	-	-	-	-	-
مؤنس ممدوح حدادين*	أردني	-	-	-	-	-	-
محمد راغب عثمان	أردني	-	-	-	-	-	-
نتالي مازن النبر	أردنية	-	-	-	-	-	-
محمود تيسير بدوان	أردني	-	-	-	-	-	-

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2018/12/31

لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه. كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

17. أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2018

البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب وبدل تنقلات	سفر وإقامة
السيد عصام سليم سلفيتي	5,000	404,000	
السيد محمد نبيل حمودة	5,000	39,000	
مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	5,000	31,250	
السيد باسم عصام سلفيتي	5,000	39,000	
السيد مغيث غياث سحتيان	5,000	35,000	
السيد سامي محمد المبروك	5,000	39,000	2,800
السيد عماد محمد عبد الخالق	5,000	34,250	
السيد رياض عبد المحسن الدجاني	5,000	31,000	
السيد ادريس محمد الورفلي	5,000	28,250	19,830
السيدة رنا جميل عبادي	5,000	30,750	12,913
السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور	5,000	34,000	7,687
المجموع	55,000	745,500	43,230

* لا توجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2018

البيان	سفر وإقامة	رواتب وعلاوات ومكافآت	مكافآت 2017 المدفوعة خلال عام 2018
معالي السيدة نادية السعيد	1,280	281,000	309,000
السيدة ديمة عقل		186,100	67,500
السيد محمد غاصب حاتملة	486	133,500	36,400
السيد بشار عباينة		117,800	33,800
السيد طارق بدوي	372	125,600	33,800
السيد محمد برجاق	986	118,700	35,750
السيد فادي مرعي		112,700	38,250
السيد دانيال شرايحة	620	118,775	33,751
محمد راغب حسين عثمان	1,068	112,700	37,500
زيد اياد كمال		96,200	24,800
محمود تيسير بدوان	1,823	95,200	20,750
نتالي مازن النبر	1,054	76,000	15,500
مؤنس ممدوح حدادين *	520	117,000	28,000
عامر ابو ليلى	1,025	165,500	76,668
المجموع	9,234	1,856.775	791,469

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2018/12/31

* قام البنك ببناء مخصص (2,650,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2018 ليتم دفعها في عام 2019 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر 2019/04.

كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لأعضاء الإدارة التنفيذية (رئيس مجلس الإدارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد المدير العام):

1. سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
 2. خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

18. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

أدرج ذلك البند ضمن فصل مستقل (المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد).

19. جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (42) ضمن البيانات المالية للبنك.

20. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أدرج ذلك البند في فصل مستقل (المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد).

بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

1. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%:

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2018/12/31	نسبة المساهمة في رأس المال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
بنك لبنان والمهجر (فرع الأردن)	اللبنانية	35,550,094	22.22	بنك لبنان والمهجر للأعمال / شركة لبنانية وأهم الشركاء فيها كما هو مبين أدناه:	-	-	-
بنك لبنان والمهجر للأعمال	اللبنانية	1,885,763	1.18	1. Bank of Newyork (34.37%) (vanguard group, T.Rowe Price Associates, Dodge and Cox. 2. Banorable S.A (17%) 3. Chaker family (4.8%) 4. Azhari family (7.5%)	-	-	-
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	32,413,763	20.26	مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الليبية	-	-	-
RS FINANCE	جزر كايمان	24,149,840	15.09	Raja'I Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti)100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti)100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih)100%	10,000,000	41.41	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
عصام حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	12,707,886	7.94	نفسه	1,392,564	40.18	بنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية
					3,713,016		بنك سوسيته جنرال (الأردن)
					5,105,580		
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	8,473,212	5.30	نفسه	-	-	-

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2018/12/31	نسبة المساهمة في رأس المال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	4,526,848	2.83	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. شركة حموده إخوان للتجارة والاستثمار 10% (سامي 25% وماهر 25%) وسمير 25% ومحمد نبيل عبدالهادي حموده 25%) 2. شركة كيماويات الأردن 10% (سامي 25% وماهر 25%) وسمير ومحمد 25% نبيل عبدالهادي حموده 25%) 3. سامي عبد الهادي حموده (20%) 4. ماهر عبد الهادي حموده (20%) 5. سمير عبد الهادي حموده (20%) 6. محمد عبد الهادي حموده (20%)	-	-	-
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	3,521,967	2.20	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. إبراهيم اميل حداد (20%) 2. عمر معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 3. طارق معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 4. نبيل اميل حداد (20%) 5. نهاد اميل حداد (20%) 6. جورج اميل حداد (25%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,004,125	1.88	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	2,819,332	1.76	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-
سامية حليم جريس سلفيتي	الأردنية	1,905,933	1.19	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,767,128	1.10	نفسه	513,000	29.03	بنك الاستثمار العربي
مروان رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,739,121	1.09	نفسه	-	-	-
رنا رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,739,121	1.09	نفسه	-	-	-
سنا رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,739,121	1.09	نفسه	-	-	-

2. التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعة
	غير المباشرة	المباشرة	
مجموعة عصام حليم سلفيتي وباسم عصام حليم سلفيتي:			
139	-	139	عصام حليم جريس سلفيتي وساميه سليمان يوسف السكر
475,481	-	475,481	باسم عصام حليم سلفيتي
1,449,910	-	1,449,910	شركة جوار عمان للتطوير العقاري
863,000	863,000	-	شركة الاتحاد للوساطة المالية
1,059,283	109,283	950,000	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
25,000	25,000	-	شركة أبو علندا لإدارة المشاريع العقارية
598,225	-	598,225	فيصل رجائي حليم سلفيتي
662,860	-	662,860	زيد رجائي حليم سلفيتي
870,871	1,000	869,871	زيد رجائي سلفيتي وفيصل رجائي سلفيتي
34,842	-	34,842	عمر اسامة حليم سلفيتي
1,928	-	1,928	طارق رجائي حليم سلفيتي
2,136	-	2,136	حليم اسامة حليم سلفيتي
5,572,421	53,000	5,519,421	شركة عنقاء المغرب لإدارة العقارات
1,914,300	1,914,300	-	عمر بولص يوسف الزعمر وفيصل رجائي حليم سلفيتي واسامه عصام جابر
248	-	248	شركة أصدقاء مهرجانات الأردن
مجموعة "محمد نبيل" حمودة:			
4,210,958	3,500,000	710,958	الشركة الأردنية للأعلاف
18,272	-	18,272	شركة الشفق للتجميل
1,899,933	-	1,899,933	شركة الصناعات الحديثة للأصباغ والكيماويات
171,725	171,725	-	الشركة الوطنية للتفقيس
68,092	68,064	28	شركة بروفيمي الأردن لصناعة مراكز الاعلاف
510,476	-	510,476	شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية
91,491	59,991	31,500	شركة تقنية الجيل للأنظمة الكهربائية والوكالات التجارية
55,574	-	55,574	شركة صوامع الأردن لتخزين وطحن الحبوب وتصنيع منتجاتها
4,277,022	-	4,277,022	شركة كيماويات الأردن
20,711	20,500	211	شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية
4,000,000	-	4,000,000	شركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار
424,846	-	424,846	شركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية
13,869	-	13,869	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
156,555	-	156,555	مصنع مياه النبلاء لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
31,023	-	31,023	نبيلة عبد الهادي حمودة
43,571	-	43,571	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
مجموعة مغيث غياث سختيان:			
2,836,000	2,836,000	-	الشركة العربية للأنظمة المكتبية
11,554,625	586,830	10,967,795	الشركة المتحدة لصناعة الأدوية

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعة
	غير المباشرة	المباشرة	
191,486	-	191,486	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
2,000	2,000	-	سرمد نعمة الله الدليمي
3,554,374	1,092,788	2,461,586	شركة ام اس فارما الأردن
165,925	-	165,925	شركة صندوق المرأة
58,348	5,000	53,348	مغيث غياث سخيان
مجموعة سامي محمد المبروك:			
133,551	2,000	131,551	اسامة محمد عبدالله المبروك
142,083	2,000	140,083	سامي محمد المبروك
140,692	-	140,692	سراج الدين سامي محمد المبروك
94,348	-	94,348	علاء محمد عبدالله المبروك
95,399	2,000	93,399	معتز محمد عبدالله المبروك
مجموعة عماد عبد الخالق:			
81	-	81	عماد عبد الخالق
21,757	-	21,757	علي محمد علي عبد الخالق

3. سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

يقرر مجلس الإدارة بناءً على تنسيب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وموافقة لجنة الترشيح والمكافآت المبلغ الإجمالي للزيادات السنوية والمكافآت.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الانتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

أيضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للإداريين والتي تنص "على أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني".

4. سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأي قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والإحلال.
- يجب على إدارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب عند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائق صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائز على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك، لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في استقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

5. وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء

شكاوي العملاء تتيح الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد، وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوي لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوي العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوي العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهة نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوي العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوي العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوي/ السجل الإلكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوي العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.

3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوي العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي وخطة عمل لمنع/ للحد من تكرار الشكاوي المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوي المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

- الهاتف المجاني 080022240
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس 6 5624231 (962) +
- البريد العادي
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوي بالفروع

وفيما يلي إحصائية بالشكاوي التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2017 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

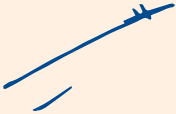
التصنيف	عدد الشكاوي الإجمالي
خدمات إلكترونية	30
أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	47
سلوك التعامل المهني	122
البطاقات الائتمانية والحوالات	32
العقود وشروط التعامل	204
بيئة العمل	229
تسويق الخدمات والمنتجات	5
المجموع	669

وتم التعامل مع هذه الشكاوي ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
 - دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوي وطبيعتها.
 - التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
 - تدريب الموظفين.
8. بلغت قيمة القضايا المقامة من قبل المجموعة مبلغ (83) دينار مقابل تسهيلات غير عاملة، هذا ويوجد مخصصات وتأمينات مقبولة تغطي كامل مبلغ القضايا المقامة من قبل المجموعة.

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الاتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2019. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة. كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ومدير العمليات المالية على صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة	نائب الرئيس	
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	عضو مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	عضو مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	
رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس الإدارة	
مغيث غياث منير سحتيان	عضو مجلس الإدارة	
شركة إثمار للتزويد	عضو مجلس الإدارة	
سامي محمد عبد الله المبروك	عضو مجلس الإدارة	
رنا جميل سعيد عبادي	عضو مجلس الإدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس الإدارة	
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	
زيد اياك اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	



دليل التحكم المؤسسي

القسم الأول: المقدمة

انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدأي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحوكمة المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحوكمة المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحوكمة المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
- الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
- المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.

تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحوكمة في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحوكمة المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

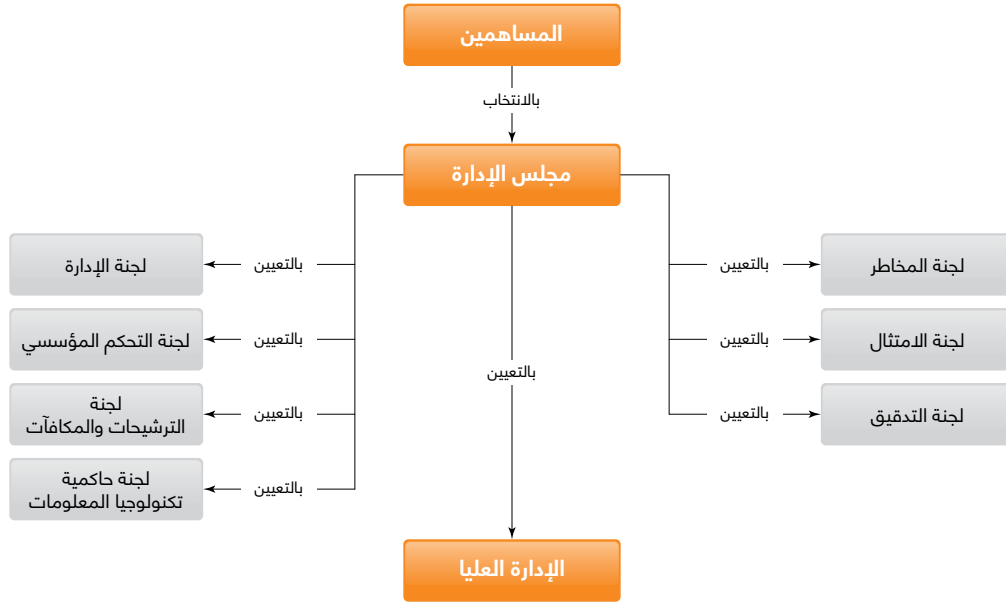
يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحوكمة المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.

القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.
- يراعى اختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة إلى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أ. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
- ب. أن لا يكون قد عمل في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
- ج. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- د. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- هـ. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- و. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك.
- ز. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضوية هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
- ح. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- ط. أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً: الصفات الشخصية

1. الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الالتزام بحضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
2. الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
3. حضور اجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا اقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على استقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة إلى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاکمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاکمية.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس باعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. ضمان امتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة إلى قبول استقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالته أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الاطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس باعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك...الخ.

6. على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاکمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحدة، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس باعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
5. يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
6. على المجلس ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من التزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاکمية المؤسسية للبنوك وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الاجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

7. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - أ. البنية التنظيمية للبنك والحاكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - ب. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - ج. الأوضاع المالية للبنك.
 - د. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة للاجتماعات مجلس الإدارة والاجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
12. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضرات الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضرات الاجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل اجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد اجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على اطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الاتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما احتاج الأمر.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا اقتضت الحاجة - صلاحية الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
7. يتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثارت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم اتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس اختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
 - التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 - حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
 - إعداد جدول اجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافي.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات التي ينوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
 - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
 - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى.
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
8. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلالها والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

القسم العاشر: الملاءمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

ملاءمة أعضاء المجلس

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
 - أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار الملاءمة ليحفظ لدى البنك وإرسال نسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.

6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.

القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
- أ. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - ب. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - ج. التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - د. دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - هـ. دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
- أ. أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - ب. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - ج. عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
 - أ. أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - ب. أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - ج. أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - د. أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
 - هـ. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - و. تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - ز. أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - ح. أن لا يتم منح مكافآت مالية للإداريين الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - أ. عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - ب. قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
 - ج. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان ومiddle Office).
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.

8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:

- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - إيصال رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهام المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق.
2. على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
3. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي – والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر – مراجعة ما يلي كحد أدنى:
- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
 - الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 - مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 - مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك (ICAAP).

إدارة المخاطر

1. يتم رفع إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
 2. على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
 3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر:
- التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
 - تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
 - مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
 - مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل اعتماده من المجلس.
 - تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 - تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس).
 - التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
 - المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائل الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
- تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
- على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
- على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

الامتثال COMPLIANCE

1. على المجلس ضمان استقلالية إدارة الامتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة وتكافؤ بشكل كاف.
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك بعد اعتمادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الامتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال من خلال لجنة الامتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.
6. ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس من خلال لجنة الامتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحسب مدة السبع سنوات الأولى اعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة عن تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أي سياسات جديدة تظراً الحاجة لها.

4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.

- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضع البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الالتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - اجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي.
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.

القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

1. لجنة التدقيق.
2. لجنة الإدارة.
3. لجنة المخاطر.
4. لجنة التحكم المؤسسي.
5. لجنة الترشيح والمكافآت.
6. لجنة الامتثال.
7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات (تم إلحاق الميثاق الخاص بلجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ليكون ضمن دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها).

علماً بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس،

والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

الهدف:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، بيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك، وتفعيل دور المدقق الخارجي. ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركاته التابعة.

التشكيل:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضائها بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو أن يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

الاجتماعات:

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أحدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والتعليمات السارية بهذا الخصوص.

الصلاحيات:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي وكذلك عند الاستعانة بمصادر خارجية.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله.

المهام والمسؤوليات:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي.

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الأردن والفروع الخارجية والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية مخصص تدني التسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والأرباح المعلقة واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة.
- إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والإفصاحات التي حددها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- الضوابط التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية المرحلية ودور المدققين الداخليين والخارجيين بذلك.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر بما فيها خطة تدقيق أنظمة المعلومات ومدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق أنظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفؤ.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومنها التقارير على أنظمة المعلومات والتركيز على ملخص الإدارة والملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية.
- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الأول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وتوصيات لجنة التدقيق وفقاً لتعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ توصيات لجنة التدقيق وأهم الملاحظات الواردة في تقاريره وتزويد اللجنة بنتائج هذه المتابعة بشكل نصف سنوي على الأقل لاتخاذهم الإجراء المناسب في حال عدم الالتزام بتصويب الملاحظات أو تنفيذ التوصيات.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بتنفيذ متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الأوضاع الضاغطة والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي أعمال تنفيذية وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته أو إنهاء خدماته والقيام بتقييم أدائه السنوي والتوصية للمجلس بتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي بما فيهم كودار تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتحديد مكافآتهم، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الأمور المالية والإدارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك.
- تقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة.

المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية بأتباعه وإنهاء خدماته إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة ومناقشتها مع المجلس.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الأول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الإدارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- تدعو اللجنة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور اجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي باستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فاعلية التدقيق الخارجي، وتسهل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الأخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق إذا رأت لجنة التدقيق أن ذلك ضروري.
- مناقشة أي تحفظات ومعيقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تراها جوهرية.
- الموافقة على الخدمات الإضافية التي يقدمها المدقق الخارجي أو أي مكتب تدقيق آخر أو أي جهة استشارية متخصصة والتي تقع خارج نطاق خدمات التدقيق بعد التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته.
- التأكد من وجود سياسة للتدقيق الخارجي، محدثة وفقاً للقوانين والتعليمات ذات العلاقة، ودراسة مقترحات المدقق الخارجي ولجنة دعوته للتباحث والتشاور وتبادل وجهات النظر معه.
- كافة المسائل المطلوب عرضها على اللجنة وفقاً لما تتطلبه معايير التدقيق الدولية.

الامتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الخارجي والبنك المركزي والجهات الرقابية والأخذ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الإدارة لها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تراها جوهرية.
- الحصول على تحديث مستمر من الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالامتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع الامتثال.
- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وأن تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع الامتثال.
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل.

نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية من خلال مراجعة تقريره الذي يتضمن أهم ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات وتوافقها مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك وأي مراسلات وتوصيات للجنة التدقيق والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزاءها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تراها جوهرية.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقاريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزاءها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تراها جوهرية.

مسؤوليات أخرى:

- الاطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأها جوهرية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الأعمال لدى غير المعتمد عليها تضمن التوافقية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أي تعديلات عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤوليات المشار إليها في الميثاق يتم الالتزام بها.

مسؤوليات أمين السر:

- إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق، على أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة والتسجيل الدقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة والرئيس التنفيذي ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ.

لجنة الإدارة

1. يتم اعتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزءاً لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
2. يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
3. يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

1. تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
2. تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، على أن يكون جميع أعضاء اللجنة من غير المستقلين كما أنه يجوز أن يكون أحد أعضاء اللجنة مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
3. يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

4. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الائتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة الإدارة على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلاءم مع ما ذكر مسبقاً بهذا الخصوص.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أسبوعياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- على أعضاء اللجنة حضور اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الائتمان

1. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها عليها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.
 2. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الاستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
 3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
 4. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
 5. أن ترفع اللجنة إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
 6. الإطلاع على السياسة الائتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى:
 - سقوف الائتمان المختلفة
 - سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
 - صلاحيات المنح المختلفة
 - سياسة قبول المخاطر
 - المنتجات الائتمانية المختلفة
- وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات.

في مجال الاستثمار

1. دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للاستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
2. دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظة المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. دراسة توصية إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

في مجال النفقات والمشتريات

1. التنسيب للمجلس بإقرار الميزانية التقديرية للنفقات والمشتريات والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعية.
2. دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث استدراج العروض ودراساتها وتحليلها واختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها.
4. أية أمور أخرى تتعلق بالنفقات والمشتريات ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال شؤون الموظفين

1. دراسة سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بشؤون الموظفين ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس إدارة البنك.
2. إقرار السياسات الخاصة بعملية تطوير الموظفين وتدريبهم والتخطيط الوظيفي لهم وفق الإطار العام للخطة الموضوعية لتنمية وتطوير البنك.
3. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
4. التوصية على تعيين واستقالة موظفي البنك بدرجة مساعد مدير عام فما فوق.
5. الموافقة على مشاريع إعادة الهيكلة وعلى التعديلات الجوهرية على الهيكل التنظيمي.
6. الموافقة على المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين وعلى الآلية التي ستستخدم لتحديد هذه المكافآت.
7. أية أمور أخرى تتعلق بالموظفين ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال المكننة

1. دراسة سياسة البنك الخاصة بمكننة عمليات البنك ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس الإدارة لإقرارها.
2. الموافقة على الميزانية التقديرية الخاصة بمكننة عمليات البنك سواء كانت لشراء الأجهزة أو البرمجيات.
3. أية أمور أخرى تخص مكننة عمليات البنك ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال الإدارة

1. تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلاءم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
2. الموافقة على قرارات التفرع بناءً على الدراسات المعدة بهذا الخصوص.
3. أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

لجنة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزءاً لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى نائب المدير العام ومدير إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الإدارة على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لمدير إدارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. الموافقة على هيكل إدارة المخاطر.
2. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
3. الموافقة على خطة إدارة المخاطر السنوية.
4. التوصية لمجلس الإدارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة (Risk Appetite).
5. مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك ورفع توصيتها لمجلس الإدارة للموافقة على هذه السياسات وتشمل هذه السياسات سياسة إدارة المخاطر، السياسات الائتمانية، السياسة الاستثمارية، سياسة إدارة مخاطر العمليات، سياسة إدارة مخاطر السوق.
6. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
7. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
8. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
9. التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد قامت بتطوير إجراءات العمل اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر ومن مدى الالتزام بهذه الإجراءات.

10. الموافقة على سقوف المخاطر المختلفة في كافة عمليات البنك بما في ذلك سقوف الدول، سقوف العملات، سقوف القطاعات الاقتصادية، سقوف توزيع المحفظة الائتمانية المختلفة.
11. الموافقة على كافة السقوف الخاصة بالزينة.
12. الاطلاع على الدراسات الاقتصادية المختلفة حول الأداء المتوقع للقطاعات الاقتصادية الأردنية أو أداء العملات أو الأسواق المالية المختلفة أو أي سوق آخر سيتعرض البنك لمخاطره، لتكون هذه المعلومات الأساس لاتخاذ قرارات التعرض للمخاطر.
13. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
14. مراجعة تقارير المخاطر المختلفة المرفوعة للجنة من قبل دائرة المخاطر واتخاذ التوصيات اللازمة بناءً على هذه التقارير ورفع ملخص بها لمجلس الإدارة بحيث تشمل هذه التقارير ما يلي على الأقل:
 - تحليل المحفظة الائتمانية.
 - تقارير المخاطر التشغيلية لكافة وحدات الأعمال (بما في ذلك الوساطة والصرافة).
 - تقارير مخاطر السوق المختلفة من تقييم المحفظة وفجوة السيولة وفجوة أسعار الفائدة.
15. استلام تقارير بحالات التجاوز لسقوف المخاطر المختلفة والموافقة على هذه التجاوزات وتفويض جزء من هذه الصلاحيات لرئيس اللجنة.
16. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
17. الموافقة على توصيات إدارة المخاطر بأخذ مخصصات مقابل الديون المتعثرة.
18. الموافقة على خطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ وخطة أمن المعلومات والتأكد من التطبيق الكامل لها.
19. إجراء مراجعة سنوية شاملة لكافة سياسات المخاطر ومستوى المخاطر المقبول من البنك وسقوف المخاطر المختلفة.
20. الموافقة على أدوات التحوط المختلفة لدى البنك بما في ذلك بوالص التأمين وعقود الأمن والحماية.
21. ضرورة التأكد من تطوير قاعدة بيانات خاصة بإدارة المخاطر.
22. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الامتثال.

اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مسؤوليات اللجنة

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
- التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
- المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة

تشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتعين أمين سر اللجنة ويقرر من مجلس إدارة البنك.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الموارد البشرية.

اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:
 - أ. لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً.
 - ب. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
 - ج. لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان استقلالية العضو كحد أدنى:
 - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
 - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
 - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمان سنوات متصلة.
 - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
- أ. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
 - ب. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - ج. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - د. أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - هـ. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - و. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - ز. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - ح. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
 - ط. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضائه.
3. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
 4. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
 5. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ.
 6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
 7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
 8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
 9. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

10. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
11. اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.
14. وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها 7 أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أ. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك
 - ب. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك
 - ج. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
 - د. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

لجنة الامتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الامتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزءاً لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الامتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من أربعة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى مدير إدارة الامتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الامتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الامتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.

النصاب:

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة ودون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الامتثال التصويت.

اجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الامتثال بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الامتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة:

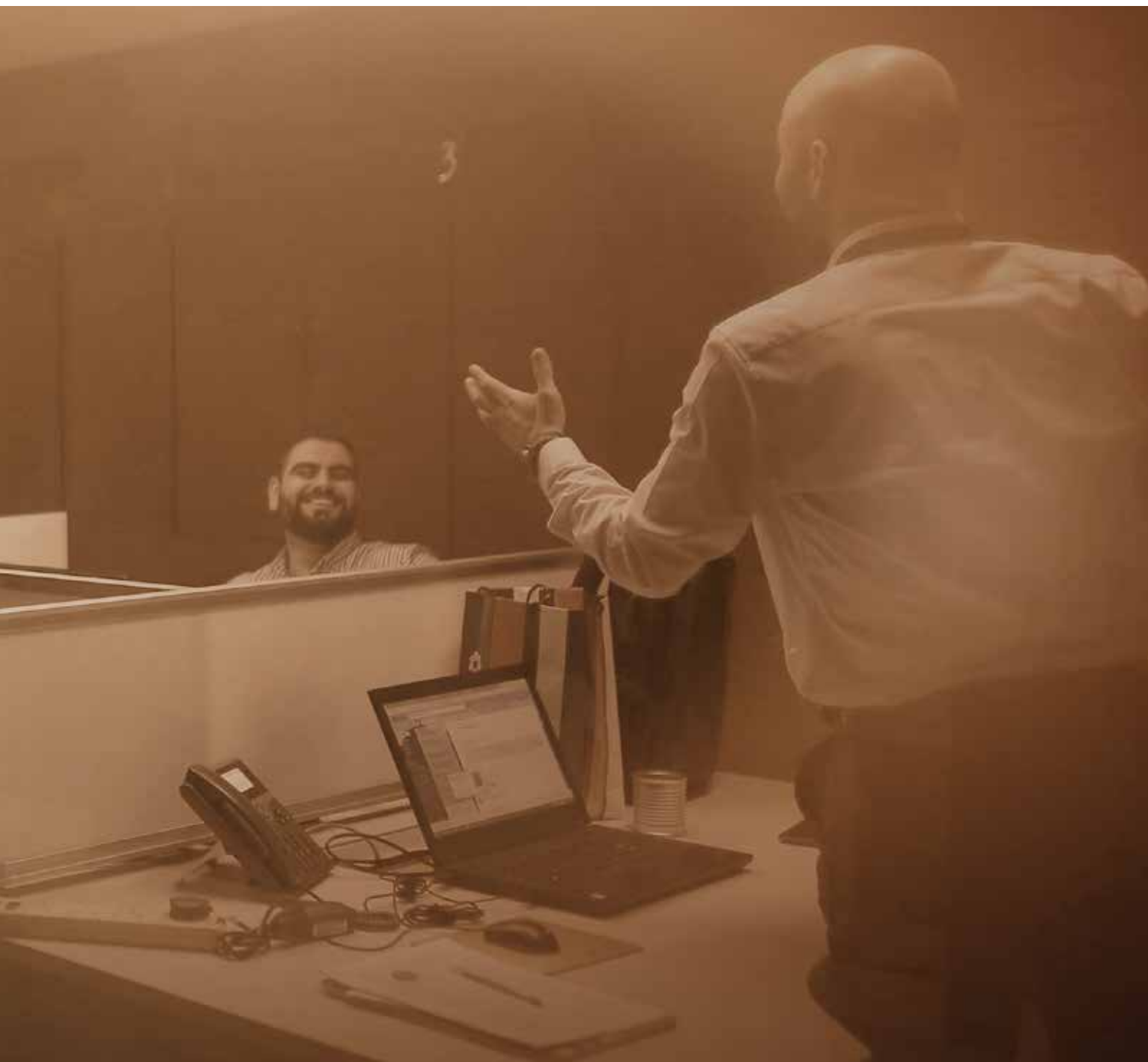
- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الامتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول إعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الامتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 - التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسات إدارة الامتثال أو أي تعديلات عليها.
 - التأكد من دقة إجراءات مراقبة الامتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
 - استلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
 - التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
 - استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام البنك المركزي عنها.
 - تقديم تقرير ربعي إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الامتثال في البنك.
 - دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- مع التأكيد على أن مسؤولية لجنة الامتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بامتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته.





دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

مقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وانطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لا بد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عالٍ من النضوج وعلى رأسها إطار COBIT (Control Objective for Information and related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن يقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديها ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإن على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطويع الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) وبما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الاتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاصة بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وسيتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التعريفات:

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
3. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
4. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذا الدليل.
5. المجلس: مجلس إدارة البنك.
6. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
7. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.

أولاً: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

ثانياً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

- أ. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حصة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

ب. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Seven Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
 2. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 3. الهياكل التنظيمية.
 4. المعلومات والتقارير.
 5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
 6. المعارف والمهارات والخبرات.
 7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.
- ج. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
- د. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- هـ. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

ثالثاً: الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات

- أ. تعتبر الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومعطياتها حداً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- ب. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
- ج. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".

رابعاً: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة للاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه. وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثها فيما يخص الإطار العام.

خامساً: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم: تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع: تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية: تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.
4. التدقيق الداخلي: تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابعاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية: تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع /البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع /البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT5 Assessor, COBIT5 Foundation, COBIT5 Implementation, CGEIT)، المستعان بهم من داخل ومن خارجه تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.

سادساً: اللجان:

أ. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير التكنولوجيا CTO) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أعضائها الآخرين.

- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أحدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والدليل السارية بهذا الخصوص.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة:

- يتولى مدير إدارة الامتثال مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها والصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

ب. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

وتهدف لضمان أن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق المنافع وتقليل الأخطار لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.

- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة:

- للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

اجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب:

- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث عدد أعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الإدارة عضوين مراقبين.

مقرر اللجنة:

- يتولى مدير التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالعنصر البشري الكفؤ والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - أ. تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - ب. أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - ج. أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - د. تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

سابعاً: التدقيق الداخلي والخارجي

أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمصدق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.

ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمصدق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في النقطة (د) من هذا البند ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المصدق الخارجي من جهة أخرى.

د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المصدق الداخلي والمصدق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصصة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.

- توفير - والالتزام - بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الشأن.

- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

- الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل متناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفصلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المصدق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) في البند سابعاً بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

ثامناً: المبادئ والسياسات وأطر العمل

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ج. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.

د. يراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها كمراجع لصياغة تلك السياسات.

تاسعاً: الهياكل التنظيمية

أ. على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.

ب. يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

عاشرًا: المعلومات والتقارير

أ. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصادقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، وعلى أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

الحادي عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- ب. على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

الثاني عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- ب. على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- ج. على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- د. على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

الثالث عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.
- ب. على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- ج. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

الرابع عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسهيل عمليات البنك التأكد من التزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

بيان عن مدى الالتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

قام البنك المركزي بإصدار تعليمات خاصة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات ضمن مشروع مدته 18 شهراً، وتم وضع خطة عمل لتطبيق هذه التعليمات ومن المتوقع الانتهاء من تطبيقها ضمن المدة المقررة من البنك المركزي.



القوائم المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2018

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

إلى مساهمي

بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة المشار إليها "البنك أو المجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2018، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الاتحاد كما في 31 كانون الأول 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الأردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق:

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	أمر التدقيق الرئيسية
لقد قمنا بفهم العمليات الائتمانية الرئيسية للبنك المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة الرئيسية على تلك العمليات؛ لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص. لقد قمنا بفهم المنهجية المستخدمة من قبل البنك لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وقمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل البنك. كما قمنا بالتحقق من صحة اكتمال التسهيلات الائتمانية المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة؛ لقد قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة تحديد البنك للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ لقد قمنا بالتحقق لعينة من التعرضات، من مدى ملاءمة تحديد التعرض عند حدوث التعثر في السداد واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ لقد قمنا بفحص عينة من التسهيلات الائتمانية للتعرضات التي تم تحديد وجود تدني في قيمتها بشكل فردي والمصنفة على أنها ضمن المرحلة (3) وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقيمنا مدى معقوليتها وتحققنا من ناتج عملية احتساب المخصصات؛ ولقد استخدمنا الأخصائيين حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول نزاهة تلك البيانات.	1. التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية تمارس إدارة البنك اجتهاداً جوهرياً باستخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كل من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كخسائر تدني في قيمة التسهيلات الائتمانية وتقدير مبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها. إن التسهيلات الائتمانية تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات البنك، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية. كما في 31 كانون الأول 2018، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك حوالي 2.382 مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها حوالي 88 مليون دينار، المشتملة على مخصص حوالي 18 مليون دينار مقابل تعرضات المرحلة (1) والمرحلة (2) حوالي 70 مليون دينار مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة (3). تم الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية في الإيضاح رقم (9) وتم عرض سياسة البنك المتعلقة بمخصص الخسائر الائتمانية ضمن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية الموحدة.

2. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "بالأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة.

تم إثبات الفروقات بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة حوالي 12 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2017 وأول كانون الثاني 2018 في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة.

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) هي أن الخسائر الائتمانية للبنك تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك، والتي تم تقديم تفصيل بشأنها في الإيضاح رقم (3) حول القوائم المالية الموحدة.

السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات رقم (2) و(3) و(44) حول القوائم المالية الموحدة.

لقد قمنا بفهم سياسة البنك لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل البنك من خلال استخدام أخصائيين حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول نزاهة تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للبنك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.
- تصنيف التعرضات الائتمانية إلى المراحل المختلفة، وذلك من خلال دراسة عينة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتحديد مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة المحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية وذلك مع المعلومات المعلنة وملاءمتها، وتحويله إلى احتمال حدوث التعثر في السداد بناءً على دورة اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك مدى ملاءمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك؛
- وقمنا بمراجعة أثر تعديلات الأرصدة الافتتاحية كما في أول كانون الثاني 2018.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	أمور التدقيق الرئيسية
• لقد قمنا بمراجعة صحة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في أول كانون الثاني 2018. • لقد قمنا بتقييم إفصاحات القوائم المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لتحديد ما إذا كانت وفقاً لمتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص. تضمنت إجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد حدوث التدني (تاريخ التعثر).	3. تعليق الفوائد على القروض غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فإنه يتم تعليق الفوائد بعد مضي 90 يوماً من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها. إن الإفصاحات المتعلقة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مفصلة في إيضاح (9) حول القوائم المالية الموحدة.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبيد أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاءً جوهريّة.

مسؤوليات الإدارة والفائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر الفائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة بصورة عامة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه القوائم المالية الموحدة.

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
 - بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
 - تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

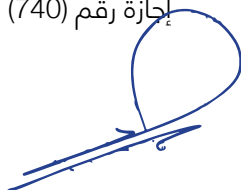
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

17 شباط 2019

شفيق كميل بطشون

إجازة رقم (740)



قائمة (أ)

31 كانون الأول		إيضاح	
2017	2018		
دينار	دينار		الموجودات
338,311,743	333,205,500	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
326,075,874	248,264,111	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,325,098	4,258,890	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,509,280	13,478,492	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,084,327,989	2,277,918,456	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
30,877,736	28,530,920	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
617,696,128	765,692,190	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
377,262	376,618	12	استثمار في شركة حليفة
70,968,060	74,486,185	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
4,559,081	11,957,746	21/ب	موجودات ضريبية مؤجلة
20,945,239	22,186,281	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
62,301,763	87,713,743	15	موجودات أخرى
3,572,275,253	3,868,069,132		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
58,873,920	96,687,828	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,691,335,921	2,988,949,545	17	ودائع عملاء
210,088,710	141,814,536	18	تأمينات نقدية
88,211,995	85,236,262	19	أموال مقترضة
234,615	1,232,609	20	مخصصات متنوعة
14,773,872	18,199,119	21/أ	مخصص ضريبة الدخل
50,245,187	68,702,089	22	مطلوبات أخرى
3,113,764,220	3,400,821,988		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
160,000,000	160,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	80,213,173	23	علاوة إصدار
42,668,849	49,410,187	24	احتياطي قانوني
29,271,414	34,279,172	24	احتياطي اختياري
14,034,670	-	24	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,191,589	(727,049)	26	احتياطي القيمة العادلة
43,243,353	53,566,049	27	أرباح مدورة
370,623,048	376,741,532		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
87,887,985	90,505,612		حقوق غير المسيطرين
458,511,033	467,247,144		مجموع حقوق الملكية
3,572,275,253	3,868,069,132		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2017	2018		
دينار	دينار		
186,859,033	216,761,089	30	الفوائد والعوائد الدائنة
72,169,059	88,809,011	31	الفوائد والمصاريف المدينة
114,689,974	127,952,078		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
21,399,045	23,849,404	32	صافي إيرادات العمولات
136,089,019	151,801,482		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
5,525,404	5,854,006	33	أرباح عملات أجنبية
3,358,359	(2,455,797)	34	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	(3,037)		صافي (خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
938,772	1,026,133	35	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,201,429	1,337,196	36	إيرادات أخرى
147,112,983	157,559,983		إجمالي الدخل
39,980,839	43,123,071	37	نفقات موظفين
10,332,667	11,025,351	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
27,034,084	28,705,188	38	مصاريف أخرى
15,776,785	10,935,812	28	خسائر ائتمانية متوقعة
1,753,468	200,000	15	مخصص تدني عقارات مستملكة
107,496	1,048,709	20	مخصصات متنوعة
94,985,339	95,038,131		إجمالي المصروفات
52,127,644	62,521,852		الربح من التشغيل
16,900	8,356		حصة البنك من أرباح شركة حليفة
52,144,544	62,530,208		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(17,345,461)	(21,444,297)	أ/21	ضريبة الدخل
34,799,083	41,085,911		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
31,364,269	35,736,582		مساهمي البنك
3,434,814	5,349,329		حقوق غير المسيطرين
34,799,083	41,085,911		
فلس / دينار	فلس / دينار		
-/209	-/223	39	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
34,799,083	41,085,911	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل
(1,481,941)	(2,104,192)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
33,317,142	38,981,719	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
29,882,698	33,650,791	مساهمي البنك
3,434,444	5,330,928	حقوق غير المسيطرين
33,317,142	38,981,719	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة (د)

إجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المبشرين	مجموع حقوق الملكية	أرباح مدورة *				الاحتياطي				علاوة إصدار رأس المال المكتسب به والمدفوع			
			مجموع	غير متحققة	متحققة	القيمة المضافة	مخاطر مصروفية عامة	اختياري	قانوني					
ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	ديناميا	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018		
458,511,033	87,887,985	370,623,048	43,243,353	5,097,571	38,145,782	1,191,589	14,034,670	29,271,414	42,668,849	80,213,173	160,000,000	الرصيد في بداية السنة		
(11,662,089)	(122,931)	(11,539,158)	6,168,660	(17,707,818)	-	-	-	-	-	-	-	- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المحول من الاحتياطيات نتيجة تعليمات البنك المركزي		
-	-	-	14,034,670	-	14,034,670	-	(14,034,670)	-	-	-	-	الرصيد في بداية الفترة المعدل		
446,848,944	87,765,054	359,083,890	45,738,865	11,266,231	34,472,634	1,191,589	-	29,271,414	42,668,849	80,213,173	160,000,000	مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)		
38,981,719	5,330,928	33,650,791	35,736,582	609,133	35,127,449	(2,085,791)	-	-	-	-	-	المحول خلال السنة		
-	-	-	(11,749,096)	-	(11,749,096)	-	-	5,007,758	6,741,338	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح 23)		
(18,602,635)	(2,602,635)	(16,000,000)	(16,000,000)	-	(16,000,000)	-	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
-	-	-	(167,153)	-	(167,153)	167,153	-	-	-	-	-	أثر استبعاد شركة تابعة		
19,116	12,265	6,851	6,851	-	6,851	-	-	-	-	-	-	الرصيد في نهاية السنة		
467,247,144	90,505,612	376,741,532	53,566,049	11,875,364	41,690,685	(727,049)	-	34,279,172	49,410,187	80,213,173	160,000,000	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017		
310,203,653	126,000	310,077,653	35,055,974	1,625,529	33,430,445	1,555,417	14,730,577	24,932,207	37,340,305	71,463,173	125,000,000	الرصيد في بداية السنة		
33,317,142	3,434,444	29,882,698	31,364,269	2,788,799	28,575,470	(1,481,571)	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)		
-	-	-	-	683,243	(683,243)	-	-	-	-	-	-	المحول خلال السنة		
-	-	-	(8,971,844)	-	(8,971,844)	-	(695,907)	4,339,207	5,328,544	-	-	المحول إلى الاحتياطي		
(12,500,000)	-	(12,500,000)	(12,500,000)	-	(12,500,000)	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح 23)		
-	-	-	(1,117,743)	-	(1,117,743)	1,117,743	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
84,564,325	84,564,325	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حصة غير المساهمين من الاستحواذ على شركة تابعة		
43,750,000	-	43,750,000	-	-	-	-	-	-	-	-	8,750,000	35,000,000	الزيادة في رأس المال	
(824,087)	(236,784)	(587,303)	(587,303)	-	(587,303)	-	-	-	-	-	-	رسوم زيادة رأس المال		
458,511,033	87,887,985	370,623,048	43,243,353	5,097,571	38,145,782	1,191,589	14,034,670	29,271,414	42,668,849	80,213,173	160,000,000	الرصيد في نهاية السنة		
لرصيد في بداية السنة														
لا يمكن التصرف بمبلغ 11.957.746 دينار من الأرباح المدورة كما في 2017 الأول 4.559.081 كما في 31 كانون الأول 2018 11.957.746 بمبلغ 11.957.746 دينار من الأرباح المدورة والتي يمثل خسائر فروع إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.														
لا يمكن التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.														
يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 82.382 دينار، والذي يمثل خسائر فروع إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.														
يحظر التصرف بالأرباح المدورة من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذاتي والمحول إلى الأرباح المدورة وبالمبلغ 108.397 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 والخاص ببنك صفوة الإسلامي إلى بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.														
يحظر التصرف بمبلغ 727.049 دينار من الأرباح المدورة والتي يمثل الرصيد السالب للاحتياطي القيمة العادلة كما في 31 كانون الأول 2018.														

- لا يمكن التصرف بمبلغ 11,957,746 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2017 والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلى بموافقة مسبقة منه.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 82,382 دينار والذي يمثل خسائر فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

- يحظر التصرف بالأنصاف من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الذاتي والمحول إلى الأرباح المدورة والبالغ 108,397 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 والخاص ببنك صفوة الإسلامي إلى بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

* يحظر التصرف بمبلغ 727,049 دينار من الأرباح المدورة والذي يمثل الرصيد السالب للاحتياطي القيمة العادلة كما في 31 كانون الأول 2018.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها وتعتبر المدقق المرفق.

قائمة (هـ)

إيضاح		السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2017	2018
		دينار	دينار
الأنشطة التشغيلية:			
الربح قبل الضريبة - قائمة (ب)		52,144,544	62,530,208
تعديلات بنود غير نقدية			
استهلاكات وإطفاءات		10,332,667	11,025,351
مخصص خسائر ائتمانية موقعة		15,776,785	10,935,812
مخصص تدني عقارات مستملكة		1,753,468	200,000
خسائر (أرباح) موجودات مالية غير متحققة		(432,207)	1,002,899
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		268,463	315,651
مخصصات متنوعة		107,496	1,048,709
حصة البنك من أرباح شركة خليفة		(16,900)	(8,356)
(أرباح) بيع موجودات مستملكة ولاء لديون مستحقة		-	(208,038)
أثر استبعاد شركة تابعة		-	19,116
تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(2,796,196)	(1,914,563)
الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		77,138,120	84,946,789
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(الزيادة) النقص في الارصدة مقيدة السحب		119,351	(736,983)
(الزيادة) النقص في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		16,223,509	(6,972,111)
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر		(3,232,271)	4,065,637
النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر		3,000,000	8,500,000
(الزيادة) في التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة		(113,291,334)	(221,433,607)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(7,349,025)	(25,403,942)
الزيادة في ودائع العملاء		78,304,949	297,613,624
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		25,701,024	(68,274,174)
الزيادة في مطلوبات أخرى		6,925,865	17,074,372
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة		83,540,188	89,379,605
ضريبة الدخل المدفوعة		(17,920,819)	(18,402,776)
مخصصات متنوعة مدفوعة		-	(50,715)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		65,619,369	70,926,114
الأنشطة الاستثمارية			
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(2,178,302)	(603,655)
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(90,729,136)	(147,474,105)
(شراء) ممتلكات ومعدات		(9,417,583)	(11,949,707)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		167,284	408,117
(الزيادة) في موجودات غير ملموسة		(1,760,039)	(4,558,579)
النقد المتحصل نتيجة الاستحواذ		164,854,581	-
توزيعات نقدية مقبوضة في شركة خليفة		10,000	9,000
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		60,946,805	(164,168,929)
الأنشطة التمويلية			
أرباح موزعة على المساهمين		(12,498,396)	(18,522,953)
(النقص) الزيادة في أموال مقترضة		31,342,749	(2,975,733)
زيادة رأس المال		35,000,000	-
الزيادة في علاوة الإصدار		8,750,000	-
رسوم زيادة رأس المال		(824,087)	-
حقوق غير المسيطرين		(126,000)	-
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		61,644,266	(21,498,686)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		188,210,440	(114,741,501)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		2,796,196	1,914,563
النقد وما في حكمه في بداية السنة		409,009,567	600,016,203
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		600,016,203	487,189,265

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

1. معلومات عامة

- إن بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله إلى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية وأربعون فرعاً والشركات التابعة في الأردن.
- إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - الأردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل لجنة التدقيق بتاريخ 7 شباط 2019 بموجب تفويض من قبل مجلس إدارة البنك وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وباستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3) - (أ) و(ب)).

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها، وتتحقق السيطرة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.
- يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عناصر السيطرة المذكورة أعلاه.
- عندما تكون حقوق التصويت لدى بنك ما أقل من حقوق الأغلبية في الشركة المستثمر فيها، ويتمتع البنك بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامها بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:
 - حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
 - حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك.
 - الحقوق الناشئة من جراء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
 - أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن الشركة قادرة أو غير قادرة في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرار. بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2018 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع دينار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها
شركة الاتحاد للوساطة المالية	5.000.000	100	وساطة مالية	2006	الأردن
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	7.500.000	100	تأجير تمويلي	2015	الأردن
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	65.562.636	58	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها؛
 - تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛ و
 - لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.
- وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:
- حجم حقوق التصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى؛
 - حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
 - الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
 - أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الدخل؛

- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيمة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و"مصرفات فوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصرفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط للاقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الدخل كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الدخل، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الدخل.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ للأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
 - في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).
- بعد الاعتراف الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدة كما يلي:

- يمكن للبنك القيام باختيار - بشكل غير قابل للإلغاء - إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي والشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوز عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدة.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
 - إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
 - إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
 - تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين).
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
 - تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز استحقاق أصل لأكثر من (45) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيُشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الاستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالاعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي وبأية اقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و

- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر الائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر الائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التوافق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقيّم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الالتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الدخل على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو للالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس اللاتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض اللاتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدة، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الدخل فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الدخل. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الدخل بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الدخل، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الدخل بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الدخل.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك، إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الدخل.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملة الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
15 - 7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
20 - 2.5	أخرى

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أعراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس،

وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي ورخصة بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم إطفاءها.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المملوكة بعد إنقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك

استثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم إطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية للاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملة الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع أجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الدخل الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة.

عقود الإيجار

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم قيد دخل الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقيد مصاريف التمويل المباشر في قائمة الدخل الموحدة.

تقيد دفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقبتها.

3. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2018 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 - 2016.	تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) "تطبيق المعايير الدولية لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "استثمارات في شركات حليفة ومشاريع مشتركة (2011)".
	توضح التعديلات أن خيار تنظيم المشاريع الاستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفة أو مشروع مشترك، وأنه ينبغي إجراء الاختيار عند الاعتراف الأولي.
	وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت استثمارية، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي هي منشآت استثمارية عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدم التعديلات توضيحاً مماثلاً بأن هذا الخيار متاح لكل شركة حليفة ذات طبيعة استثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة استثمارية.
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة".	يتناول هذا التفسير كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الأولي بالأصل أو المصروف أو الإيراد، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بأن ذلك البند قد سدد أو استلم مقدماً بعملة أجنبية أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية أو بمطلوبات غير نقدية.
	ويحدد التفسير أن تاريخ المعاملة هو تاريخ الاعتراف الأولي بالأصول غير النقدية أو للالتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع أو استلام الدفعات مقدماً. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مقبوضات متعددة مقبوضة مقدماً، فإن التفسير يتطلب من البنك أن يحدد تاريخ المعاملة لكل دفعة أو استلام المقابل النقدي مسبقاً.
	يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات في حال:
	• وجود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبية؛ • تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الاعتراف بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة؛ • وأن الموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
توضح التعديلات أن التحويل إلى الاستثمارات العقارية أو منها يستلزم إجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الاستثمارات العقارية، ومعززة بأدلة يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك أن الحالات المدرجة في المعيار ليست شاملة وأنه يمكن إجراء تغير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (أي أن تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40): "الاستثمارات العقارية".
تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وتوضح هذه التعديلات ما يلي:	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) "الدفع على أساس السهم".
1. عند تقدير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدد نقداً، ينبغي أن تتبّع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغير الاستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدد من حقوق الملكية. 2. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عددٍ محدودٍ من أدوات حقوق الملكية مساوياً للقيمة النقدية للالتزام الضريبي للموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تُحوّل بعد ذلك إلى هيئة الضرائب (في العادة نقد)، أي أن ترتيب الدفعة على أساس الأسهم له "ميزة التسوية بالصافي"، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على أنه تسديد من حقوق الملكية، بشرط أنه كان بالإمكان تصنيف الدفعة على أساس الأسهم على أنها تسديد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي. 3. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقدي إلى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي: أ. إلغاء الاعتراف بالالتزام الأصلي. ب. الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة للأداة حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُدمت حتى تاريخ التعديل. ج. الاعتراف بأي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل.	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): "عقود التأمين".
تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الجديد لعقود التأمين.	

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
معياري الدولي للتقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء". صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (11) "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة. إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات: الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل. الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد. الخطوة 3: تحديد سعر البيع. الخطوة 4: تخصيص سعر للبيع للالتزامات الأداء في العقد. الخطوة 5: الاعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى استيفاء) المنشأة التزام الأداء. بموجب هذا المعيار، تعترف المنشأة عند (أو لدى) الوفاء بالتزام الأداء، أي عندما تُحوّل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة. تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.	التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

ب. تعديلات أثرت على القوائم المالية الموحدة للبنك:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقاً تم تعديل المعيار في تشرين الأول 2010 ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني 2013 ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014 لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز 2014، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول 2018. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغييرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في القوائم المالية الموحدة، علماً بأن البنك قام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (المرحلة الأولى) الصادر في العام 2009 والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام 2010.

قام البنك، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، بعدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية

للأرباح المدورة وحقوق غير المسيطرين للفترة الحالية. كما اختار البنك مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:

قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة 2014 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الاعتراف:

تم اتباع متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هي واردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

- قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (المرحلة الأولى) الصادر في العام 2009 والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام 2010. قام البنك بتطبيق النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2018 بأثر رجعي وبما يتماشى مع متطلبات المعيار، ولم يقيم البنك بتعديل ارقام المقارنة وتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق البالغ 11.539.158 دينار بالصافي بعد أثر موجودات الضريبة المؤجلة والبالغة 6.168.660 دينار كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة و122.931 دينار كتعديل على الرصيد الافتتاحي لحقوق غير المسيطرين كما في أول كانون الثاني 2018 كما يلي:

المبلغ كما في 31 كانون الأول 2017	المبلغ المعاد تصنيفه	الخسارة الائتمانية المتوقعة *	الرصيد كما في أول كانون الثاني 2018 بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)
دينار	دينار	دينار	دينار
326,075,874	-	(390,482)	325,685,392
8,325,098	-	(125,765)	8,199,333
2.084.327.989	-	(14.778.272)	2,069,549,717
617.696.128	-	(235,192)	617,460,936
178.422.988	-	(2.547.271)	175.875.717
383.471.409	-	(1.472.030)	381.999.379
377.970.169	-	(741.420)	377.228.749

* تم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للبند بعد إجراء عملية التصنيف.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الأرصدة الافتتاحية لعام 2018:

البند	المبلغ كما في 31 كانون الأول 2017	المبلغ المعاد تصنيفه (Reclassification)	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)	الرصيد كما في أول كانون الثاني 2018 بعد تطبيق معيار رقم (9)	أثر التطبيق الناتج عن إعادة التصنيف	بنود المركز المالي التي تأثرت بالتطبيق
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	338,311,743	-	-	338,311,743	-	الأرباح المدورة
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	334,400,972	-	(516,247)	333,884,725	-	الأرباح المدورة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7,509,280	-	-	7,509,280	-	الأرباح المدورة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	30,877,736	-	-	30,877,736	-	الأرباح المدورة
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:	2,084,327,989	-	(14,778,272)	2,069,549,717	-	الأرباح المدورة
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	617,696,128	-	(235,192)	617,460,936	-	الأرباح المدورة
منه المحول إلى محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	-	-	-	-	-	الأرباح المدورة
منه المحول إلى محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	الأرباح المدورة
كفالات مالية	178,422,988	-	(2,547,271)	175,875,717	-	الأرباح المدورة
سقوف غير مستغلة	383,471,409	-	(1,472,030)	381,999,379	-	الأرباح المدورة
اعتمادات مستندية وقبولات	377,970,169	-	(741,420)	377,228,749	-	الأرباح المدورة

الرصيد الافتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

البنك	مبلغ المخصصات الحالي كما في 31 كانون الأول 2017	الفرق نتيجة إعادة احتساب	الرصيد وفق معيار (9) كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	516,247	516,247
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	72,295,950	14,778,272	87,074,222
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,390,625	235,192	1,625,817
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-
كفالات مالية	-	2,547,271	2,547,271
سقوف غير مستغلة	-	1,472,030	1,472,030
اعتمادات مستندية وقبولات	-	741,420	741,420
أخرى	-	-	-

ج. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 - 2017	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الاقتراض".

(يبدأ من أول كانون الثاني 2019)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

(يبدأ من أول كانون الثاني 2019)

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛
- افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كيف يمكن لمعد التقارير بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (12) شهراً أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) حول محاسبة المؤجر تغيراً كبيراً عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (17).	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار" (يبدأ من أول كانون الثاني 2019)
تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". (يبدأ من أول كانون الثاني 2019)
تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات أن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة" (يبدأ من أول كانون الثاني 2019)
تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع لموظفين"
تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.	(يبدأ من أول كانون الثاني 2019) تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.	(يبدأ من أول كانون الثاني 2020) تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) "إندماج الأعمال" (يبدأ من أول كانون الثاني 2020)
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) و3 و6 و14 والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1) و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12) و19) وتفسير و(20) و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاختبارات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي	

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" (يبدأ من أول كانون الثاني 2022) تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة" (2011) (تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً به)	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء. تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولى باستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (16) وكما هو موضح أدناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في القوائم المالية الموحدة لكل من المؤجرين والمستأجرين. كما سيحل محل المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات ذات الصلة عندما يصبح ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019.

قام البنك، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، بعدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرصدة ذات العلاقة.

لا يوجد إختلاف جوهري للمعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر ما بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (17).

يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل أساسي بمفهوم السيطرة. ويميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) بين عقود الإيجارات وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يتحكم في استخدام أصل محدد ويعتبر عنصر التحكم موجوداً إذا كان لدى العميل:

- الحق في الحصول على قدر كبير من جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدام موجودات محددة؛ و
- الحق في توجيه استخدام هذا الأصل.

الأثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المستأجر

الإجراءات التشغيلية

تم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تغيير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي كانت تُصنّف سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي كانت تصنف على أنها بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة.

عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) (باستثناء ما هو مشار إليه أدناه) سيقوم البنك بما يلي لجمع عقود الإيجار:

- الاعتراف بموجودات "حق الاستخدام" والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة، وتقاس في البداية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة.
- الاعتراف باستهلاك موجودات "حق الاستخدام" والفائدة على التزامات الإيجار في قائمة الدخل الموحدة.
- فصل المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي (المعروض في إطار أنشطة التمويل) والفائدة (المعروضة في إطار الأنشطة التشغيلية) في قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

أما فيما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل (مدة الإيجار التي تبلغ 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الحواسيب الشخصية وأثاث المكاتب)، فإن البنك سيختار الاعتراف بنفقات الإيجار على أساس القسط الثابت على النحو الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

كما في 31 كانون الأول 2018 كان لدى البنك التزامات عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء بقيمة 3.8 مليون دينار.

بناءً على التقديرات الأولية لإدارة البنك هناك عقود إيجار تشغيل بقيمة 3.7 مليون دينار عدا عقود الإيجار التشغيلية قصيرة الأجل والأصول ذات القيمة المنخفضة وعليه سيقوم البنك بتسجيل حق انتفاع بالأصول بقيمة 21.4 مليون دينار ومقابلها التزامات عقود تأجير تشغيلي بقيمة 17.8 مليون دينار، إن الأثر على قائمة الدخل يتمثل بتخفيض مصروف الإيجار بقيمة 3.7 مليون دينار وزيادة مصروف الاستهلاك بقيمة 3.2 مليون دينار وزيادة مصروف الفائدة بقيمة 0.8 مليون دينار.

سيتم إلغاء الاعتراف بمخصص عقود الإيجار المرهقة التي كانت مطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (17).

سيتم إلغاء الاعتراف بحوافز التزام الإيجار التي اعترف بها سابقاً فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية، وسيُحتسب المبلغ في قياس موجودات ومطلوبات الإيجار الخاصة بحق الاستخدام.

وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، تُعرض جميع مدفوعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. سيكون أثر التغييرات في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) هو تخفيض المبالغ النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل دينار وزيادة صافي النقد المستخدم في تمويل الأنشطة بنفس المبلغ.

الإجراءات التمويلية

الاختلافات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجبات التي كانت موجودة سابقاً بموجب عقد إيجار تمويلي هي قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر إلى المؤجر. ويشترط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على البنك الاعتراف - كجزء من التزاماته الإيجارية - فقط بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، بدلا من المبلغ بالحد الأقصى المضمون وفقاً لما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم (17). وعند الطلب الأولي، سيقوم البنك بعرض المعدات التي كانت مدرجة سابقاً في الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن البند المتعلق بموجودات "حق الاستخدام" والتزامات الإيجار، التي سبق عرضها ضمن الاقتراض ليتم عرضها، ضمن بند منفصل لمطلوبات الإيجار.

واستناداً إلى تحليل عقود الإيجار التمويلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 على أساس الوقائع والظروف القائمة في ذلك التاريخ، تم اعتبار أن هذا التغيير لن يؤثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة للبنك.

الأثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، يستمر المؤجر بتصنيف عقود الإيجار على أنها إما إيجارات تمويلية أو عقود إيجار تشغيلية وإجراء معالجة محاسبية لهذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. غير أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) قد غير ووسع نطاق الإفصاحات المطلوبة، وبشكل خاص حول كيفية قيام المؤجر بإدارة المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الأصول المؤجرة.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، لغايات المؤجر الوسيط يعتبر عقد الإيجار الرئيسي والتأجير الفرعي كعقدين منفصلين.

ويتعين على المؤجر الوسيط أن يصنف التأجير الفرعي كتمويل أو إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل الحق في الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالإشارة إلى الأصل الأساسي كما كان الحال في إطار معيار المحاسبة الدولي رقم (17)).

وبسبب هذا التغيير، سيقوم البنك بتصنيف بعض اتفاقات التأجير الفرعي الخاصة بها باعتبارها عقود إيجار تمويلي. ووفقاً لما يقتضيه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، سيتم الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في ذمم الإيجار التمويلي المدينة، وسيتم إلغاء الاعتراف بالأصول المؤجرة والمبالغ المستحقة القبض على أصول الإيجار التمويلي، وسيؤدي هذا التغيير في المحاسبة إلى تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

تتوقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في القوائم المالية الموحدة للبنك للفترة التي تبدأ في الأول من كانون الثاني 2019.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير في حال كان التغيير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغيير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (44).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغيير مستقبلي لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (44).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، ستكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (44). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيّاً. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، يتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع واحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

5. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
55,826,325	92,196,682	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
55,759,508	41,419,234	حسابات جارية وتحت الطلب
45,000,000	-	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
181,725,910	199,589,584	متطلبات الاحتياطي النقدي
338,311,743	333,205,500	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2018 و 31 كانون الأول 2017.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2018 و 31 كانون الأول 2017.
- ان جميع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني:

المرحلة الأولى - إفرادي		
دينار		
282,485,418		إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3,523,400		الأرصدة الجديدة خلال السنة
(45,000,000)		الأرصدة المسددة
241,008,818		إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
229,650,346	101,122,722	229,036,500	100,300,855	613,846	821,867	حسابات جارية وتحت الطلب
96,425,528	147,283,348	96,425,528	147,283,348	-	-	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
326,075,874	248,406,070	325,462,028	247,584,203	613,846	821,867	المجموع
-	(141,959)	-	(141,959)	-	-	مخصص التدني
326,075,874	248,264,111	325,462,028	247,442,244	613,846	821,867	صافي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 27.033.140 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (48.064.730 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 9.234.477 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (8.497.494 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

فيما يلي الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
326,075,874	-	-	326,075,874	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
214,925,790	-	-	214,925,790	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(292,595,594)	-	-	(292,595,594)	الأرصدة المسددة
248,406,070	-	-	248,406,070	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2018				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
390,482	-	-	390,482	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
390,482	-	-	390,482	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
141,959	-	-	141,959	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(390,482)	-	-	(390,482)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة والإبداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
141,959	-	-	141,959	الرصيد كما في نهاية السنة

7. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,261,598	1,259,461	4,261,598	1,259,461	-	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر
-	3,000,000	-	-	-	3,000,000	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر
-	-	-	-	-	-	أكثر من 9 أشهر إلى 12 شهر
4,063,500	-	1,063,500	-	3,000,000	-	أكثر من سنة
8,325,098	4,259,461	5,325,098	1,259,461	3,000,000	3,000,000	المجموع
-	(571)	-	(571)	-	-	مخصص التدني
8,325,098	4,258,890	5,325,098	1,258,890	3,000,000	3,000,000	صافي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

فيما يلي الحركة على إجمالي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	إفرادي دينار	إفرادي دينار	
8,325,098	-	-	8,325,098	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,259,461	-	-	1,259,461	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(5,325,098)	-	-	(5,325,098)	الإيداعات المسددة
4,259,461	-	-	4,259,461	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2018				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
125,765	-	-	125,765	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
125,765	-	-	125,765	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
571	-	-	571	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(69,003)	-	-	(69,003)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,762)	-	-	(56,762)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة والإيداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
571	-	-	571	الرصيد كما في نهاية السنة

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
-	65,641	سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية
-	688,489	سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية
3,658,948	5,815,710	أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
3,850,332	6,908,652	صناديق استثمارية
7,509,280	13,478,492	المجموع

9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
11,727,365	14,128,985	حسابات جارية مدينة
346,626,917	425,192,861	قروض وكمبيالات *
7,967,050	10,047,891	بطاقات الائتمان
582,624,848	676,724,409	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
121,778,528	115,962,039	حسابات جارية مدينة
835,326,438	861,212,816	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
37,256,005	32,977,931	حسابات جارية مدينة
94,077,515	109,222,969	قروض وكمبيالات *
135,307,843	136,294,904	الحكومة والقطاع العام
2,172,692,509	2,381,764,805	المجموع
16,068,570	16,198,168	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
72,295,950	87,648,181	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,084,327,989	2,277,918,456	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 3,026,798 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (1.874.992 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 117,508,889 دينار أي ما نسبته 4/93% من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 (107,481,008) دينار أي ما نسبته 4/95% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 101,310,721 دينار أي ما نسبته 4/28% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018 (91,412,438) دينار أي ما نسبته 4/24% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 103,848,914 دينار أي ما نسبته 4/36% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 (107,331,399) دينار أي ما نسبته 4/94% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التمويلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 773,335,043 دينار أي ما نسبته 32.47% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 (678.302.346) دينار أي ما نسبته 31.22% كما في 31 كانون الأول 2017).

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الثاني
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,172,692,509	107,481,008	6,669,828	187,530,992	330,462,462	1,540,548,219	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
721,129,203	9,810,256	580,927	36,601,793	125,489,679	548,646,548	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(500,605,396)	(19,045,670)	(4,677,650)	(86,956,596)	(64,813,740)	(325,111,740)	التسهيلات المسددة
-	(618,714)	(302,034)	(21,980,780)	307,505	22,594,023	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,484,453)	8,690,412	148,118,028	(8,220,289)	(147,103,698)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	32,817,973	(1,552,033)	(17,720,986)	(423,011)	(13,121,943)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(11,451,511)	(11,451,511)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
2,381,764,805	117,508,889	9,409,450	245,592,451	382,802,606	1,626,451,409	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018
		الصفيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
72,295,950	-	4,139,183	56,838,583	3,700,092	7,618,092	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
14,778,272	83,078	766,929	10,332,629	1,683,804	1,911,832	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
87,074,222	83,078	4,906,112	67,171,212	5,383,896	9,529,924	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
13,280,535	280,000	694,929	8,683,792	2,130,436	1,491,378	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(10,049,076)	(186)	(987,795)	(5,788,040)	(1,635,033)	(1,638,022)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
(181,707)	-	(79,191)	(449,023)	(13,367)	359,874	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
678,087	-	5,405	417,602	146,600	108,480	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(496,380)	-	73,786	31,421	(133,233)	(468,354)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,283,094	(15,651)	2,215,690	1,485,816	1,111,522	2,485,717	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(9,940,594)	-	(40,159)	(9,620,117)	(164,413)	(115,905)	التسهيلات المعدومة
87,648,181	347,241	6,788,777	61,932,663	6,826,408	11,753,092	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
إعادة التوزيع						
87,234,030	347,241	6,709,244	61,932,663	6,824,371	11,420,511	المخصصات على مستوى إفرادي
414,151	-	79,533	-	2,037	332,581	المخصصات على مستوى تجميعي
87,648,181	347,241	6,788,777	61,932,663	6,826,408	11,753,092	

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
		الصفيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
58,468,561	-	1,397,828	48,573,823	3,793,242	4,703,668	الرصيد في بداية السنة
9,066,478	-	-	7,957,745	-	1,108,733	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي
(843,358)	-	-	(843,358)	-	-	الفائض إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
15,229,285	-	2,793,333	10,719,216	(90,937)	1,807,673	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
(9,625,016)	-	(51,978)	(9,568,843)	(2,213)	(1,982)	الديون المشطوبة
72,295,950	-	4,139,183	56,838,583	3,700,092	7,618,092	الرصيد في نهاية السنة
1,670,725	-	36,630	1,420,194	10,307	203,594	مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة
70,625,225	-	4,102,553	55,418,389	3,689,785	7,414,498	مخصص تدني التسهيلات غير العاملة على أساس العميل الواحد
72,295,950	-	4,139,183	56,838,583	3,700,092	7,618,092	الرصيد في نهاية السنة

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 تحويل مبلغ 10.485.181 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (8.964.834 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) وشطب تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة بمبلغ 966.328 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (1.031.597 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

* قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2018 بأثر رجعي وتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق للخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة 14,778,272 دينار قبل الضريبة كتعديل على الرصيد الافتتاحي لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في أول كانون الثاني 2018.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
		الصفيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للعام 2018
16,068,570	115,562	703,075	8,779,001	4,809,524	1,661,408	الرصيد في بداية السنة
3,194,582	-	592,138	964,338	649,945	988,161	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
1,554,069	-	42,831	71,123	1,263,222	176,893	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
1,510,915	-	132,927	869,547	419,959	88,482	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
16,198,168	115,562	1,119,455	8,802,669	3,776,288	2,384,194	الرصيد في نهاية السنة
للعام 2017						
15,189,919	115,562	459,877	8,983,839	4,440,522	1,190,119	الرصيد في بداية السنة
639,410	-	-	489,084	-	150,326	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي
2,963,777	-	325,494	1,312,477	707,304	618,502	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
2,353,121	-	50,983	1,756,265	301,456	244,417	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
371,415	-	31,313	250,134	36,846	53,122	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
16,068,570	115,562	703,075	8,779,001	4,809,524	1,661,408	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التعرضات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

كما في 31 كانون الأول 2018

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)												
المجموعة			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,384,194	11,753,092	449,369,737	2,384,194	10,154,367	16,359,968	-	411,947	8,190,527	-	1,186,778	424,819,242	للأفراد
3,776,288	6,826,408	676,724,409	3,776,288	4,175,622	17,120,272	-	2,541,438	68,164,691	-	109,348	591,439,446	القروض العقارية
8,918,231	61,932,663	977,174,855	8,918,231	49,479,635	69,750,315	-	1,630,692	162,346,127	-	10,822,336	745,078,413	الشركات الكبرى
1,119,455	6,788,777	142,200,900	1,119,455	6,215,539	14,278,334	-	225,608	16,300,556	-	347,630	111,622,010	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
-	347,241	136,294,904	-	-	-	-	-	-	-	347,241	136,294,904	الحكومة والقطاع العام
16,198,168	87,648,181	2,381,764,805	16,198,168	70,025,163	117,508,889	-	4,809,685	255,001,901	-	12,813,333	2,009,254,015	

كما في الأول من كانون الثاني 2018

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)												
المجموعة			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المؤقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,661,408	9,529,924	366,321,332	1,661,408	7,419,676	10,497,587	-	441,714	9,999,908	-	1,668,534	345,823,837	للأفراد
4,809,524	5,383,896	582,624,848	4,809,524	4,478,441	17,985,370	-	587,873	43,013,661	-	317,582	521,625,817	القروض العقارية
8,894,563	67,171,212	957,104,966	8,894,563	55,460,458	70,757,593	-	3,041,846	129,795,529	-	8,668,908	756,551,844	الشركات الكبرى
703,075	4,906,112	131,333,520	703,075	4,102,611	8,240,458	-	151,734	11,391,722	-	651,767	111,701,340	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
-	83,078	135,307,843	-	-	-	-	-	-	-	83,078	135,307,843	الحكومة والقطاع العام
16,068,570	87,074,222	2,172,692,509	16,068,570	71,461,186	107,481,008	-	4,223,167	194,200,820	-	11,389,869	1,871,010,681	

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,172,692,509	107,481,008	6,669,828	187,530,992	330,462,462	1,540,548,219	إجمالي التعرضات في بداية السنة
721,129,203	9,810,256	580,927	36,601,793	125,489,679	548,646,548	التعرضات الجديدة خلال السنة
(500,605,396)	(19,045,670)	(4,677,650)	(86,956,596)	(64,813,740)	(325,111,740)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(618,714)	(302,034)	(21,980,780)	307,505	22,594,023	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,484,453)	8,690,412	148,118,028	(8,220,289)	(147,103,698)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	32,817,973	(1,552,033)	(17,720,986)	(423,011)	(13,121,943)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	30,714,806	6,836,345	108,416,262	(8,335,795)	(137,631,618)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(11,451,511)	(11,451,511)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>2,381,764,805</u>	<u>117,508,889</u>	<u>9,409,450</u>	<u>245,592,451</u>	<u>382,802,606</u>	<u>1,626,451,409</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
87,074,222	71,461,186	37,639	4,185,528	154,389	11,235,480	رصيد بداية السنة
13,280,535	3,768,616	20,416	2,327,408	151,950	7,012,145	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(10,049,076)	(4,737,055)	(917)	(1,355,853)	(25,695)	(3,929,556)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(333,863)	(3,753)	(784,996)	3,753	1,118,859	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(580,839)	189,754	1,594,422	(12,590)	(1,190,747)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	418,322	(44,243)	(273,097)	(3,081)	(97,901)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(496,380)	141,758	536,329	(11,918)	(169,789)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
7,283,094	9,969,390	(65,387)	(1,017,236)	11,916	(1,615,589)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,940,594)	(9,940,594)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>87,648,181</u>	<u>70,025,163</u>	<u>133,509</u>	<u>4,676,176</u>	<u>280,642</u>	<u>12,532,691</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد:

2017	2018						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	1,149,338	-	-	-	-	1,149,338	1
-	6,626,471	-	-	47,469	-	6,579,002	2
-	3,173,364	-	-	155,227	-	3,018,137	3
34,492	3,425,548	-	-	167,220	-	3,258,328	4
7,628	2,285,269	-	-	650,503	-	1,634,766	5
77,124	1,370,131	-	-	705,130	-	665,001	6
-	438,271	-	-	-	-	438,271	7
-	1,572,580	1,572,580	-	-	-	-	8
366,202,088	429,328,765	14,787,388	2,361,160	4,103,818	125,774,531	282,301,868	غير مصنف
366,321,332	449,369,737	16,359,968	2,361,160	5,829,367	125,774,531	299,044,711	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
366,321,332	10,497,587	1,810,541	8,189,367	108,587,999	237,235,838		إجمالي التعرضات في بداية السنة
173,406,301	2,443,220	116,215	464,492	49,456,454	120,925,920		التعرضات الجديدة خلال السنة
(90,131,693)	(1,686,028)	(915,757)	(1,899,598)	(29,805,279)	(55,825,031)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(310,731)	(82,965)	(2,936,017)	88,436	3,241,277		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(473,456)	2,388,759	4,156,078	(2,173,996)	(3,897,385)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,115,579	(955,633)	(2,144,955)	(379,083)	(2,635,908)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,331,392	1,350,161	(924,894)	(2,464,643)	(3,292,016)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(226,203)	(226,203)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
449,369,737	16,359,968	2,361,160	5,829,367	125,774,531	299,044,711		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
9,529,924	7,419,676	36,653	405,061	146,688	1,521,846
1,491,378	1,004,308	5,094	31,330	99,634	351,012
(1,638,022)	(964,823)	(421)	(37,571)	(11,527)	(623,680)
-	(257,015)	(3,753)	(187,873)	3,753	444,888
-	(361,497)	187,062	228,476	(9,898)	(44,143)
-	150,158	(40,175)	(75,257)	(1,522)	(33,204)
-	(468,354)	143,134	(34,654)	(7,667)	367,541
2,485,717	3,279,465	(68,640)	(68,039)	(10,367)	(646,702)
(115,905)	(115,905)	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
11,753,092	10,154,367	115,820	296,127	216,761	970,017

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقاري:

2017	2018						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	856,232	-	-	-	-	856,232	1
3,347,429	15,889,380	-	-	130,348	-	15,759,032	2
13,890,093	16,096,401	-	-	1,474,627	-	14,621,774	3
16,044,823	45,406,427	-	-	1,435,346	-	43,971,081	4
43,868,282	61,837,983	-	-	8,438,093	-	53,399,890	5
30,877,343	31,068,263	-	-	18,196,570	-	12,871,693	6
12,620,825	23,378,747	-	-	20,864,736	-	2,514,011	7
2,966,391	5,232,609	5,232,609	-	-	-	-	8
459,009,662	476,958,367	11,887,663	6,673,084	10,951,887	244,750,976	202,694,757	غير مصنف
582,624,848	676,724,409	17,120,272	6,673,084	61,491,607	244,750,976	346,688,470	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
582,624,848	17,985,370	4,476,914	38,536,747	218,028,593	303,597,224		إجمالي التعرضات في بداية السنة
191,234,410	1,365,820	131,784	16,302,454	64,623,322	108,811,030		التعرضات الجديدة خلال السنة
(96,572,292)	(6,674,770)	(3,460,695)	(11,335,952)	(32,150,502)	(42,950,373)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(300,107)	(219,069)	(7,713,340)	219,069	8,013,447		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(644,879)	6,224,866	28,199,157	(5,969,506)	(27,809,638)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,951,395	(480,716)	(2,497,459)	-	(2,973,220)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,006,409	5,525,081	17,988,358	(5,750,437)	(22,769,411)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(562,557)	(562,557)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>676,724,409</u>	<u>17,120,272</u>	<u>6,673,084</u>	<u>61,491,607</u>	<u>244,750,976</u>	<u>346,688,470</u>		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,383,896	4,478,441	-	587,873	228	317,354		رصيد بداية السنة
2,130,436	27,493	-	2,080,276	377	22,290		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,635,033)	(985,969)	-	(632,434)	-	(16,630)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(72,002)	-	(9,346)	-	81,348		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(103,997)	9	190,575	(9)	(86,578)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	42,766	-	(34,638)	-	(8,128)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(133,233)	9	146,591	(9)	(13,358)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,111,522	953,303	16	359,107	1,416	(202,320)		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(164,413)	(164,413)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>6,826,408</u>	<u>4,175,622</u>	<u>25</u>	<u>2,541,413</u>	<u>2,012</u>	<u>107,336</u>		إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى:

2017	2018						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
34,971,287	26,079,425	-	-	-	-	26,079,425	2
59,120,004	106,103,920	-	-	2,662,885	-	103,441,035	3
149,902,325	222,256,056	-	-	8,371,855	-	213,884,201	4
87,578,284	194,934,111	406,352	-	5,381,781	-	189,145,978	5
193,460,710	198,937,803	-	-	18,300,519	-	180,637,284	6
172,797,885	142,123,553	-	-	110,438,782	-	31,684,771	7
-	26,397,693	26,397,693	-	-	-	-	8
259,274,471	60,342,294	42,946,270	-	17,190,305	-	205,719	غير مصنف
957,104,966	977,174,855	69,750,315	-	162,346,127	-	745,078,413	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
957,104,966	70,757,593	-	129,795,529	-	756,551,844	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
282,095,139	4,100,693	-	12,492,127	-	265,502,319	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(251,535,585)	(7,831,624)	-	(64,387,555)	-	(179,316,406)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(10,080,825)	-	10,080,825	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(338,310)	-	104,451,004	-	(104,112,694)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	13,551,628	-	(9,924,153)	-	(3,627,475)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	13,213,318	-	84,446,026	-	(97,659,344)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(10,489,665)	(10,489,665)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
977,174,855	69,750,315	-	162,346,127	-	745,078,413	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
67,171,212	55,460,458	-	3,041,846	-	8,668,908	-	رصيد بداية السنة
8,683,792	2,364,709	-	146,083	-	6,173,000	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(5,788,040)	(2,253,505)	-	(625,013)	-	(2,909,522)	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(576,384)	-	576,384	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(89,354)	-	1,090,213	-	(1,000,859)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	120,775	-	(96,227)	-	(24,548)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	31,421	-	417,602	-	(449,023)	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,485,816	3,496,669	-	(1,349,826)	-	(661,027)	-	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,620,117)	(9,620,117)	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
61,932,663	49,479,635	-	1,630,692	-	10,822,336	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

2017	2018						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
المجموع	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	1
737,762	371,505	-	-	-	-	371,505	2
30,411,754	28,908,811	-	-	405,822	-	28,502,989	3
28,334,296	29,946,337	-	-	2,797,663	-	27,148,674	4
19,271,397	23,458,445	-	-	1,262,702	-	22,195,743	5
25,687,388	19,186,482	-	-	3,224,559	-	15,961,923	6
20,877,903	11,980,540	-	-	6,816,463	-	5,164,077	7
-	7,467,396	7,467,396	-	-	-	-	8
6,013,020	20,881,384	6,810,938	375,206	1,418,141	12,277,099	-	غير مصنف
131,333,520	142,200,900	14,278,334	375,206	15,925,350	12,277,099	99,344,911	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	107,855,470	3,845,870	11,009,349	382,373	8,240,458	131,333,520
التعرضات الجديدة خلال السنة	32,758,762	11,409,903	7,342,720	332,928	1,900,523	53,744,836
التعرضات المسددة خلال السنة	(27,358,474)	(2,857,959)	(9,333,491)	(301,198)	(2,853,248)	(42,704,370)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,258,474	-	(1,250,598)	-	(7,876)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,283,981)	(76,787)	11,311,789	76,787	(27,808)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,885,340)	(43,928)	(3,154,419)	(115,684)	7,199,371	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(13,910,847)	(120,715)	6,906,772	(38,897)	7,163,687	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التعرضات المعدومة	-	-	-	-	(173,086)	(173,086)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	99,344,911	12,277,099	15,925,350	375,206	14,278,334	142,200,900

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي	إجمالي	تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	644,294	7,473	150,748	986	4,102,611	4,906,112
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	185,843	51,939	69,719	15,322	372,106	694,929
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(379,538)	(14,168)	(60,835)	(496)	(532,758)	(987,795)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	16,239	-	(11,393)	-	(4,846)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(59,167)	(2,683)	85,158	2,683	(25,991)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(32,021)	(1,559)	(66,975)	(4,068)	104,623	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(74,949)	(4,242)	6,790	(1,385)	73,786	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(89,889)	20,867	41,522	3,237	2,239,953	2,215,690
خسارة التدني على التعرضات المعدومة	-	-	-	-	(40,159)	(40,159)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	285,761	61,869	207,944	17,664	6,215,539	6,788,777

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2017	2018						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
107,290,073	89,551,625	-	-	-	-	89,551,625	1
-	-	-	-	-	-	-	2
9,844,831	12,363,769	-	-	-	-	12,363,769	3
12,344,713	15,708,671	-	-	-	-	15,708,671	4
5,786,884	4,373,551	-	-	-	-	4,373,551	5
34,671	14,185,767	-	-	-	-	14,185,767	6
6,657	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
14	111,521	-	-	-	-	111,521	غير مصنف
135,307,843	136,294,904	-	-	-	-	136,294,904	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
135,307,843	-	-	-	-	135,307,843	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
20,648,517	-	-	-	-	20,648,517	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(19,661,456)	-	-	-	-	(19,661,456)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
136,294,904	-	-	-	-	136,294,904	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
83,078	-	-	-	-	-	83,078
280,000	-	-	-	-	-	280,000
(186)	-	-	-	-	-	(186)
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
(15,651)	-	-	-	-	-	(15,651)
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
347,241	-	-	-	-	-	347,241

10. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند ما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
26,751,131	22,038,515	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
4,126,605	6,492,405	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
30,877,736	28,530,920	

- بلغت الخسائر المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ 170,199 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (1,117,743 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه مبلغ 1,026,133 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (938,772 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
33,352,441	47,858,829	سندات خزينة أجنبية
46,058,847	63,262,689	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
496,187,965	614,264,340	سندات مالية حكومية وبكفالتها
43,487,500	41,175,000	سندات واسناد قروض شركات
619,086,753	766,560,858	
-	618,668	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
-	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
1,390,625	250,000	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
617,696,128	765,692,190	
		تحليل السندات:
618,000,425	746,889,318	ذات عائد ثابت
1,086,328	19,671,540	ذات عائد متغير
619,086,753	766,560,858	المجموع
		تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
616,099,253	766,310,858	المرحلة الأولى
-	-	المرحلة الثانية
2,987,500	250,000	المرحلة الثالثة
619,086,753	766,560,858	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

31 كانون الثاني 2018				المجموع
المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
616,099,253	-	2,987,500	619,086,753	الإجمالي كما في بداية السنة
263,084,420	-	-	263,084,420	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(112,872,815)	-	(2,737,500)	(115,610,315)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
766,310,858	-	250,000	766,560,858	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة:

2017	2018				
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
843,125	1,390,625	1,390,625	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	235,192	-	-	235,192	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
843,125	1,625,817	1,390,625	-	235,192	الرصيد المعدل في بداية السنة
-	411,505	-	-	411,505	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	(1,178,787)	(1,140,625)	-	(38,162)	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	10,133	-	-	10,133	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
547,500	-	-	-	-	المقتطع خلال الفترة من الايرادات
1,390,625	868,668	250,000	-	618,668	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

12. استثمار في شركة حليفة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
2017	2018				
دينار	دينار				
377,262	376,618	صناعية	%25	الأردن	الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة

2017	2018	
دينار	دينار	
-	377,262	رصيد بداية السنة
370,362	-	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
16,900	8,356	حصة المجموعة من أرباح السنة
(10,000)	(9,000)	توزيعات نقدية مقبوضة
377,262	376,618	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
1,905,096	1,907,964	مجموع الموجودات
(396,052)	(401,492)	مجموع المطلوبات
1,509,044	1,506,472	صافي الموجودات

13. ممتلكات ومعدات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	20,678,588	22,629,802	45,384,622	1,204,497	12,007,837	101,905,346
إضافات	300,443	-	9,310,298	280,995	3,633,976	13,525,712
استيعادات	-	(118,112)	(987,950)	(174,027)	(538,478)	(1,818,567)
الرصيد في نهاية السنة	20,979,031	22,511,690	53,706,970	1,311,465	15,103,335	113,612,491
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	-	6,902,105	21,816,001	632,203	7,334,621	36,684,930
استهلاك السنة	-	425,784	5,086,291	170,888	2,024,851	7,707,814
استيعادات	-	(118,082)	(361,018)	(129,130)	(486,569)	(1,094,799)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	7,209,807	26,541,274	673,961	8,872,903	43,297,945
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	20,979,031	15,301,883	27,165,696	637,504	6,230,432	70,314,546
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	2,847,973	-	1,323,666	4,171,639
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	20,979,031	15,301,883	30,013,669	637,504	7,554,098	74,486,185

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	14,761,236	9,138,250	28,324,870	851,076	6,940,677	60,016,109
الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي*	4,893,557	13,403,439	11,281,916	302,944	2,793,001	32,674,857
إضافات	1,023,795	107,572	6,482,861	396,000	2,623,107	10,633,335
استيعادات	-	(19,459)	(705,025)	(345,523)	(348,948)	(1,418,955)
الرصيد في نهاية السنة	20,678,588	22,629,802	45,384,622	1,204,497	12,007,837	101,905,346
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	-	5,587,863	11,047,674	555,406	4,446,863	21,637,806
الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي	-	899,596	6,530,073	156,748	1,617,349	9,203,766
استهلاك السنة	-	431,679	4,629,830	149,812	1,615,245	6,826,566
استيعادات	-	(17,033)	(391,576)	(229,763)	(344,836)	(983,208)
الرصيد في نهاية السنة	-	6,902,105	21,816,001	632,203	7,334,621	36,684,930
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	20,678,588	15,727,697	23,568,621	572,294	4,673,216	65,220,416
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات**	196,000	-	5,110,813	-	440,831	5,747,644
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	20,874,588	15,727,697	28,679,434	572,294	5,114,047	70,968,060

* يتضمن هذا البند الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة الناتجة عن استحواذ على بنك صفوة الإسلامي (إيضاح 43).

** تتضمن دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات بمبلغ 1,070,727 دينار ناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي.

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 15,167,630 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (10,508,522 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

14. موجودات غير ملموسة - بالصادفي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الشهرة *	ودائع العملاء	رخصة بنك (قيمة عادلة) *	أنظمة حاسوب وبرامج	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
20,945,239	1,380,512	3,124,167	9,928,000	6,512,560	الرصيد في بداية السنة
4,558,579	-	-	-	4,558,579	إضافات
(3,317,537)	-	(624,833)	-	(2,692,704)	الإطفاء للسنة
22,186,281	1,380,512	2,499,334	9,928,000	8,378,435	الرصيد في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017					
5,891,223	-	-	-	5,891,223	الرصيد في بداية السنة
16,800,078	1,380,512	3,749,000	9,928,000	1,742,566	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي *
1,760,039	-	-	-	1,760,039	إضافات
(3,506,101)	-	(624,833)	-	(2,881,268)	الإطفاء للسنة
20,945,239	1,380,512	3,124,167	9,928,000	6,512,560	الرصيد في نهاية السنة

* تمثل هذه البنود الموجودات غير الملموسة نتيجة استحواذ المجموعة على بنك صفوة الإسلامي خلال عام 2017، بالإضافة إلى ذلك يمثل بند الموجودات غير الملموسة (أخرى) القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء بنك صفوة الإسلامي (إيضاح 43).

15. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
10,592,220	12,963,625	فوائد وإيرادات برسم القبض
3,803,129	4,099,033	مصرفات مدفوعة مقدماً
31,992,554	40,501,004	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة *
161,360	69,571	شيكات مقاصة
18,434	213,790	حوالات وشيكات برسم التحصيل
5,174,311	4,865,274	تأمينات كفالات مدفوعة
6,793,343	19,636,744	أوراق تجارية مخصصة
3,766,412	5,364,702	أخرى
62,301,763	87,713,743	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها، والبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة إلى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
27,414,157	31,992,554	رصيد بداية السنة
3,969,355	-	الرصيد المضاف من الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
4,110,783	12,186,490	إضافات
(1,748,273)	(3,413,659)	استبعادات
(1,753,468)	(264,381)	(خسارة) التدني
31,992,554	40,501,004	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:
1,593,330	3,690,239	رصيد بداية السنة
343,441	-	الرصيد المضاف من الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
1,753,468	200,000	المضاف خلال السنة
-	64,381	المقتطع من صندوق مواجهة المخاطر / شركة تابعة
3,690,239	3,954,620	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة مبلغ 1,313,575 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات مبلغ 2,641,045 دينار كما في 31 كانون الأول 2018.

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

2017			2018			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
34,416,868	34,416,840	28	59,543,501	59,276,955	266,546	حسابات جارية وتحت الطلب
24,457,052	21,457,052	3,000,000	37,144,327	34,144,327	3,000,000	ودائع لأجل
58,873,920	55,873,892	3,000,028	96,687,828	93,421,282	3,266,546	المجموع

17. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018				
267,566,939	180,788,367	88,564,540	1,601,014	538,520,860
549,342,450	19,539,458	6,199,819	767,389	575,849,116
887,002,197	481,432,204	92,465,559	187,769,788	1,648,669,748
203,545,539	1,418,000	7,946,282	13,000,000	225,909,821
1,907,457,125	683,178,029	195,176,200	203,138,191	2,988,949,545
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017				
254,620,894	231,955,524	71,692,522	3,873,495	562,142,435
512,087,556	10,126,781	6,327,419	17,110,550	545,652,306
795,684,084	328,202,529	91,862,127	184,661,100	1,400,409,840
153,655,116	15,379,000	6,097,224	8,000,000	183,131,340
1,716,047,650	585,663,834	175,979,292	213,645,145	2,691,335,921

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 203,138,191 دينار أي ما نسبته 6.80% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (213,645,145 دينار أي ما نسبته 7.94% كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 564,675,631 دينار أي ما نسبته 18.89% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (573,155,164 دينار أي ما نسبته 21.30% كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 1,974,041 دينار أي ما نسبته 0.07% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (1,068,100 دينار أي ما نسبته 0.04% كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت الودائع الجامدة 55,457,285 دينار أي ما نسبته 1.86% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (65,946,533 دينار أي ما نسبته 2.45% كما في 31 كانون الأول 2017).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 777,719,768 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2018.

18. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
98,837,068	87,115,535	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
101,187,443	43,760,287	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
4,015,146	5,106,274	تأمينات التعامل بالهامش
6,049,053	5,832,440	تأمينات أخرى
210,088,710	141,814,536	المجموع

19. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	المبلغ دينار	عدد الأقساط		استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
		الكلية	المتبقية			
إقتراض من البنك المركزي الأردني *	28,699,815	5419	3524	شهرية	كمبيالات بنكية	%1.00 - %2.25
إقتراض من البنك المركزي الأردني *	381,197	34	9	ربع سنوية	كمبيالة بنكية	%1.75 - %2.25
إقتراض من البنك المركزي الأردني *	55,004	3	1	سنوية	كمبيالة بنكية	%2.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير **	5,400,000	40	36	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	كمبيالة بنكية	%4.370
إقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	2,370,000	15	12	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	%2.500
إقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,589,016	84	84	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	%3.000
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ****	4,385,713	14	9	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	%5.750
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)	40,000,000	4	4	دفعة واحدة	كمبيالات بنكية	%4.50 - %6.0
	2,355,517	697	573	شهرية / ربع سنوية	-	%6.00 - %7.5
المجموع	85,236,262					

31 كانون الأول 2017	المبلغ دينار	عدد الأقساط		استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
		الكلية	المتبقية			
إقتراض من البنك المركزي الأردني	28,717,090	4595	3118	شهرية	كمبيالات بنكية	%1.00 - %2.75
إقتراض من البنك المركزي الأردني	312,500	16	15	ربع سنوية	كمبيالة بنكية	%2.25
إقتراض من البنك المركزي الأردني	1,677,508	4	4	دفعة واحدة	كمبيالة بنكية	%1.75
إقتراض من البنك المركزي الأردني	110,008	4	3	سنوية	كمبيالة بنكية	%2.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	6,000,000	40	40	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	كمبيالة بنكية	لايبر 6 أشهر + %1.8
إقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2,790,000	15	14	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	%2.50
إقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1,589,151	84	84		كمبيالة بنكية	%3.00
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	6,578,571	14	12	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	%5.25
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	40,000,000	4	4	دفعة واحدة	كمبيالات بنكية	%4.5 - %6.00
بنك محلي (يعود لشركة تابعة)	437,167	48	47	شهرية / ربع سنوية	-	%6.00
المجموع	88,211,995					

- جميع المبالغ المقترضة لها دفعات ثابتة.

* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك المركزي الأردني لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 3.75% إلى 6.5%.

** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 7% إلى 11.75%.

*** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 6% إلى 8.25%.

**** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بسعر يتراوح من 7.25% إلى 9.25%.

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للعام 2018	رصيد بداية السنة	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	23,818	-	-	8,554	15,264	-
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	210,797	-	774,953	42,161	30,980	912,609
مخصصات التزامات أخرى	-	-	320,000	-	-	320,000
المجموع	234,615	-	1,094,953	50,715	46,244	1,232,609
للعام 2017	رصيد بداية السنة	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	23,818	-	-	-	23,818
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	42,516	60,785	112,496	-	5,000	210,797
المجموع	42,516	84,603	112,496	-	5,000	234,615

21. ضريبة الدخل**أ. مخصص ضريبة الدخل**

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
10,595,594	14,773,872	رصيد بداية السنة
2,438,733	-	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
(17,920,819)	(18,402,776)	ضريبة الدخل المدفوعة
17,226,452	20,974,275	ضريبة الدخل المستحقة
2,433,912	853,748	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
14,773,872	18,199,119	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
17,226,452	20,974,275	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
2,433,912	853,748	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(2,314,903)	(383,726)	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
17,345,461	21,444,297	

ب. موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018						موجودات ضريبية مؤجلة
	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحيرة	أثر تطبيق معيار رقم (9)	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
731,010	1,577,289	(2,295,554)	308,541	3,064,880	-	460,785	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(31,644)	212,589	(101,929)	457,395	991,531	-	432,207	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
481,340	-	-	-	1,375,256	-	1,375,256	مخصص التسهيلات والتمويلات الائتمانية تحت المراقبة
1,291,583	1,478,291	3,890,239	200,000	-	-	3,690,239	مخصص عقارات مستملكة
892,314	1,139,998	2,999,996	2,999,996	2,549,468	-	2,549,468	مخصص مكافآت
80,937	58,583	154,165	-	77,083	-	231,248	مصاريف صيانة رأسمالية 2012
45,330	32,811	86,344	-	43,171	-	129,515	مصاريف صيانة رأسمالية 2013
73,779	346,791	912,609	774,953	73,141	-	210,797	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
413,909	135,489	356,550	356,550	1,182,598	-	1,182,598	مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية
122,187	-	-	-	349,106	-	349,106	مخصص عام
-	6,405,905	16,857,646	-	767,098	17,624,744	-	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
8,336	-	-	-	23,818	-	23,818	مخصص تعويض نهاية الخدمة
450,000	570,000	1,500,000	-	-	-	1,500,000	مصاريف قانونية
4,559,081	11,957,746	24,360,066	5,097,435	10,497,150	17,624,744	12,135,037	المجموع

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

موجــــــــــــــــودات		
31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
1,602,674	4,559,081	رصيد بداية السنة
599,815	-	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
-	6,168,660	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
2,202,489	10,727,741	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
2,894,248	3,430,248	المضاف
(537,656)	(2,200,243)	المستبعد
4,559,081	11,957,746	رصيد نهاية السنة

ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

2017	2018	
دينار	دينار	
52,144,544	62,530,208	الربح المحاسبي
(7,988,082)	(10,224,635)	أرباح غير خاضعة للضريبة
7,593,115	8,482,830	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(115,004)	(155,925)	خسائر مدورة سنوات سابقة
51,634,573	60,632,478	الربح الضريبي
%33.26	%34.29	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج أعمال بنك الاتحاد حتى عام 2014.
- قام بنك الاتحاد (الشركة الأم) بتقديم الإقرار الضريبي للأعوام 2015، 2016 و 2017. هذا ويوجد قضية منظورة في محكمة البداية تخص عام 2015 ولم يصدر بها قرار بعد. ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك عن عام 2016 و 2017 بعد.
- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى عام 2013 لبنك صفاة الإسلامي (شركة تابعة) ، وفيما يتعلق بالأعوام 2014 و 2015 فقد تم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وهي منظورة أمام المحكمة، حيث قامت الدائرة بعدم قبول مصاريف قانونية للأعوام المذكورة بالإضافة إلى عدم تنزيل أرباح بيع أراضي على اعتبار أنها دخل من أرباح رأسمالية. هذا وتم إجراء تسوية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات قبل نهاية العام 2018 بخصوص جزء من هذه القضية يتعلق بإيراد بيع عقار مستملك خلال العام 2015. تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام 2016 و 2017 ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى عام 2014 وعام 2016 و 2017.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي حتى عام 2016.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 38% و 13% وفي تقدير إدارة البنك أن هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلاً.

22. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
21,748,139	27,373,621	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,205,293	1,341,001	إيرادات مقبوضة مقدماً
194,978	355,329	ذمم دائنة
6,633,949	8,157,279	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
9,367	477,596	حوالات واردة
4,172,457	7,380,522	شيكات برسم الدفع
5,344,209	3,834,712	رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
-	3,294,904	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
10,936,795	16,487,125	مطلوبات أخرى
50,245,187	68,702,089	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
939,864,566	2,200,238	-	10,057,049	-	927,607,279	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
634,151,296	1,504,488	-	28,678,215	-	603,968,593	التعرضات الجديدة خلال السنة
(651,547,420)	(1,738,985)	-	(9,117,077)	-	(640,691,358)	التعرضات المستحقة
1,469,908	-	-	(99,163)	-	1,569,071	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	10,685,336	-	(10,685,336)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	245,315	-	-	-	(245,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
923,938,350	2,211,056	-	40,204,360	-	881,522,934	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
4,760,721	1,981,057	-	133,182	-	2,646,482	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
4,760,721	1,981,057	-	133,182	-	2,646,482	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
3,006,544	723,619	-	115,647	-	2,167,278	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(4,252,296)	(1,981,057)	-	(103,329)	-	(2,167,910)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(6,274)	-	6,274	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	70,843	-	(70,843)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,860	-	-	-	(1,860)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة - تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(220,065)	1,746	-	(9,440)	-	(212,371)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
3,294,904	727,225	-	200,629	-	2,367,050	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2017	2018						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	11,000	-	-	-	-	11,000	1
2,275,834	20,060,255	-	-	-	-	20,060,255	2
36,952,337	28,037,600	-	-	-	-	28,037,600	3
15,173,625	18,931,531	-	-	41,801	-	18,889,730	4
33,977,015	27,515,289	-	-	47,500	-	27,467,789	5
29,649,859	29,958,989	-	-	1,747,968	-	28,211,021	6
11,979,620	10,452,088	-	-	4,935,904	-	5,516,184	7
-	1,095,348	1,095,348	-	-	-	-	8
48,414,698	40,072,386	1,115,708	-	14,671,595	-	24,285,083	غير مصنف
178,422,988	176,134,486	2,211,056	-	21,444,768	-	152,478,662	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
178,422,988	2,200,238	-	1,033,932	-	175,188,818	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
20,712,467	1,504,488	-	13,102,862	-	6,105,117	التعرضات الجديدة خلال السنة
(23,000,969)	(1,738,985)	-	(625,509)	-	(20,636,475)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(260,440)	-	260,440	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	8,193,923	-	(8,193,923)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	245,315	-	-	-	(245,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
176,134,486	2,211,056	-	21,444,768	-	152,478,662	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
2,547,271	1,981,057	-	5,259	-	560,955	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)
2,547,271	1,981,057	-	5,259	-	560,955	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
834,019	723,619	-	7,053	-	103,347	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,084,322)	(1,981,057)	-	(2,298)	-	(100,967)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,155)	-	1,155	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	61,841	-	(61,841)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,860	-	-	-	(1,860)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,404)	1,746	-	7,531	-	(65,681)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,240,564	727,225	-	78,231	-	435,108	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2017	2018						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	335,032	-	-	-	-	335,032	1
19,823,263	73,220,389	-	-	-	-	73,220,389	2
8,811,980	80,017,261	-	-	-	-	80,017,261	3
6,434,136	49,051,819	-	-	-	-	49,051,819	4
38,001,561	68,933,336	-	-	-	-	68,933,336	5
23,968,922	63,799,011	-	-	73,507	-	63,725,504	6
16,824,667	13,020,539	-	-	3,671,650	-	9,348,889	7
-	-	-	-	-	-	-	8
269,606,880	84,062,533	-	-	5,457,342	-	78,605,191	غير مصنف
383,471,409	432,439,920	-	-	9,202,499	-	423,237,421	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
383,471,409	-	-	8,364,920	-	375,106,489	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
365,793,180	-	-	7,045,956	-	358,747,224	التعرضات الجديدة خلال السنة
(318,294,577)	-	-	(7,971,413)	-	(310,323,164)	التعرضات المستحقة
1,469,908	-	-	734,954	-	734,954	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,028,082	-	(1,028,082)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
432,439,920	-	-	9,202,499	-	423,237,421	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
1,472,030	-	-	124,191	-	1,347,839	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,472,030	-	-	124,191	-	1,347,839	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
1,794,429	-	-	87,256	-	1,707,173	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,511,721)	-	-	(100,552)	-	(1,411,169)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,735)	-	4,735	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,858	-	(4,858)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(136,528)	-	-	(14,102)	-	(122,426)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,618,210	-	-	96,916	-	1,521,294	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات وقبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2017	2018						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
20,983,071	33,901,758	-	-	-	-	33,901,758	2
62,497,045	25,575,116	-	-	-	-	25,575,116	3
65,771,076	57,640,852	-	-	-	-	57,640,852	4
47,939,817	80,096,193	-	-	-	-	80,096,193	5
18,260,465	32,920,540	-	-	-	-	32,920,540	6
11,704,888	2,984,893	-	-	179,490	-	2,805,403	7
-	-	-	-	-	-	-	8
150,813,807	82,244,592	-	-	9,377,603	-	72,866,989	غير مصنف
377,970,169	315,363,944	-	-	9,557,093	-	305,806,851	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
377,970,169	-	-	658,197	-	377,311,972	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
247,645,649	-	-	8,529,397	-	239,116,252	التعرضات الجديدة خلال السنة
(310,251,874)	-	-	(520,155)	-	(309,731,719)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(573,677)	-	573,677	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,463,331	-	(1,463,331)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
315,363,944	-	-	9,557,093	-	305,806,851	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
741,420	-	-	3,732	-	737,688	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
741,420	-	-	3,732	-	737,688	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
378,096	-	-	21,338	-	356,758	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(656,253)	-	-	(479)	-	(655,774)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(384)	-	384	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,144	-	(4,144)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(27,133)	-	-	(2,869)	-	(24,264)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
436,130	-	-	25,482	-	410,648	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

23. رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 160 مليون دينار موزعاً على 160 مليون سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2018 و31 كانون الأول 2017.

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 و31 كانون الأول 2017.

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 16,000,000 دينار عن عام 2017 (12,500,000 دينار عن العام 2016).

24. الاحتياطات

إن تفاصيل الاحتياطات كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 هي كما يلي:

أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ج. احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
	2017	2018	
	دينار	دينار	
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني	14,034,670	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	42,668,849	49,410,187	احتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	1,191,589	(727,049)	احتياطي القيمة العادلة

25. الأرباح المقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي 14% من رأس مال البنك أي ما يعادل 22,400,000 دينار وبلغت نسبة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين في العام السابق 10% من رأس مال البنك أي ما يعادل مبلغ 16,000,000 دينار.

بلغت الأرباح القابلة للتوزيع حوالي 41 مليون دينار.

26. احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
1,555,417	1,191,589	الرصيد في بداية السنة
-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,555,417	1,191,589	الرصيد المعدل في بداية السنة كما في أول كانون الثاني 2018
(1,523,260)	(2,932,070)	أرباح (خسائر) غير متحققة
41,689	846,279	موجودات ضريبية مؤجلة
-	-	المحول إلى الاحتياطيات
1,117,743	167,153	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,191,589	(727,049)	الرصيد في نهاية السنة

27. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
35,055,974	43,243,353	الرصيد في بداية السنة
-	14,034,670	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
-	(17,707,818)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات (ECL) نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
-	6,168,660	أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة
35,055,974	45,738,865	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
31,364,269	35,736,582	الربح للسنة
(1,117,743)	(167,153)	(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(8,971,844)	(11,749,096)	المحول إلى الاحتياطيات
(12,500,000)	(16,000,000)	أرباح موزعة
(587,303)	-	رسوم زيادة رأس المال
-	6,851	أثر استبعاد شركة تابعة
43,243,353	53,566,049	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 82,382 دينار والذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- يحظر التصرف بمبلغ 11,957,746 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2018 (4,559,081 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.
- يحظر التصرف بمبلغ يوازي احتياطي القيمة العادلة السالب والبالغ 727,049 دينار.

أثر التطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2018:

البند	موجودات	مطلوبات
	ضريبية مؤجلة	ضريبية مؤجلة
	دينار	دينار
الزيادة (النقص) الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات (ECL)	6,168,660	-
إعادة تصنيف الموجودات المالية	-	-

28. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من الأول كانون الثاني 2018 والذي تطلب من البنك احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية وفيما يلي تفاصيل هذا البند:

	2018	2017
	دينار	دينار
أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(83,843)	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(744,309)	547,500
تسهيلات ائتمانية مباشرة	13,064,868	15,229,285
ارتباطات والتزامات محتملة	(1,300,904)	-
	10,935,812	15,776,785

29. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

31 كانون الأول 2018

اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات
بنك صفوة الإسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الإسلامي)	الأردن	64.16%	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية	5,000,000
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	الأردن	42.00%	تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	1,648,445

ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصرة للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2017	31 كانون الأول 2018	
دينار	دينار	
926,008,691	1,078,226,197	موجودات مالية
30,723,486	34,908,755	موجودات أخرى
956,732,177	1,113,134,952	إجمالي الموجودات
796,612,440	943,501,419	مطلوبات مالية
21,974,247	28,338,551	مطلوبات أخرى
818,586,687	971,839,970	إجمالي المطلوبات
138,145,490	141,294,982	حقوق الملكية
956,732,177	1,113,134,952	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
88,355,989	90,376,684	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين
(468,004)	128,928	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
87,887,985	90,505,612	مجموع حقوق غير المسيطرين

ب. قائمة الدخل المختصرة للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2017	31 كانون الأول 2018	
دينار	دينار	
36,149,557	43,150,943	إجمالي الدخل
5,713,955	8,350,661	الربح للسنة
5,713,379	8,321,979	مجموع الدخل الشامل
3,665,665	5,339,326	الحصة العائدة إلى غير المسيطرين
(231,221)	1,289,279	حصة غير المسيطرين في أرباح (خسائر) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
3,434,444	6,628,605	حقوق غير المسيطرين

30. الفوائد والعوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
1,040,007	1,154,574	حسابات جارية مدينة
28,803,199	36,162,776	قروض وكمبيالات
1,304,124	1,202,149	بطاقات ائتمانية
41,830,891	53,040,298	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
9,652,680	9,580,213	حسابات جارية مدينة
57,323,240	59,488,439	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2,897,509	3,273,069	حسابات جارية مدينة
7,415,507	8,600,437	قروض وكمبيالات
		الحكومة والقطاع العام
872,863	810,495	أرصدة لدى البنك المركزي
1,955,179	3,146,088	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
415,970	48,670	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
25,661,508	30,686,797	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
342,573	804,677	أخرى
<u>186,859,033</u>	<u>216,761,089</u>	

31. الفوائد والمصاريف المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
1,354,308	1,862,618	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
1,071,645	907,186	حسابات جارية وتحت الطلب
6,453,230	7,008,603	ودائع توفير
49,130,145	60,096,814	ودائع لآجل وخاضعة للإشعار
5,706,236	9,698,042	شهادات إيداع
2,776,029	2,735,637	تأمينات نقدية
2,597,660	3,268,683	أموال مقترضة
3,079,806	3,231,428	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
<u>72,169,059</u>	<u>88,809,011</u>	

32. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
4,748,536	7,290,667	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
9,956,637	9,193,251	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
7,434,979	8,316,506	أخرى
(741,107)	(951,020)	ينزل: عمولات مدينة
21,399,045	23,849,404	صافي إيرادات العمولات

33. أرباح العملات الأجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
2,729,208	3,939,443	ناتجة عن التداول / التعامل
2,796,196	1,914,563	ناتجة عن التقييم
5,525,404	5,854,006	

34. (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) أرباح غير متحققة	(خسائر) أرباح متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				2018
39,774	-	19,429	20,345	أدونات خزينة وسندات
(3,111,687)	161,637	(1,005,135)	(2,268,189)	أسهم شركات
658,071	-	-	658,071	مشتقات مالية
(41,955)	-	(17,193)	(24,762)	صناديق استثمارية
(2,455,797)	161,637	(1,002,899)	(1,614,535)	
				2017
115,960	-	-	115,960	أدونات خزينة وسندات
2,766,270	194,806	(46,304)	2,617,768	أسهم شركات
(2,382)	-	-	(2,382)	مشتقات مالية
478,511	-	478,511	-	صناديق استثمارية
3,358,359	194,806	432,207	2,731,346	

35. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
938,772	1,026,133	عوائد توزيعات أسهم الشركات

36. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
124,535	144,622	إيجار صناديق الأمانات
85,121	107,157	حسابات جامدة
-	208,038	أرباح بيع موجودات مستملكة
321,029	298,720	إيرادات البوندد
375,292	322,480	إيرادات ديون معدومة مستردة
120,000	55,468	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
175,452	200,711	إيرادات أخرى
1,201,429	1,337,196	

37. نفقات موظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
31,252,997	33,518,579	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
3,342,818	3,609,843	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,280,000	1,372,538	مساهمة البنك في صندوق الادّخار
1,403,009	1,587,423	نفقات طبية
329,732	326,608	مياومات السفر
812,160	736,691	نفقات تدريب الموظفين
27,317	80,525	ملابس المستخدمين
1,211,172	1,704,228	حوافز بيعية وتسويقية
200,644	180,612	نفقات التأمين على حياة الموظفين
120,990	6,024	أخرى
39,980,839	43,123,071	

38. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
2,053,363	2,117,044	بريد وهاتف ورويتير
1,249,199	1,159,377	لوازم قرطاسية ومطبوعات
3,511,546	3,894,694	الإيجارات
1,461,754	1,274,053	كهرباء ومياه ومحروقات
5,634,548	7,529,647	إصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
713,005	805,888	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
2,430,230	1,664,303	أتعاب محاماة وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,479,558	1,172,793	رسوم حكومية ورخص مهن
268,463	315,651	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,244,851	1,275,991	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
4,731,743	5,067,065	دعاية وإعلان
667,894	957,227	اشتراكات وتبّعات
110,000	108,438	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,477,930	1,363,017	أخرى
27,034,084	28,705,188	

39. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
31,364,269	35,736,582	الربح للسنة - قائمة (ب)
150,364,284	160,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم *
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0.209	0.223	أساسي ومخفض

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لحصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك على عدد الأسهم المصرح بها للعام 2018 وتم احتساب المتوسط المرجح للعام 2017 بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم من تاريخ الزيادة برأس المال.

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
338,311,743	333,205,500	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
326,075,874	248,406,070	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
55,873,920	85,187,828	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
8,497,494	9,234,477	أرصدة مقيدة السحب
600,016,203	487,189,265	

41. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الاسمية لها حسب آجالها.

2018							آجال القيمة الاسمية حسب الاستحقاق
قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع القيمة الاسمية	خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
379,397	64,516	50,551,832	34,672,955	15,878,877	-	-	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
20,150	103,747	20,561,000	-	2,127,000	18,434,000	-	عقود مبادلة أسعار الفائدة
122,458	334,016	109,623,864	101,464,913	8,158,951	-	-	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
522,005	502,279						
2017							آجال القيمة الاسمية حسب الاستحقاق
قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع القيمة الاسمية	خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
153,362	136,895	36,066,406	25,565,776	7,600,950	2,899,680	-	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
849	19,841	9,926,000	3,545,000	-	6,381,000	-	عقود مبادلة أسعار الفائدة
201,832	79,068	80,534,667	80,534,667	-	-	-	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
356,043	235,804						

- تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

42. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

رأس مال الشركة		نسبة الملكية %	اسم الشركة
2017	2018		
دينار	دينار		
113,039,028	113,039,028	58	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
100,000,000	100,000,000	35.8	بنك صفوة الإسلامي
5,000,000	5,000,000	100	شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية
5,000,000	7,500,000	100	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما ورد أدناه:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2017	2018	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:

38,748,195	48,909,746	42,909,439	950,000	3,543,392	1,506,915	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
21,131,537	91,952,412	6,537,405	7,607,732	2,565,583	75,241,692	الودائع
33,281	192,603	-	192,603	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

247,157	2,024,165	1,614,209	409,956	-	-	اعتمادات
145,024	3,680,288	3,680,288	-	-	-	قبولات
4,432,629	13,960,278	11,353,278	2,589,000	-	18,000	كفالات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2017	2018
دينار	دينار

عناصر قائمة الدخل الموحدة:

3,613,368	3,099,563	2,803,234	51,745	189,671	54,913	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
1,200,843	2,121,000	175,434	28,151	28,855	1,888,560	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة

معلومات إضافية

1,917	-	-	-	-	-	تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
31	-	-	-	-	-	مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة

- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 3.5% إلى 17% ، وتتراوح أسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.5% إلى 4.75%.

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
5,375,095	5,056,160	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
1,302,777	1,303,483	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
6,677,872	6,359,643	المجموع

43. شراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي

قامت الشركة التابعة (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار) المملوكة من قبل بنك الاتحاد بنسبة 58% في بداية شهر كانون الثاني 2017 بتملك حصة مسيطرة بلغت 61.8% من أسهم بنك صفوة الإسلامي مقابل 113 مليون دينار نقداً. وحيث أن البنك يمتلك السيطرة على الشركة التابعة وبنك صفوة الإسلامي فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم خلال العام 2017 الانتهاء من توزيع مبلغ الشراء وانعكس أثر ذلك على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

الجدول أدناه يلخص القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات لبنك صفوة الإسلامي بتاريخ الاستحواذ 3 كانون الثاني 2017 بعد إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في بنك الاتحاد:

القيمة الدفترية	تعديلات القيمة العادلة	القيمة العادلة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
204,028,358	-	204,028,358	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
28,530,937	-	28,530,937	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,092,827	-	5,092,827	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,695,710	-	1,695,710	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
47,904,288	-	47,904,288	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
370,362	-	370,362	استثمارات في شركات حليفة
600,599,852	-	600,599,852	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
24,541,817	2,763,337	21,778,480	ممتلكات ومعدات - بالصافي
1,742,566	-	1,742,566	موجودات غير ملموسة - بالصافي
599,815	-	599,815	موجودات ضريبية مؤجلة
6,569,373	-	6,569,373	موجودات أخرى
921,675,905	2,763,337	918,912,568	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
2,142,078	-	2,142,078	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
756,257,366	-	756,257,366	ودائع عملاء
8,224,198	-	8,224,198	تأمينات نقدية
84,603	-	84,603	مخصصات متنوعة
2,438,733	-	2,438,733	مخصص ضريبة الدخل
1,733,479	-	1,733,479	مطلوبات أخرى
770,880,457	-	770,880,457	مجموع المطلوبات
150,795,448	2,763,337	148,032,111	صافي الموجودات المستحوذ عليها
(65,562,636)	-	-	ينزل: حصة بنك الاتحاد من المبلغ المدفوع
(84,690,324)	-	-	حقوق غير المسيطرين
15,057,512			موجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ *

* إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	
9,928,000	رخصة بنك صفوة**
3,749,000	ودائع عملاء**
1,380,512	شهرة**
15,057,512	

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:	
230,417,217	صافي النقد المستحوذ من الشركة التابعة
(65,562,636)	صافي النقد المدفوع
164,854,581	صافي التدفقات النقدية

** قام البنك بتقييد عمليات توحيد الأعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك صفوة الإسلامي، وبعد اكتمال عملية توزيع مبلغ الشراء وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (3) وتم الاعتراف وتسجيل الأصول المعنوية المذكورة أعلاه (إيضاح 14).

44. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر واللائتمان لضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر واللائتمان والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك. تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر واللائتمان على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بقبول المخاطر في كافة أعمال البنك وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فإن دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الأمر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعية أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) وتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

3. التدقيق الداخلي:

إن دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطة تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حالة من حالات الخرق للنظام أو عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك أو الأسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى مدير إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول، الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

5. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعة سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعة أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعية المحفظة الائتمانية.
- إقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقف الاستثمار والمتاجرة والتداول.

6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية المدير العام وكل من مدراء وحدات الأعمال ومدير الإدارة المالية ومدير إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعة بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعة سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمة لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفؤ.
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعة للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربح والسيولة.

6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحدة مختصة تابعة لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية وإعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص. يبدأ دور هذه الوحدة بإدارة المخاطر القانونية الناتجة عن منح الائتمان حيث تقوم الوحدة وبالتعاون مع المستشار القانوني للبنك بالتأكد من استيفاء كافة عقود التسهيلات والضمانات لكامل الشروط القانونية التي تضمن حقوق البنك.

تقوم هذه الوحدة ومن خلال دورها المستقل بالتأكد من استيفاء كافة الشروط الخاصة بمنح الائتمان قبل تمكين المقرض من تنفيذ التسهيلات موضوع الموافقة الائتمانية وذلك انطلاقاً من أهمية وجود أكثر من جهة رقابية على هذا الإجراء عالي الحساسية.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن أن تشكل دلالة على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدينا حيث يمكننا هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن أن تنتج عن ذلك.

7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعية جيدة للتعرضات الائتمانية.

ويراعى في إدارة المحفظة أن تكون موزعة بشكل متوازن لتجنب أي تركيز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة إلى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد إلا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.

8. مخففات مخاطر الائتمان:

خطوة أساسية للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لأي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينية حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة إلى التطبيق الكفؤ للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

مخاطر العمليات:

تقوم الدائرة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى البنك يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر، للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية. وتقوم الدائرة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها البنك وبالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الدائرة بالتنسيق مع كافة دوائر البنك على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلاً وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الدائرة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول البنك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ويقوم موظف أمن المعلومات بالدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة وبالتنسيق مع دوائر البنك وخصوصاً دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدقيق الداخلي.

قامت الدائرة بتجهيز خطة الطوارئ واستمرارية العمل وجاري العمل على تجهيز موقع جديد بكامل المتطلبات حسب أفضل المعايير الدولية، لأهمية هذه الترتيبات في حال وقوع أزمات من الممكن أن تؤثر على سير أعمال البنك.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

ضمن إطار إدارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة إلى توضيح مكانم الضعف التي يواجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها أو تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.

آلية اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة، سواءً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.

حكمة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. أخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع استراتيجية البنك وهيكل مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة.

تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو أسوأ، وتالياً وصف مختصر لهذه الدرجات:

• تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه أرباح مؤكدة وإيراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. وأصوله تشهد انخفاضاً مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر أعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. أيضاً الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفترة من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي أدت إلى تصنيفها تحت المراقبة أو تخفيض تصنيفها الائتماني.

• دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانياً حيث أن استرداد التسهيلات استناداً لإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته أو تقديم ضمانات إضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتمالية لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• خسارة:

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلاً ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الأمر الذي لا يشجع البنك على القيام بإعدام الديون إعداماً نهائياً وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

القواعد العامة التي يتم اتباعها في معالجة الديون المتعثرة:

- أي جدولة مقترحة يجب أن تستند إلى قدرة العميل على الالتزام بها، ذلك أن هدف البنك يجب أن يستند إلى استرداد أمواله وليس فقط إلى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظة.
- عند جدولة المديونية يتوجب دراسة التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصاً إذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائيين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، وضماناته الحالية، وأية موجودات إضافية يمكن تسيلها كمصدر إضافي في السداد أو الحصول عليها كضمانة إضافية تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير أخرى مثل قدرة العميل على إدارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزة البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء إلى إجراءات قانونية بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدولة القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر يتم تحسين تصنيف الحساب إلى دين عام.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 – 10 تعبر عن مستوى مخاطرة بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظة البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.

والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة العميل، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2
جيد	3
مرضي	4
مقبول	5
مرتفع	6
تحت المراقبة	7
غير عامل	8

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى إفرادي (Individual Basis) على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والمصدق الخارجي عند إعداد البيانات المالية المرحلية والختامية.

أ. احتمالية التعثر (PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظة تسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج إحصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

يقوم النظام باحتساب احتمالية التعثر (PD) باتباع الخطوات التالية:

تبدأ العملية باحتساب أثر المؤشرات الاقتصادية باستخدام عامل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) لاثنا عشر شهراً بالمعادلة التالية: $(CPI/CPI_{t-12 \text{ months}})$. ويتم إضافة مؤشر الدورية المركب السنوي إلى مصفوفة احتمالية التعثر. بعد إضافة مؤشر الدورية المركب السنوي، يتم تحويل قيم المصفوفة الناتجة إلى احتمالات من خلال تطبيق "التوزيع الطبيعي".

يتم تحويل قيم المصفوفة الناتجة كذلك إلى احتمالات التعثر (PIT) من خلال احتساب الاحتمالات الهامشية لكل عملية انتقال تصنيف.

إضافة إلى احتساب احتمالية التعثر PIT، يتم الحصول على متوسط المدى لاحتمالية الانتقال على المدى البعيد للفترات $t, t+1, t+2, t+3, t+4$ باستخدام طريقة سلسلة ماركوف. كما أنه يتم دمج احتمالية التعثر (PD) لكل صف من PIT إلى الفترات $t, t+1, t+2, t+3, t+4$.

وفقاً إلى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وأدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى. يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/الأداة لمدة (12) شهراً اعتباراً من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة إلى التعرضات الائتمانية المدرجة في المرحلة الثانية فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الأخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونياً ضمن عقود أئتمان ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (47/2009) للبنك المركزي الأردني. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء غير المغطى من التعرض الائتماني اعتماداً على نسب تاريخية لاسترداد ماليّة وتحويل إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

ج. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع أداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد إجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلال التاريخي للعملاء وأنواع الدين المختلفة.

تعتبر أيضاً التعرضات الائتمانية الغير المباشرة (غير الممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب خسارة الائتمانية لها ويتم أيضاً احتساب نسب تعثر (PDS) خاصة بهذه التعرضات بناءً على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

د. القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم.

حاکمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.

مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعة لكفاية المخصصات ويتم اعتماد - والموافقة على - سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الاستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافقة عليها.

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني، ويتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه.

دائرة إدارة المخاطر

تحرص دائرة إدارة المخاطر على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي والتأكد من عملية - ومخرجات - نظام المعيار الدولي وعرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة ولجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

1. توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة	مستوى احتمالية الخسارة	التعرض عند التعثر	متوسط الخسارة عند التعثر
تعرضات عامة	دينار	دينار	دينار	%	دينار	%
1	ديون عامة	91,903,227	8,810	0.34% - 4.55%	83,000,000	59.9%
2	ديون عامة	175,798,316	416,539	0.34% - 63.02%	95,000,000	45.5%
3	ديون عامة	299,988,501	430,689	0.34% - 25.88%	193,000,000	44.6%
4	ديون عامة	442,283,122	1,244,517	0.34% - 63.02%	307,000,000	46.6%
5	ديون عامة	460,602,992	2,525,022	0.34% - 30.58%	318,000,000	47.6%
6	ديون عامة	385,248,780	3,223,300	0.34% - 63.41%	242,000,000	43.2%
7	ديون عامة	204,199,141	4,693,637	0.34% - 30.58%	104,000,000	47.3%
غير مصنف	ديون عامة	2,379,488,005	8,409,381	0.01% - 63.41%	1,585,000,000	53.3%
المجموع		4,439,512,084	20,951,895		2,927,000,000	
تعرضات غير عامة						
8	غير عامل	42,171,978	60,369,869	100%	38,000,000	57.51%
غير مصنف	غير عامل	77,797,967	10,632,519	100%	82,000,000	49.20%
المجموع		119,969,945	71,002,388		120,000,000	
المجموع الكلي		4,559,482,029	91,954,283		3,047,000,000	

2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
241,008,818	-	-	-	-	-	-	-	-	241,008,818	أرصدة لدى بنوك مركزية
248,264,111	-	-	-	-	-	-	-	-	248,264,111	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	-	-	-	-	-	-	-	-	4,258,890	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,277,918,456	287,198,930	135,947,663	367,926,097	48,978,202	40,154,281	666,121,713	481,939,942	238,594,289	11,057,339	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
766,446,320	709,278	661,883,360	-	-	-	-	5,310,156	7,698,181	90,845,345	سندات وأذونات وكما يلي:
754,130	-	65,641	-	-	-	-	-	-	688,489	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
765,692,190	709,278	661,817,719	-	-	-	-	5,310,156	7,698,181	90,156,856	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
44,863,733	12,559,984	7,114,447	579,689	43,019	7,791,932	2,897,992	8,283,109	3,744,027	1,849,534	الموجودات الأخرى
3,582,760,328	300,468,192	804,945,470	368,505,786	49,021,221	47,946,213	669,019,705	495,533,207	250,036,497	597,284,037	الإجمالي
176,134,486	71,720,200	3,500	20,584,234	640,881	489,128	-	63,771,196	11,047,204	7,878,143	الكفالات المالية
263,289,748	46,868,023	-	45,724,832	-	24,942,085	443,612	114,878,397	30,101,838	330,961	الاعتمادات المستندية والقبولات
432,439,920	137,302,763	1,189,719	29,522,693	2,547,316	6,661,534	-	206,329,228	45,339,455	3,547,212	اللتزامات الأخرى
4,454,624,482	556,359,178	806,138,689	464,337,545	52,209,418	80,038,960	669,463,317	880,512,028	336,524,994	609,040,353	المجموع الكلي

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
609,040,353	1,310	-	6,893,246	-	602,145,797	مالي
336,524,994	3,031,523	1,532	41,209,424	1,565,999	290,716,516	صناعة
880,512,028	8,948,592	234,072	57,740,790	7,543,813	806,044,761	تجارة
669,463,317	9,168,362	6,673,059	58,950,194	244,748,964	349,922,738	عقارات
80,038,960	1,160,214	-	15,333,626	-	63,545,120	زراعة
52,209,418	302,092	343,705	622,336	37,861,779	13,079,506	أسهم
464,337,545	1,749,377	1,303,777	9,472,751	81,823,899	369,987,741	أفراد
806,138,689	-	-	-	-	806,138,689	حكومة وقطاع عام
556,359,178	9,135,144	719,796	90,898,268	8,977,510	446,628,460	أخرى
4,454,624,482	33,496,614	9,275,941	281,120,635	382,521,964	3,748,209,328	المجموع

3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
241,008,818	-	-	-	-	-	-	241,008,818	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
248,264,111	3,228,696	40,225,671	-	37,391,298	84,733,014	81,863,565	821,867	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	-	-	-	-	1,258,890	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,277,918,456	-	-	-	-	-	-	2,277,918,456	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
766,446,320	1,417,485	51,834,212	-	2,790,894	28,562,350	26,668,470	655,172,909	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
754,130	-	65,641	-	-	688,489	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
765,692,190	1,417,485	51,768,571	-	2,790,894	27,873,861	26,668,470	655,172,909	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
44,863,733	-	-	-	-	-	-	44,863,733	الموجودات الأخرى
3,582,760,328	4,646,181	92,059,883	-	40,182,192	114,554,254	108,532,035	3,222,785,783	الإجمالي
176,134,486	-	-	-	-	-	-	176,134,486	الكفالات المالية
263,289,748	-	-	-	-	-	-	263,289,748	الاعتمادات المستندية والقبولات
432,439,920	-	-	-	-	-	-	432,439,920	الالتزامات الأخرى
4,454,624,482	4,646,181	92,059,883	-	40,182,192	114,554,254	108,532,035	4,094,649,937	المجموع

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,094,649,937	33,496,614	9,275,941	281,120,635	382,521,964	3,388,234,783	داخل المملكة
108,532,035	-	-	-	-	108,532,035	دول الشرق الأوسط الأخرى
114,554,254	-	-	-	-	114,554,254	أوروبا
40,182,192	-	-	-	-	40,182,192	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
92,059,883	-	-	-	-	92,059,883	أمريكا
4,646,181	-	-	-	-	4,646,181	دول أخرى
4,454,624,482	33,496,614	9,275,941	281,120,635	382,521,964	3,748,209,328	المجموع

4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%0.00	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%7.96	189,626,413	32,817,973	117,508,889	156,808,440	255,001,901	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
%0.00	-	-	250,000	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
%0.00	-	-	250,000	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
%0.00	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
%5.02	189,626,413	32,817,973	117,758,889	156,808,440	255,001,901	المجموع
%4.79	8,439,238	245,315	2,211,056	8,193,923	21,444,768	الكفالات المالية
%0.56	1,463,331	-	-	1,463,331	9,557,093	الاعتمادات المستندية والقبولات
%0.24	1,028,082	-	-	1,028,082	9,202,499	الالتزامات الأخرى
%4.31	200,557,064	33,063,288	119,969,945	167,493,776	295,206,261	المجموع الكلي

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
المجموع	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,202,498	47,324	370,998	189,754	1,594,422	189,626,413	32,817,973	156,808,440	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
2,202,498	47,324	370,998	189,754	1,594,422	189,626,413	32,817,973	156,808,440	المجموع
63,701	-	1,860	-	61,841	8,439,238	245,315	8,193,923	الكفالات المالية
4,144	-	-	-	4,144	1,463,331	-	1,463,331	الاعتمادات المستندية والقبولات
4,858	-	-	-	4,858	1,028,082	-	1,028,082	الالتزامات الأخرى
2,275,201	47,324	372,858	189,754	1,665,265	200,557,064	33,063,288	167,493,776	المجموع الكلي

5. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
282,485,418	241,008,818	أرصدة لدى البنك المركزي
326,075,874	248,264,111	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,325,098	4,258,890	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:
357,041,832	435,232,451	للأفراد
574,115,232	666,121,713	القروض العقارية
		للشركات:
891,371,820	905,976,720	الشركات الكبرى
126,491,262	134,292,668	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
135,307,843	136,294,904	للحكومة والقطاع العام
2,084,327,989	2,277,918,456	المجموع
		سندات وأسناد وأذونات:
-	754,130	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
617,696,128	765,692,190	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
27,757,157	44,863,733	الموجودات الأخرى
3,346,667,664	3,582,760,328	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
178,422,988	176,134,486	كفالات
162,215,287	167,179,667	اعتمادات
182,116,425	96,110,081	قبولات
383,471,409	432,439,920	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
906,226,109	871,864,154	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
4,252,893,773	4,454,624,482	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

6. الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2018:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الأولى - إفرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
142,530	-	-	-	-	142,530	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
87,648,181	70,025,163	133,509	4,676,176	280,642	12,532,691	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
868,668	250,000	-	-	-	618,668	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	أدوات دين ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,240,564	727,225	-	78,231	-	435,108	كفالات مالية
1,618,210	-	-	96,916	-	1,521,294	سقوف غير مستغلة
436,130	-	-	25,482	-	410,648	اعتمادات مستندية وقبولات
-	-	-	-	-	-	أخرى

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في الأول من كانون الثاني 2018

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الأولى - إفرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
516,247	-	-	-	-	516,247	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
87,074,222	71,461,186	37,639	4,185,528	154,389	11,235,480	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
1,625,817	1,390,625	-	-	-	235,192	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
2,547,271	1,981,057	-	5,259	-	560,955	كفالات مالية
1,472,030	-	-	124,191	-	1,347,839	سقوف غير مستغلة
741,420	-	-	3,732	-	737,688	اعتمادات مستندية وقبولات

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

الخاصة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض	النسبة
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2018
-	241,008,818	-	-	-	-	-	-	-	241,008,818	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
141,959	248,406,070	-	-	-	-	-	-	-	248,406,070	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
571	1,259,461	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	4,259,461	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:										
11,753,092	272,033,356	177,336,381	79,200	134,534,318	22,756,429	-	865,600	19,100,834	449,369,737	للتأجير
6,826,408	57,237,100	619,487,309	1,270,500	43,367,084	573,700,706	-	486,480	662,539	676,724,409	القروض العقارية
61,932,663	565,960,580	411,214,275	49,099,090	4,993,397	297,166,730	-	38,967,600	20,987,458	977,174,855	الشركات الكبرى
6,788,777	30,748,966	111,451,934	4,847,609	10,177,637	80,756,745	-	1,660,433	14,009,510	142,200,900	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
347,241	977,174,855	-	-	-	-	-	-	-	977,174,855	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
-	754,130	-	-	-	-	-	-	-	754,130	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
868,668	766,560,858	-	-	-	-	-	-	-	766,560,858	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	44,863,733	-	-	-	-	-	-	-	44,863,733	الموجودات الأخرى
88,659,379	3,206,007,927	1,322,489,899	58,296,399	193,072,436	974,380,610	-	41,980,113	54,760,341	4,528,497,826	المجموع
1,240,564	159,364,604	16,769,882	-	-	-	-	-	16,769,882	176,134,486	الكفالات المالية
436,130	246,371,965	16,917,783	-	-	-	-	-	16,917,783	263,289,748	الالتزامات المستقبلية والقبولات
1,618,210	432,439,920	-	-	-	-	-	-	-	432,439,920	الالتزامات الأخرى
91,954,283	4,044,184,416	1,356,177,564	58,296,399	193,072,436	974,380,610	-	41,980,113	88,448,006	5,400,361,980	المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البيان	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كمالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات
2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	16,359,968	58,827	39,013	12,481	4,910,226	3,117,726	-	8,138,273
الفروض العقارية	17,120,272	-	-	-	9,543,928	-	-	7,576,344
الشركات الكبرى	69,750,315	76,853	-	-	20,863,122	6,393,045	90,000	27,423,020
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	14,278,334	919,987	-	405,178	7,843,072	393,263	25,136	9,586,636
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	250,000	-	-	-	-	-	-	250,000
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	117,758,889	1,055,667	39,013	417,659	43,160,348	9,904,034	115,136	54,691,857
الكفالات المالية	2,211,056	-	-	-	-	-	-	2,211,056
الاعتمادات المستندية والقبولات الائتمانية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	119,969,945	1,055,667	39,013	417,659	43,160,348	9,904,034	115,136	54,691,857
	65,023,643							65,278,088

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأُخرجت بموجب جدولة أصولية وقد بلغت قيمتها 12,422,821 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (46,969,590 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت 109,125,670 دينار خلال عام 2018 (26,837,518 دينار خلال عام 2017).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 2018	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2018	المجموع 2017
		دينار	دينار	دينار
AA+	S&P	-	40,179,840	29,765,384
AA	S&P	-	-	709,390
AA-	S&P	-	2,126,763	1,066,008
A+	S&P	-	4,409,155	4,166,926
A	S&P	-	9,514,101	9,120,409
A-	S&P	-	7,181,497	8,511,226
BBB+	S&P	-	13,669,029	10,826,713
BBB	S&P	-	5,363,679	2,529,483
BBB-	S&P	-	4,977,758	-
BB+	S&P	-	4,126,581	3,188,348
BB	S&P	668,489	1,409,492	-
BB-	S&P	-	3,867,347	3,587,058
B+	S&P	65,641	9,632,349	937,784
غير مصنف	S&P	-	44,970,259	47,099,434
حكومية	S&P	-	614,264,340	496,187,965
المجموع		754,130	765,692,190	617,696,128

ب. مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قابلة لإعادة التسعير في المدى القصير مما يحد من أثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عملة على حدة، حيث يتضح من هذه التقارير أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2018			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرار الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	3,870	3,870
دولار أمريكي	%1	736	736
يورو	%1	326	326
جنيه استرليني	%1	(5)	(5)
ين ياباني	%1	163	163
عملات أخرى	%1	200	200

للعام 2017			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرار الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	3,358	3,358
دولار أمريكي	%1	1,084	1,084
يورو	%1	446	446
جنيه استرليني	%1	(24)	(24)
ين ياباني	%1	149	149
عملات أخرى	%1	247	247

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

2. مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.

العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2018	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	(132,248)	28,199
يورو	%1	(159,740)	-
جنيه استرليني	%1	(88,260)	-
ين ياباني	%1	118,395	-
عملات أخرى	%1	247,420	-
للعام 2017			
دولار أمريكي	%1	158,867	35,691
يورو	%1	(85,968)	-
جنيه استرليني	%1	(8,958)	-
ين ياباني	%1	151,506	-
عملات أخرى	%1	768	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الأسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقراراً وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقف الاستثمار المختلفة.
- تحديد سقف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي.
- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينة ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2018		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	271,041	379,061
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	722,865
FTSE 100	%5	4,765	-
Hang Seng Index	%5	7,023	-
Borsa Italiana	%5	401	-
Swiss Market index (SMI)	%5	7,557	-
للعام 2017			
سوق عمان المالي	%5	159,561	504,846
بورصة القدس (فلسطين)	%5	23,386	832,710

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

ج. مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم سياستنا أيضاً في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على التصدي للاضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك تتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 شهور إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المطلوبات								
97,291,290	-	-	8,500,000	1,500,000	3,300,000	8,069,041	75,922,249	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,021,761,910	-	-	261,135,115	650,723,577	487,544,200	592,960,395	1,029,398,623	ودائع عملاء
146,676,871	-	70,855,843	18,996,265	10,327,847	8,725,025	12,014,184	25,757,707	تأمينات نقدية
91,243,948	-	32,229,995	37,064,002	11,656,953	10,225,081	67,917	-	أموال مقترضة
1,232,609	1,232,609	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
18,199,119	18,199,119	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	68,702,089	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,445,107,836	88,133,817	103,085,838	325,695,382	674,208,377	509,794,306	613,111,537	1,131,078,579	المجموع
3,868,069,132	190,210,648	1,373,670,849	631,761,064	272,318,727	269,040,269	258,193,077	872,874,498	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
كما في 31 كانون الأول 2017								
المطلوبات								
59,217,598	-	-	3,264,167	-	-	12,039,035	43,914,396	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,712,747,799	-	-	236,546,375	467,440,106	422,991,020	557,376,558	1,028,393,740	ودائع العملاء
226,096,873	-	109,075,657	22,469,837	14,352,916	14,094,202	9,532,131	56,572,130	تأمينات نقدية
96,147,903	-	40,050,711	53,884,552	909,912	722,710	114,442	465,576	أموال مقترضة
234,615	234,615	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
14,773,872	14,773,872	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
50,245,187	50,245,187	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,159,463,847	65,253,674	149,126,368	316,164,931	482,702,934	437,807,932	579,062,166	1,129,345,842	المجموع
3,572,275,253	168,385,530	1,273,595,955	539,141,221	226,295,242	207,959,684	174,632,825	982,264,796	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:
ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر لافية 3 أشهر	أقل من شهر	كما في 31 كانون الاول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	المودات
333,205,500	333,205,500	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
248,264,111	26,891,181	-	-	-	-	6,535,930	214,837,000	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	(571)	-	-	3,000,000	1,259,461	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
13,478,492	12,724,362	65,641	688,489	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,277,918,456	13,662,540	262,352,496	198,573,296	77,912,952	1,593,301,505	75,135,907	56,979,760	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصفافي
28,530,920	28,530,920	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
765,692,190	(618,670)	351,473,996	210,973,707	68,697,328	61,696,163	62,371,577	11,098,089	موجودات مالية بالكلفة المطمأة
376,618	376,618	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
74,486,185	74,486,185	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
22,186,281	22,186,281	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
11,957,746	11,957,746	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
87,713,743	83,538,380	-	-	402,200	960,213	2,296,771	516,179	موجودات أخرى
3,868,069,132	606,940,472	613,892,133	410,235,492	150,012,480	1,657,217,342	146,340,185	283,431,028	إجمالي الموجودات
96,687,828	59,543,501	-	8,500,000	4,500,000	-	7,000,000	17,144,327	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,988,949,545	564,675,631	-	59,071,722	514,549,301	352,509,724	431,464,549	1,066,678,618	ودائع عملاء
141,814,536	70,333,143	-	-	-	-	-	71,481,393	تأمينات تقديرية
85,236,262	-	29,103,169	34,631,981	11,347,851	10,085,761	67,500	-	أموال مقترضة
1,232,609	1,232,609	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
18,199,119	18,199,119	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	68,702,089	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,400,821,988	782,686,092	29,103,169	102,203,703	530,397,152	362,595,485	438,532,049	1,155,304,338	إجمالي المطالبات
467,247,144	(175,745,620)	584,788,964	308,031,789	(380,384,672)	1,294,621,857	(292,191,864)	(871,873,310)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
3,572,275,253	553,856,019	560,709,884	374,615,121	105,097,090	1,505,635,366	112,844,274	359,517,499	إجمالي الموجودات
3,113,764,220	777,844,275	36,260,921	82,159,396	365,112,706	295,061,315	414,740,103	1,142,585,504	إجمالي المطالبات
458,511,033	(223,988,256)	524,448,963	292,455,725	(260,015,616)	1,210,574,051	(301,895,829)	(783,088,005)	فجوة إعادة تسعير الفائدة

كما في 31 كانون الاول 2017

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات						
141,361,539	27,867,078	-	1,217,443	19,346,775	92,930,243	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
247,890,323	23,714,601	3,756,021	7,654,374	23,487,062	189,278,265	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,259,461	-	-	1,259,461	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,057,681	291,595	-	95,290	3,293,513	4,377,283	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
231,739,132	15,269,209	19,447,426	69,540	1,558,120	195,394,837	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
9,039,750	-	-	-	-	9,039,750	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
215,332,168	-	-	911,777	22,778,004	191,642,387	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
23,114,368	10,431,157	6,475	17,203	684,882	11,974,651	موجودات أخرى
877,794,422	77,573,640	23,209,922	11,225,088	71,148,356	694,637,416	مجموع الموجودات
المطلوبات						
69,515,730	21,970,558	10,744,377	9,873	13,205,016	23,585,906	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
762,631,575	26,477,705	604,216	19,876,298	69,781,418	645,891,938	ودائع العملاء
40,102,829	4,332,353	-	128,049	3,657,877	31,984,550	تأمينات نقدية
6,987,572	51,068	21,792	36,824	478,064	6,399,824	مطلوبات أخرى
879,237,706	52,831,684	11,370,385	20,051,044	87,122,375	707,862,218	مجموع المطلوبات
(1,443,284)	24,741,956	11,839,537	(8,825,956)	(15,974,019)	(13,224,802)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
473,634,153	27,229,349	20,753,884	300,089	38,264,533	387,086,298	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017						
832,848,366	59,408,438	22,648,535	9,750,544	78,027,248	663,013,601	إجمالي الموجودات
811,226,844	59,331,652	7,497,915	10,646,315	86,624,097	647,126,865	إجمالي المطلوبات
21,621,522	76,786	15,150,620	(895,771)	(8,596,849)	15,886,736	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
487,630,601	8,618,502	20,247,501	157,346	39,129,602	419,477,650	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	
315,363,944	-	13,721,357	301,642,587	الاعتمادات والقبولات
432,439,920	-	-	432,439,920	السقوف غير المستغلة
176,134,486	291,223	12,749,315	163,093,948	الكفالات
923,938,350	291,223	26,470,672	897,176,455	المجموع
				كما في 31 كانون الأول 2017
377,970,169	-	1,772,500	376,197,669	الاعتمادات والقبولات
383,471,409	-	-	383,471,409	السقوف غير المستغلة
178,422,988	216,923	12,289,300	165,916,765	الكفالات
939,864,566	216,923	14,061,800	925,585,843	المجموع

45. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		أخرى	الخزينة	الشركات	الأفراد	البيان
2017	2018					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
220,023,149	247,320,014	853,470	41,433,687	118,542,159	86,490,698	إجمالي الإيرادات
(15,229,285)	(10,935,812)	-	-	(6,989,814)	(3,945,998)	(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء
131,883,698	146,624,171	853,470	31,281,657	83,681,503	30,807,541	نتائج أعمال القطاع
(79,756,054)	(84,102,319)					مصاريف غير موزعة على القطاعات
52,127,644	62,521,852					الربح من التشغيل
16,900	8,356					حصة البنك من أرباح شركة حليفة
52,144,544	62,530,208					الربح للسنة قبل الضرائب
(17,345,461)	(21,444,297)					ضريبة الدخل
34,799,083	41,085,911					الربح للسنة
11,177,622	16,508,286					مصاريف رأسمالية
10,332,667	11,025,351					استهلاكات وإطفاءات

31 كانون الأول						
2017	2018					
دينار	دينار					
						معلومات أخرى
3,279,921,356	3,518,065,104	-	1,250,271,320	1,347,106,668	920,687,116	موجودات القطاع
292,353,897	350,004,028	350,004,028	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
3,572,275,253	3,868,069,132	350,004,028	1,250,271,320	1,347,106,668	920,687,116	مجموع الموجودات
3,048,561,067	3,291,637,791	-	270,194,681	1,013,351,006	2,008,092,104	مطلوبات القطاع
65,203,153	109,184,197	109,184,197	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
3,113,764,220	3,400,821,988	109,184,197	270,194,681	1,013,351,006	2,008,092,104	مجموع المطلوبات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
220,023,149	247,320,014	8,211,992	5,252,650	211,811,157	242,067,364	
11,177,622	16,508,286	-	-	11,177,622	16,508,286	إجمالي الإيرادات
						المصرفوات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,572,275,253	3,868,069,132	427,025,374	359,974,545	3,145,249,879	3,508,094,587	مجموع الموجودات

46. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 بناءً على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12%) من الموجودات والبند خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة الأوقات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضاً مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الأمثل لمصادر الأموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والأنظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الأمثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المكتتب به كلاً من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، وأسهم الخزينة. يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12%.
2. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
3. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
4. نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
5. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
160,000,000	160,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
27,243,353	31,166,049	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
1,191,589	(727,049)	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	80,213,173	علاوة الإصدار
42,668,849	49,410,187	الاحتياطي القانوني
29,271,414	34,279,172	الاحتياطي الاختياري
23,424,090	28,576,821	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	-	الأرباح (الخسائر) المرحلية بعد الضريبة وطرح قيمة التوزيعات المتوقعة
364,012,468	382,918,353	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
20,945,239	22,186,281	الشهرة والموجودات غير الملموسة
4,559,081	11,957,746	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
338,508,148	348,774,326	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
4,133,663	5,042,968	حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بها
342,641,811	353,817,294	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
14,034,670	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
-	14,095,732	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
5,511,551	6,723,958	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
19,546,221	20,819,690	إجمالي رأس المال المساند
362,188,032	374,636,984	رأس المال التنظيمي
2,464,358,929	2,653,984,734	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%14/70	%14/12	نسبة كفاية رأس المال (CET 1)
%13/74	%13/14	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%0/79	%0/78	نسبة كفاية رأس المال المساند

2017	2018	
دينار	دينار	
		نسبة الرافعة المالية
342,641,811	353,817,294	الشريحة الأولى من رأس المال
4,127,174,086	4,463,642,028	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقتطعة من الشريحة الأولى
%8/30	%7/93	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2018 و 31 كانون الأول 2017 بناءً على مقررات لجنة بازل III.

47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
333,205,500	-	333,205,500	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
248,264,111	-	248,264,111	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	-	4,258,890	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,277,918,456	1,423,747,866	854,170,590	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
13,478,492	-	13,478,492	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
28,530,920	28,530,920	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
765,692,190	579,418,870	186,273,320	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
376,618	-	376,618	استثمار في شركة حليفة
74,486,185	74,486,185	-	ممتلكات ومعدات
22,186,281	22,186,281	-	موجودات غير ملموسة
11,957,746	-	11,957,746	موجودات ضريبية مؤجلة
87,713,743	1,579,868	86,133,875	موجودات أخرى
3,868,069,132	2,129,949,990	1,738,119,142	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
96,687,828	-	96,687,828	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,988,949,545	68,359,777	2,920,589,768	ودائع العملاء
141,814,536	85,330,162	56,484,374	تأمينات نقدية
85,236,262	63,735,150	21,501,112	أموال مقترضة
1,232,609	-	1,232,609	مخصصات متنوعة
18,199,119	-	18,199,119	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	1,788,543	66,913,546	مطلوبات أخرى
3,400,821,988	219,213,632	3,181,608,356	إجمالي المطلوبات
467,247,144	1,910,736,358	(1,443,489,214)	الصافي

31 كانون الأول 2017	لغاية سنة دينار	أكثر من سنة دينار	المجموع دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	338,311,743	-	338,311,743
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	326,075,874	-	326,075,874
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,261,598	4,063,500	8,325,098
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	796,417,355	1,287,910,634	2,084,327,989
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7,509,280	-	7,509,280
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	30,877,736	30,877,736
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	98,453,408	519,242,720	617,696,128
استثمار في شركة حليفة	-	377,262	377,262
ممتلكات ومعدات	-	70,968,060	70,968,060
موجودات غير ملموسة	-	20,945,239	20,945,239
موجودات ضريبية مؤجلة	3,661,696	897,385	4,559,081
موجودات أخرى	60,778,153	1,523,610	62,301,763
إجمالي الموجودات	1,635,469,107	1,936,806,146	3,572,275,253
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	55,873,920	3,000,000	58,873,920
ودائع العملاء	2,208,739,069	482,596,852	2,691,335,921
تأمينات نقدية	80,991,592	129,097,118	210,088,710
أموال مقترضة	1,870,611	86,341,384	88,211,995
مخصصات متنوعة	234,615	-	234,615
مخصص ضريبة الدخل	14,773,872	-	14,773,872
مطلوبات أخرى	46,094,757	4,150,430	50,245,187
إجمالي المطلوبات	2,408,578,436	705,185,784	3,113,764,220
الصافي	(773,109,329)	1,231,620,362	458,511,033

48. ارتباطات والتزامات محتملة**أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:**

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
		اعتمادات
195,853,744	219,253,863	قبولات
182,116,425	96,110,081	
		كفالات:
48,260,272	43,473,574	- دفع
71,307,780	67,548,002	- حسن تنفيذ
58,854,936	65,112,910	- أخرى
383,471,409	432,439,920	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية
		غير مستغلة
939,864,566	923,938,350	المجموع

ب. التزامات تعاقدية:

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
1,898,007	486,338	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,505,882	1,418,008	عقود شراء موجودات غير ملموسة

49. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 3,916,023 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (3,497,551 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) وبلغت المخصصات المعدة إزاءها 912,609 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (210,797 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني أن المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

50. مستويات القيمة العادلة

أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

الموجودات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول					
	2018	2017				
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:						
سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية	65,641	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية	688,489	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية	5,815,710	3,658,948	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	6,908,652	3,850,332	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	13,478,492	7,509,280				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	22,038,515	26,751,131	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	6,492,405	4,126,605	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	28,530,920	30,877,736				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	42,009,412	38,387,016				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

ب. الموجودات المالية والمطلوبات للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2017		31 كانون الأول 2018		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة					
المستوى الثاني	45,007,397	45,000,000	-	-	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	334,514,049	334,400,972	252,846,007	252,523,001	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	2,100,310,512	2,084,327,989	2,281,749,449	2,277,918,456	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الأول والثاني	624,646,198	617,696,128	774,304,399	765,692,190	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
	3,104,478,156	3,081,425,089	3,308,899,855	3,296,133,647	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	58,985,911	58,873,920	97,040,430	96,687,828	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	2,712,076,501	2,691,335,921	3,015,013,034	2,988,949,545	ودائع عملاء
المستوى الثاني	210,094,536	210,088,710	141,875,100	141,814,536	تأمينات نقدية
المستوى الثاني	89,101,327	88,211,995	86,115,199	85,236,262	أموال مقترضة
	3,070,258,275	3,048,510,546	3,340,043,763	3,312,688,171	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.



**شبكة الفروع والشركات التابعة
ومكاتب النقد العاملة
في المملكة الأردنية الهاشمية**

فروع العاصمة عمان:

فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5622573 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جبل عمان

شارع ابن خلدون (الخالدي) - هاتف 5607011 فرعي 8802 - فاكس 4647218 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6) - هاتف 5607011 فرعي 8826 - فاكس 5413086 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري - هاتف 5607011 فرعي 8805 - فاكس 5539039 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حجرات - هاتف 5607011 فرعي 8806 - فاكس 5818516 - ص.ب 850222 - عمان 11185

فرع شارع مكة

شارع مكة / مجمع نسيم الدادا - هاتف 5607011 فرعي 8817 - فاكس 5512603 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الجبيهة

شارع ياجوز / إشارة المنهل - هاتف 5607011 فرعي 8819 - فاكس 5340790 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع سيتي مول

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني - هاتف 5607011 فرعي 8821 - فاكس 5824573 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية / مجمع اسماء - هاتف 5607011 فرعي 8820 - فاكس 4201637 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري / دوار الدلة - هاتف 5607011 فرعي 8824 - فاكس 5731993 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع وسط البلد

شارع الرضا - هاتف 5607011 فرعي 8803 - فاكس 4639669 - ص.ب 477 - عمان 11180

فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر/ مجمع ابو عبدو التجاري - هاتف 5607011 فرعي 8804 - فاكس 4752831 - ص.ب 52112 - عمان 11180

فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الأول/ دوار الطيارة - هاتف 5607011 فرعي 8807 - فاكس 4874231 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع تاج مول

تاج مول/ شارع سعد عبد شموط- هاتف 5607011 فرعي 8839 - فاكس 5930574 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة/ مقابل Crumz - هاتف 5607011 فرعي 8830 - فاكس 5929367 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي/ مجمع الفايز التجاري- هاتف 5607011 فرعي 8838 - فاكس 5926753 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع أم أذينة

سوق الذهب - شارع سماترا/ مجمع كرم امسيح - هاتف 5607011 فرعي 8835 - فاكس 5516783 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جو بارك

شارع الاميرة تغريد/ الصوفية - هاتف 5607011 فرعي 8808 - فاكس 5811132 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني/ مقابل سي تاون - هاتف 5607011 فرعي 8841 - فاكس 4635703 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الرينبو

جبل عمان/ شارع الرينبو - هاتف 5607011 فرعي 8843 - فاكس 4639648 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة/ مجمع الاماني - هاتف 5607011 فرعي 8840 - فاكس 5819406 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الرابية

شارع صقليه - هاتف 5607011 فرعي 8842 - فاكس 5516857 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع خلدا

شارع وصفي التل/ مجمع أبناء المرحوم نقولا جريسات - هاتف 5607011 فرعي 8847 - فاكس 5546185 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع سحاب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية/ سحاب - هاتف 5607011 فرعي 8850 - فاكس 4024145 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني/ بالقرب من كارفور - هاتف 5607011 فرعي 8849 - فاكس 5062837 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء/ بالقرب من مخازن تفاع - هاتف 5607011 فرعي 8832 - فاكس 5051842 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز/ بالقرب من سكن أميمة - هاتف 5607011 فرعي 8864 - فاكس 5160980 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين/ مجمع المجدلاني - هاتف 5607011 فرعي 8881 - فاكس 5356193 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع العبدلي مول

مشروع العبدلي الجديد/ العبدلي مول - هاتف 5607011 فرعي 8884 - فاكس 5666149 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل أسواق الجملة - هاتف 5607011 فرعي 8885 - فاكس 4386982 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتسترد الزرقاء - هاتف 50607011 فرعي 8886 - فاكس 4891632 - ص ب 35104 عمان 11180

فرع أبو علندا

شارع الحزام الدائري أسواق النهار مول - هاتف 5607011 - فاكس 4386982 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع مجمع الملك حسين للأعمال

مجمع الملك حسين للأعمال - هاتف 5607011 - فاكس 4386982 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد قرب محطة توتال للمحروقات - هاتف 5607011 - فاكس 4386982 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فروع المحافظات الأخرى:

فرع مادبا

شارع اليرموك - هاتف 5607011 فرعي 8825 - فاكس 53242296 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع الزرقاء

شارع السعادة - هاتف 5607011 فرعي 8809 - فاكس 053935808 - ص.ب 150771 - الزرقاء 13115

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلالزا - هاتف 5607011 فرعي 8827 - فاكس 053861494 - ص.ب 150771 - الزرقاء 13115

فرع الرمثا

شارع خط الشام - هاتف 5607011 فرعي 8811 - فاكس 027382497 - ص.ب 583 - إربد 21410

فرع إربد

شارع الحصن - هاتف 5607011 فرعي 8810 - فاكس 027270197 - ص.ب 216 - إربد 21110

فرع الحصن

شارع الملك طلال - هاتف 5607011 فرعي 8813 - فاكس 02 7010906 - ص.ب 472 - إربد 21510

فرع العقبة

شارع السعادة - هاتف 032016700 - فاكس 032016701 - ص.ب 1702 - العقبة 77110

فرع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشيباب - هاتف 5607011 فرعي 8846 - فاكس 4720680 - ص.ب 35104 - عمان 11180

فرع مجمع عمان/ إربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيدواوي - هاتف 5607011 فرعي 8822 - فاكس 027258949 - ص.ب 216 - إربد 21110

فرع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال - هاتف 5607011 فرعي 8860 - فاكس 026230595 - ص.ب 216 - إربد 21110

فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة - هاتف 5607011 فرعي 8877 - فاكس 053532799 - ص ب 35104 عمان 11180 الأردن

فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الشنية/ مجمع مدانات - هاتف 5607011 فرعي 8890 - فاكس 032386855 - ص ب 35104 عمان 11180 الأردن

فرع إربد - شارع جامعة اليرموك

إربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر - هاتف 5607011 فرعي 8893 - فاكس 027241790 - ص ب 35104 عمان 11180 الأردن

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية - الشميساني/عمان

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5666149 - ص.ب 35104 - عمان 11180

البوندد:

مستودعات البوندد

مدينة عمان الصناعية - سحب - هاتف 5607011 فرعي 8816 - فاكس 4023474 - ص.ب 35104 - عمان 11180

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الإسكان/ عمان - هاتف 5675558 - فاكس 5606996 - ص.ب 35104 - عمان 11180

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الغيث - هاتف 5607011 فرعي 8880 - فاكس 5824061 - ص.ب 35104 - عمان 11180

شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5622573 - ص.ب 35104 - عمان 11180



شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية

العاصمة عمان:

1. مكة مول - شارع مكة
2. تاج مول طابق المطاعم - تاج مول
3. كوزمو - الدوار السابع
4. مستشفى الخالدي - شارع ابن خلدون
5. فارمسي ون - صويلح - شارع المدينة الطبية
6. فارمسي ون - وادي صقرة مقابل كازية توتال
7. مستشفى العيون التخصصي - شارع المدينة المنورة
8. ركن التسوق مول - ابو نصير / بالقرب من السوق الشعبي
9. سرايا مول - ضاحية الامير حسن
10. كلية القدس - مرج الحمام / شارع المطار
11. مستشفى ابن الهيثم - شارع المدينة المنورة
12. سيفوي/ الشميساني
13. سيفوي / شفا بدران
14. كارفور/ الشميساني
15. كارفور / المختار مول شارع الجامعة
16. سيتي مول الخارجي
17. كارفور / شارع المدينة المنورة
18. كازية جلف شارع الجامعة الأردنية
19. كازية جلف شارع المدينة الطبية
20. كازية جلف القسطل طريق المطار
21. جامعة العلوم التطبيقية - شفا بدران
22. كازية جلف شارع ترخيص ماركا
23. جاليريا مول الصويفية
24. مجمع الأعمال - King Hussein Business Park
25. امسيح للمجوهرات - أم أذينة
26. كازية جلف خلدا
27. مستشفى فرح
28. الاستقلال مول
29. ترخيص ماركا شركة ترست
30. سيفوي الجامعة الأردنية - على البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
31. كارفور أبو علنده
32. ناعور السوق التجاري

33. ضاحية الرشيد مول بضاحية الرشيد - Grace Mall near Islamic College School
34. سوبر ماركت زيت وزعتر دير غبار بالقرب من صيدلية ندى
35. كارفور مرج الحمام - مرج الحمام مجمع الديري التجاري
36. مصنع ناب الفيل الضليل - داخل مجمع الضليل الصناعي
37. شركة الولاء للاعاشة
38. نادي الديونز - طريق المطار
39. فاملي باسكت عبدون
40. الصيدلة الشرقية الشيراتون
41. كازية جوبترول العلوم والتكنولوجيا
42. فندق عمان انترناشونال
43. كازية المناصير وادي الرمم - شارع اليرموك
44. سيتي مول الخارجي - سيتي مول

المحافظات الأخرى:

1. محطة توتال للمحروقات - الفحيص.
2. إربد سيتي سنتر - إربد.
3. إربد مول - إربد.
4. محطة الدجاني للمحروقات - إربد.
5. شركة كهرباء العقبة - العقبة.
6. الجامعة الأمريكية - مادبا.
7. مادبا وسط البلد - السوق التجاري لمدينة مادبا
8. محطة Go للمحروقات - الجيزة.
9. كازية توتال إربد شارع الثلاثين

الإدارة العامة

هاتف: +962 6 560 7011 | فاكس: +962 6 562 2573 | ص.ب: 35104 عمان 11180 الأردن
www.bankaletihad.com | info@bankaletihad.com